

دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989-2017
(مجلس النواب - دراسة حالة)

The Role of Parties and Political Powers in Jordan 1989-2017
(The Jordanian Parliament – Case Study)

إعداد

سلامة أحمد سلامة التعمري

بإشراف

الدكتورة ريماء أبو حميدان

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

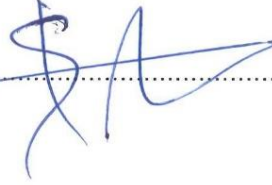
أيار، 2018

التفويض

أنا الطالب سلامة أحمد سلامة التعمري، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد
نُسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات
المعنية بالأبحاث والدراسات عند طلبها.

الاسم: سلامة أحمد سلامة التعمري

التاريخ: 2018 / 05 / 14

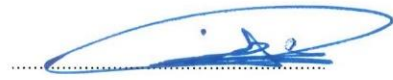
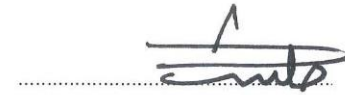
التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نُوقِشت هذه الرسالة، وعنوانها:

"دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989-2017 (مجلس النواب - حالة دراسية)"، وأجيزت بتاريخ: 14 / 5 / 2018.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

1. الدكتورة ريماء أبو حميدان / مشرفاً
2. الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي / عضواً
3. الدكتور خالد المحيسن / ممتحناً خارجياً

شكر وتقدير

أشكر الدكتورة ريم أبو حميدان الفاضلة، المشرفة على هذه الدراسة، على جهودها الصادقة المخلصة التي بذلتها، وجزاها الله كل الخير.

كما أشكر الأساتذة الفاضلين أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم في مناقشة الدراسة.

وأشكر كل الذين قدموا جهودهم لمساعدتنا في جامعة الشرق الأوسط، وأخص بالشكر قسم الدراسات العليا في الجامعة وفي القسم، وأشكر إدارتها والعاملين فيها.

الباحث

الإهداء

إلى والدي الفاضل الكريم الحنون، الشيخ أحمد سلامة التعمري، جزاه الله

كلّ الخير على ما قدّمه لي من دعم وتشجيع ومساندة لإنجاز هذا العمل

العلمي المتواضع، ...

وإلى والدي، أم العطف والمودّة والحنان، ...

إلى عائلتي وعشيرتي وأصدقائي، ...

أهدي هذا العمل

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ح	الملخص بالعربية
ي	الملخص بالإنجليزية

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أسئلة الدراسة
4	فرضية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	حدود الدراسة
5	محددات الدراسة
5	مصطلحات الدراسة
8	الإطار النظري والدراسات السابقة
8	أولاً: الإطار النظري للدراسة
11	ثانياً: الدراسات السابقة
11	الدراسات العربية
15	الدراسات الأجنبية
17	ما يميز هذه الدراسة
18	منهجية الدراسة

الفصل الثاني

معوقات الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية

- المبحث الأول: مقدمات الدور الراهن للأحزاب السياسية الأردنية 20
- المبحث الثاني: معوقات فاعلية الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب 31

الفصل الثالث

أدوات مواجهة معوقات الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية

- المبحث الأول: أسس مواجهة المعوقات أمام الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية 44
- المطلب الأول: التنظيم القانوني للأحزاب الأردنية 44
- المطلب الثاني: التراجع في دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية 47
- المطلب الثالث: المشهد الراهن للأحزاب والقوى السياسية الأردنية 51
- المطلب الرابع: قانون الانتخاب مفتاح لمواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية 55
- المبحث الثاني: الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب 59
- المطلب الأول: خلفيات مجلس النواب الأردني وقوانين الانتخاب ودور الأحزاب في المجلس ... 59
- المطلب الثاني: كيفية مواجهة العقبات أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب 66

الفصل الرابع

نظرة استشرافية لمستقبل الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني

- المبحث الأول: رؤية مستقبلية لدور الأحزاب والقوى شعبيا وانتخابيا 69
- المبحث الثاني: مستقبل دور الأحزاب والقوى في مجلس النواب 79

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

- المصادر والمراجع 96
- المصادر 96
- أ. المراجع العربية 97
- ب. المراجع الأجنبية 102

دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989-2017

(مجلس النواب - دراسة حالة)

إعداد

سلامة أحمد سلامة التعمري

بإشراف

الدكتورة ريم أبو حميدان

الملخص

هدف هذه الدراسة هو الوقوف على معوقات قيام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية بدور فاعل في مجلس النواب الأردني، وتحديد أهم الوسائل والأدوات والآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات، وتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، كما استشرفت الدراسة التوقعات المستقبلية لدور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني.

وكان من نتائج الدراسة أنها أثبتت صحة فرضيتها التي مفادها: "هناك علاقة ترابطية بين وجود أحزاب فاعلة في المجتمعات السياسية وفي دوائرها وبين الإرادة السياسية للدولة لتحقيق ذلك وبناء ثقافة سياسية فيها". وأتى ذلك الإثبات ضمن سلسلة متصلة من البحث في الدراسات السابقة العربية والأجنبية حول موضوعها. وخلصت الدراسة في نتائجها الرئيسية كذلك، إلى أن الأحزاب لم تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية الأردنية، لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها. وتوصلت الدراسة كذلك إلى تحديد بعض العقبات التشريعية أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، وإلى وجود سلبيات تتصل بنظم الانتخاب. وخلصت الدراسة إلى أن قانون الانتخاب هو أحد أهم مفاتيح مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية.

ط

وقدمت الدراسة توقعات مستقبلية لدور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، مثل دور تلك الأحزاب والقوى شعبيا وانتخابيا، وتفاعلها مع هموم المواطن الأردني. وكذلك فعلت الدراسة بالنسبة لمستقبل دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية الأردنية، القوى السياسية الأردنية، البرلمان الأردني.

The Role of Parties and Political Powers in Jordan 1989-2017
(The Jordanian Parliament – Case Study)

By:

Salameh Ahmad Alta'mari

Supervised by:

Dr. Rema Abu-Hmeidan

Abstract

This study aimed at identifying constraints that prevent Jordanian Parties and political forces in from having efficient role in the Parliament. It aimed also at identifying the most important methods, tools, and mechanisms that can address constraints, and help in activating the role of political parties in the Jordanian Parliament.

The results of the study have accepted the hypothesis that there is a significant relation between the existence of effective parties in political societies and circles with the political will of the state to realize that and build a positive political culture in its society. The evidence for that came from within a continuum of research in previous studies, Arab and foreign on the subject. The study concluded in its main findings that the parties did not play an influential role in political life, for many reasons, trying to distinguish the most important ones.

The study also identified some legislative obstacles to an effective role for Jordanian political parties and forces. The study also found negative results related to electoral systems. After identifying the Jordanian political parties and forces actual situation, the study found that the electoral law was one of the most important keys of obstacles confronting Jordanian political parties and forces. The study estimated future projections of the role of political parties in the Jordanian Parliament, in terms of the future role of those parties, electorally, popularly, and in terms of its interaction with the Jordanian citizen concerns.

Keywords: Jordanian Political Parties, Jordanian Political Powers, Jordanian Parliament.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

يكاد لا يخلو بلد في هذا العالم من أحزاب وقوى سياسية فاعلة، إلى هذا الحد أو ذلك. وباستثناءات محدودة جداً، أصبح المشهد السياسي لدولة من الدول يتحدد بتبين القوى السياسية الفاعلة فيه، ودورها في تشكيل الحكومات، أو الجلوس في مقاعد المعارضة الفاعلة. وشيئاً فشيئاً، صار النظام البرلماني الديمقراطي مرتبطاً مباشرة بالحكومات البرلمانية التي يشكلها حزب أو تكتل من القوى المتحالفة. ولا يمكن في عالمنا المعاصر تصوّر نظام برلماني ديمقراطي دون أحزاب فاعلة. ومن هنا، أدركت دول عديدة، أن بناء أوطان مستقرة، تنعم بالحريات والديمقراطية، وتُحترم فيها حقوق الإنسان، وتستطيع أن تواكب التطور المتسارع في عالمنا المعاصر، هذا البناء يصعب تشييده دون وجود قوى سياسية تتحمل مسؤولية الإدارة السياسية من موقعها التنفيذي الذي يأتي في الغالب الأعم نتيجة فوزها في صناديق الاقتراع. فارتبط التشريعي بالتنفيذي، وصار البرلمان مصدر الحكومات في غالبية دول البرلمانية الديمقراطية.

لكنّ الدول التي تفتقر إلى أحزاب وقوى سياسية فاعلة، لا تستطيع أن تمارس نظاماً برلمانياً ديمقراطياً، مهما صدقت النوايا. وهذه هي الحال بدرجة أو أخرى في المملكة الأردنية الهاشمية. فبالرغم من النداءات من كل صوب، لتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، إلا أن واقع الحال يبيّن، دون لبس، أن هذا الدور محدود جداً، ولا يرقى إلى ما يتطلع إليه الشعب الأردني، رغم أن الملك عبد الله الثاني بن الحسين أول المتحمسين والمنادين بإحداث هذا التحول، الذي يتيح قيام حكومات برلمانية منتخبة، على أساس أن يقوم الحزب الفائز في الانتخابات بتشكيلها.

إنّ هذه المسألة تشغل الأردنيين جميعاً، خاصة بعد مرحلة الانفتاح الديمقراطي، والتجربة الديمقراطية الأولى منذ عام 1989، بعد انقطاع منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، انعقدت الآمال للوصول بالأردن إلى مصاف الدول الرائدة في ممارسة معايير النظام البرلماني الديمقراطي. وفي أعقاب تجربة أولى ناجحة، جاء نظام الصوت الواحد؛ ليوجه ضربة لدور القوى والأحزاب السياسية، الأمر الذي عاد بالضرر على قوة الأحزاب في الانتخابات البرلمانية، وأدى إلى حالة تشبه الشلل في الجسم السياسي الحزبي الأردني، ولاحقاً، بمجمل الحالة السياسية الجماهيرية.

بالرغم من أن قليلين يختلفون في توصيف الحالة، إلا أن الخلاف كبير عند البحث عن حلول. فمن المسائل الكبرى التي دار حولها الجدل، النظم الانتخابية، وقوانين الأحزاب، ومواقف السلطة التنفيذية، وعدد آخر من المحاور. وتشكو الأحزاب بعد كلّ ذلك من حالة انكفاء عن المشاركة السياسية الشعبية، والضعف النسبي لدور المرأة، وتغليب الدور الشخصي والفئوي والمناطقي على الدور الوطني العام. ولما كان مجلس النواب في النظام البرلماني الديمقراطي صاحب الولاية في التشريع والرقابة السياسية في مضمونها وجوهرها، صار من اللازم تناول دور مجلس النواب من زاوية دور الأحزاب والقوى السياسية فيه. فبدون دور فاعل للقوى السياسية في البرلمان، يصعب فعلاً الحديث عن نظام ديمقراطي معاصر.

ومن هنا، يأتي البحث في تفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، لي طرح فوراً البحث في تفعيل دور هذه الأحزاب أولاً على المستوى الشعبي الجماهيري، وصولاً إلى وزن يسمح لها بالوصول إلى حالة تمكنها من تشكيل الحكومات، أو الجلوس المؤثر على مقاعد المعارضة.

مشكلة الدراسة

تتحدّد مشكلة الدراسة في تبيان الوسائل والآليات والسبل التي يمكن بها تفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني. وبالرغم من العدد الكبير من الأحزاب، فإنها دون فاعلية في غالبيتها الساحقة. وبعد مرور أكثر من ربع قرن على عودة الحياة الديمقراطية في الأردن، وانفتاح الأبواب أمام الأحزاب والقوى السياسية للعمل العلني المشروع، بل والمدعوم رسمياً أحياناً، إلا أن هذه الأحزاب، باستثناءات محدودة جداً، تفنقر إلى الفاعلية، بالمعنى العام، وفي الدور المأمول في مجلس النواب، على طريق الوصول إلى النظام البرلماني الديمقراطي الذي يوصل حكومات منتخبة إلى السلطة التنفيذية، استناداً إلى فوز أحزاب تستطيع تأمين أغلبية برلمانية لتشكيل حكومات، بوجود معارضة فعالة. وهنا تحديداً، تتّضح مشكلة الدراسة، في البحث في دور الأحزاب والقوى السياسية، والوسائل والأدوات والبيئة السياسية التي يمكن بها ومعها تفعيل دورها، وصولاً إلى مجلس النواب، الذي يمثّل الحالة الدراسية في هذا الخصوص.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: هناك حاجة إلى تقصُّ علمي يستقرئ ويستنبط أهم المعوّقات التي ما زالت تحول دون دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني. كما أن المكتبة السياسية بحاجة إلى مثل هذه الدراسة فيما يخدم الطلبة والدارسين.

الأهمية العملية: يُؤمل أن تقدم الدراسة ما يفيد، للسياسيين على اختلاف مواقعهم، وأصحاب القرار، في المحاولات التي لا تتوقف، من أجل إحياء العمل السياسي الأردني عموماً، والوصول إلى أحزاب وقوى سياسية فاعلة، قادرة على تشكيل حكومات ومعارضات، على أسس تداول السلطة، في ظل النظام

البرلماني الديمقراطي الأردني. وهي في هذا هامة خصوصا للأحزاب والناشطين السياسيين والباحثين والدارسين وغيرهم من المعنيين بدور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، وحضورها الفاعل في البرلمان.

أسئلة الدراسة

1. ما معوقات قيام أحزاب وقوى سياسية فاعلة في مجلس النواب الأردني؟
2. ما الوسائل والأدوات والآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات، وتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني؟
3. ما التوقعات المستقبلية لدور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب الأردني؟

فرضية الدراسة

تتطلق الدراسة من فرضية مفادها:

"هناك علاقة ترابطية بين وجود أحزاب وقوى فاعلة في المجتمعات السياسية وبين الإرادة السياسية للدولة لتحقيق ذلك".

أهداف الدراسة

لعل أهم ما تهدف إليه الدراسة، يتلخص بالآتي:

1. الوقوف على معوقات قيام أحزاب وقوى سياسية فاعلة في مجلس النواب الأردني.
2. تحديد أهم الوسائل والأدوات والآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات، وتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني.

3. استشراف التوقعات المستقبلية لدور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة فترة الانفراج الديمقراطي منذ العام 1989 حتى العام 2017، دون إغفال إشارات تاريخية تسبق هذه الفترة، تبعا لمتطلبات السرد الواضح لتطور الأحداث.

الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية.

محددات الدراسة

إن تناول جملة واسعة من المتغيرات والعوامل المؤثرة والأطراف الفاعلة يزيد من العبء والصعوبات التي يواجهها الباحث. ولعل أهم المشكلات التي واجهها الباحث، تشعب موضوع الدراسة بين السياسي والقانوني وبين الدور السياسي العام، وعلاقاته بالدور الرقابي-السياسي من خلال السلطة التشريعية، ومجلس النواب تحديدا في مجال هذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة

الدور (لغة) Role: دَوْر: (اسم)، دَوْر: مصدر دار، الجمع: أدوار، الدَوْر: الطَّبَقَةُ من الشيء المُدار بعضه فوق بعضه، الدَوْر: مهمّة ووظيفة، قام بدور / لعب دورًا: شارك بنصيب كبير، الدَوْر: ترتيب الشَّخص بالنسبة للآخرين خذ دورك في الصَّفِّ، الدَوْر الاجتماعي: السُّلوك المتوقَّع من الفرد في الجماعة، أو النَّمط النَّقَافِيّ المحدد لسلوك الفرد الذي يشغل مكانةً معيّنة (معجم المعاني الجامع، 2017).

الدور (اصطلاحاً): تعريف ليفي: يرى أن الدور هو بمثابة مركز متميز في نطاق بنیان اجتماعي معين. ويعرفه بارسونز بأنه ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته بالآخرين. وعند ميريل، الدور يُعدّ أنموذجاً من السلوك المتوقع والمرتبط بموقع معيّن في مجتمع معيّن (السياسي، 2017).

الحزب (لغة) Party: الحزب: جماعةُ الناسِ، والجمعُ أحزابٌ وحزبُ الرجل: أصحابُه وجُنْدُه الذين على رأيه، والجمعُ كالجمع. كل حزبٍ بما لديهم فرحون: كلُّ طائفةٍ هَواهُم واحدٌ. والحزبُ الصنّفُ من الناس. قال ابن الأعرابي: الحزب: الجماعةُ. (لسان العرب).

الحزب (اصطلاحاً): في الفكر العربي، يعرفه سليمان الطماوي أنه "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي محدد" (الطماوي، 1979: 569). والحزب هو: "تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها" (برو، 1998: 357).

سياسة وسياسي (لغة): **Politics and Political** كلمة سياسي مأخوذة من كلمة سياسية، والجزر اللغوي (س و س). والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها السياسي، ونظام الحكم فيها بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات الحياة العامة، و**سياسي وسياسية (اصطلاحاً):** وصف للحزب أو القوة بأنها سياسة عندما يكون هدف هذا الحزب أو القوة أو الجماعة هو الوصول إلى السلطة أو البقاء ضمنها، أو الاشتراك فيها. لذا، فإن إضافة وصف سياسي ضرورة للتحديد وعدم الخلط (الخطيب، 2002، كما ورد عند: السليحات، 2012: 300).

القوى (لغة) Powers: جمع قوة، قوا (لسان العرب) القوة من الجذر (ق و ي)، ولكنها حملت على فُعلة فأدغمت الياء في الواو كراهية تغير الضمة، والفعالة منها قواية، يقال ذلك في الحزم ولا يقال في البَن؛ وأنشد: ومالَ بأعتاقِ الكرى غالباً، وإنِّي على أمرِ القوايةِ حازمٌ، قال: جعل مصدر القويِّ على فعالة، وقد يتكلف الشعراء ذلك في الفعل اللازم. ابن سيده: القُوَّة نقيض الضعف، والجمع قُوَى وقُوَى. والقُوَى جمع القُوَّة، قال عز وجل لموسى حين كتب له الألواح: فخذها بقوة؛ قال الزجاج: أي خذها بقوة في دينك وحُجَّتكَ. ابن سيده: قُوَى الله ضعفك أي أُبدلك مكان الضعف قُوَّة، وحكى سيبويه: هو يُقَوَّى أي يُزَمَى بذلك (لسان العرب، 2017).

القوى (اصطلاحاً): لا يوجد تعريف اصطلاحي محدد للكلمة وحدها، ولكنها تأخذ معانٍ اصطلاحية حين تكون مضافاً، أو حين يتبعها صفة أو أكثر، مثل القوى السياسية، فيتربك معناها الاصطلاحي من اجتماع الكلمتين، كما هو الحال في هذه الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري للدراسة

عرف الأردن نشأة الأحزاب السياسية في وقت مبكر من تاريخه الذي يعود إلى مطلع العشرينيات من القرن الماضي. بل وظهرت أولى تشكيلات الأحزاب السياسية الأردنية في بداية عهد الدولة الأردنية، وتطورت بتطورها، وكانت الأحزاب تُسجل بموجب قانون الجمعيات الأردني شأنها في ذلك شأن مختلف التنظيمات الاجتماعية (زهران والعميرة، 2008؛ المصالحة، 1999: 3).

ويتفق دارسو الأحزاب والتنمية السياسية، بشكل عام، على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل، والاتصال، وربط المصالح وتجميعها. وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديدا لتشمل: تجنيد العناصر القيادية واختيارها للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية. وقد سادت الأدبيات السياسية بشكل عام حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي نغمة متفائلة حول الإمكانيات الواسعة للأحزاب في البلدان المتخلفة، كأدوات حاسمة وفعالة، في إنجاز الجوانب السياسية للتحديث والتغلب على أزمات التنمية السياسية. هذا التفاؤل، ما لبث، تحت ضغط التطورات على الصعيد الواقعي، أن خفّت حدته، ليس فقط لما أصاب الأحزاب في البلاد المتخلفة من نكسات، وإنما أيضا لما أسفرت عنه التطورات في تلك البلدان من تعقيدات ومصاعب التحول التحديثي والتنموي فيها، فضلا عما يتسم به هذا التحول من تمايزات واختلافات من إقليم إلى آخر، بل ومن بلد إلى آخر. وليست أهمية الأحزاب السياسية كظاهرة ترتبط بالنظم السياسية الحديثة، في حاجة للمزيد من الإثبات (منصر، 2011: 426-435).

من وظائف الحزب السياسي، الوظيفة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتُعد الوظيفة السياسية أهم هذه الوظائف، وتتجسد هذه الوظيفة في قدرة الحزب في التأثير على جماهير الشعب ومدى علاقاتها بالمؤسسات السياسية الأخرى. فالأحزاب تقوم بدور هام في تحديث المجتمعات ونقلها من أوضاع تقليدية إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة (مصطفى، 2001).

كما أن على الأحزاب القيام بمجموعة من الوظائف المهمة الأخرى في الدولة حتى تحقق شرعيتها في الوجود والاستمرار، سواء على صعيد المجتمع، أم في إطار النظام السياسي، فعلى مستوى المجتمع تعمل الأحزاب السياسية على دمج الجماهير في الحياة العامة عن طريق إيقاظ وعيها وتنشيط حركتها وإسهامها في العملية السياسية باتجاه تحقيق ما يعرف بالانتمية السياسية التي تركز على المساواة السياسية والقانونية، والمساهمة في النشاط السياسي، والاجتماعي، وتحقيق القدرة على تجاوز التناقضات والتوترات داخل المجتمع (Robert, 1982).

وهناك مسائل تدخل بقوة في تأثيرها السياسي على الأحزاب، ومجمل العمليات التي ترافق الانتخابات وتعقبها في نتائجها، وهي القوانين الانتخابية. فالنظام الانتخابي المتبع في دولة ما، له آثاره السياسية المتباينة، ويمكن تتبع هذه الآثار من خلال عدة مؤشرات أهمها: نسبة التصويت، وعدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، ونسبة تمثيل المرأة في البرلمان. وسيتم تناول هذه الآثار على النحو الآتي:

الآثار السياسية في نسبة التصويت - الآثار السياسية في نسبة تمثيل الأحزاب - الآثار السياسية في نسبة تمثيل المرأة (المسيعدين، 2015: 86-95).

إن الأحزاب السياسية الأردنية حديثة نسبياً، وظهرت أول تشكيلاتها في بداية عهد الدولة الأردنية، وتطورت مع تطورها، واصطبغت بتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأردنية في المراحل

المختلفة لعمر الدولة الأردنية. فهي جزء عضوي لا يمكن فصله عن كيان النظام، بالرغم من عدم وجود دور مؤثر لها (المصالحة، 1999: 3).

تتعدّد الأحزاب العقائدية والفكرية الأردنية في توجهاتها واختلاف أيديولوجياتها وانتماءاتها، فهي تضم الأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية. التيار الإسلامي تعايش مع النظام الأردني منذ نشأته، واقتصر دوره على المعارضة ولم ينخرط في أي أعمال إرهابية أو تخريبية، وكان يرى أن التعددية السياسية نظام غربي لا يتماهى مع نظام الشورى. ومع ما أُتيح من تعددية حزبية وسياسية عام 1956 وبعد عام 1989 نتيجة ما تعرض له النظام السياسي من تحديات وأزمات داخلية وخارجية، ومحاولة إشراك منظمات المجتمع المدني، بدأت الحركة الإسلامية تأخذ منحى الاشتراك في التعددية الحزبية والسياسية بعد أن أصبح التوسع في مفهوم الشورى حديث المفكرين الإسلاميين، وسمة الفكر الإسلامي في الديمقراطية البرلمانية والتعددية، والنظر للتعددية السياسية في العمل الإسلامي المعاصر من باب المصلحة الشرعية ومن أمور الحلال، رغم عدم مشاركتها في الحكومات حتى 1989، تاريخ تحول سياستها باتجاه الأخذ بالتعددية السياسية والاشتراك في الحكومات الأردنية. وبدأت بالتعايش مع التيار القومي واليساري، وأصبح التيار الإسلامي يمثل التيار الأوسع انتشاراً والأكثر تأثيراً في الساحة السياسية الأردنية، بعد انضمام عدد من الأحزاب الإسلامية الوسطية إلى هذه الكيفية في المشاركة السياسية والبرلمانية (العدوان، 2012: 39).

تُصنّف الأحزاب الأردنية بين الأحزاب الإسلامية، والأحزاب الوسطية والأحزاب القومية والأحزاب اليسارية. وإن لها وظائف معينة كما هي الأحزاب السياسية تقوم بها في حال تفعيل دورها تتمثل في الرقابة، باعتبارها أجهزة رقابة على ممارسات السلطة، والتجديد السياسي، وخلق القيادات السياسية

وإعدادها، والتنشئة السياسية ودعم الثقافة وتوسيع قاعدة الوعي السياسي (الدعجة وآخرون، 2004: 49-52).

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة العزام، (2003): "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية". سعت الدراسة إلى الكشف عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وعن المعوقات والعقبات التي تعترض طريقها في هذه العملية، وإلى تبيين اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية الأردنية، وما إذا كانت هذه الاتجاهات تتأثر بالخصائص الديموغرافية، باستخدام عينة عشوائية من محافظة إربد مكونة من (3300) حالة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى أن اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية سلبية بشكل عام، وأن الأحزاب السياسية كانت قاصرة على لعب دور إيجابي في عملية التنمية السياسية، ولم تتجح في بناء ثقافة سياسية حزبية إيجابية تعزز وجود النظام الحزبي وتبني ثقة المواطنين بالأحزاب. وأوصت الدراسة بتعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية والانتخابات وذلك من خلال جعل حق الترشيح للمناصب السياسية مشروطاً بالعضوية الحزبية، وكذلك ضرورة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحزاب والانتخابات النيابية والمؤسسات المدنية.

دراسة اللوزي (2012): "دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2011)". هدفت هذه الدراسة إلى بحث دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية في الأعوام 1989-2011، كما تناولت دور مجلس الأمة (مجلسي الأعيان والنواب) في الإصلاح السياسي في الأردن، من خلال

تبيان التنمية السياسية في الأردن وآلية الإصلاح السياسي فيه، ودور المجلس في ظل التحول الديمقراطي في الأردن. وقد انتهت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها أن الأردن يسير بخطى ثابتة نحو الإصلاح السياسي وتفعيل الديمقراطية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتنشيط الحركة الحزبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير وضع مجلس النواب دستوريا بإعطائه صلاحيات أكثر، وذلك بعد تطوير قانون انتخابي عصري يتماشى مع تطورات عام 2011 ليفرز مجلسا نيابيا فاعلا مشكلا من أحزاب عصرية وليس من أفراد أو فئات اجتماعية، الأمر الذي يُتوقع منه تطوير العمل السياسي في الأردن وتفعيل الديمقراطية.

دراسة أبو رمان وأبو هنية (2012): "الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية". تناولت هذه الدراسة الحركة الإسلامية في الأردن. وحاولت الدراسة معرفة ما إذا كانت الحركات الإسلامية ستساعد على دفع العجلة الديمقراطية إلى الأمام في العالم العربي، وأنها ستلتزم بشروط "صندوق الاقتراع"، والقواعد العامة للعبة الديمقراطية الجديدة، وتحديدًا في حال وصلت إلى الحكم، أم أنها ستكبح هذا المسار وتعيد صوغ الديكتاتورية العربية من جديد، بوجه ديني. وقد أسهبت الدراسة في وصف واقع الأحزاب والقوى السياسية الأردنية ذات التوجه الإسلامي، بمختلف طبائعها وتوجهاتها، ومرجعياتها الفقهية والفكرية والسياسية. وخلصت الدراسة إلى تقديم خريطة متنوعة من الحركات والمجموعات الإسلامية التي تتباين في طرحها الأيديولوجي وكفاءتها السياسية والبرلمانية بصورة جليّة.

دراسة العدوان (2012): "التعددية الحزبية والسياسية في الأردن - الأحزاب الإسلامية أنموذجاً". هدفت الدراسة إلى معرفة الجوانب الأساسية المختلفة لتوجه الأحزاب الإسلامية في الأردن، للأخذ بالتعددية السياسية، ومدى قبول أو تقبل الأحزاب الإسلامية لهذا التحول، وإفساح المجال للتعددية والديمقراطية. وقدمت الدراسة وصفاً للتعددية الحزبية في الأردن وتحليلها، مع إيلاء الأحزاب الإسلامية الاهتمام الأكبر.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحركة الإسلامية تنظر للتعددية السياسية من باب المصلحة الشرعية، وأن التعددية السياسية التي مارستها الحركة الإسلامية جاءت نتيجة للضغوط الخارجية والداخلية التي واجهها النظام السياسي بعد عام 1989، والتي مهّدت لقيام تعددية حزبية، بعد صدور قانون الأحزاب لعام 1992، نتج عنها ضغوط على الحركة الإسلامية وتحديات سياسية من جانب النظام السياسي، مثلما واجهت الحركات الإسلامية العالمية تحديات سياسية خارجية، جعلت من التعددية السياسية خياراً للحركة الإسلامية في الأردن، والتي سمح بها النظام السياسي؛ مما أسهم في استقرار الحركة الإسلامية والنظام السياسي، وتدعيم شرعيتها والتصدي لما واجهها من أزمات وتحديات سياسية وغيرها.

دراسة السليحات (2012): "ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية".

هدفت هذه الدراسة معرفة درجة التحدي الذي تواجه العمل الحزبي في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية، ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، ومعرفة إن كان هناك أثر لمتغيرات الدراسة (الجامعة، الرتبة الأكاديمية، التخصص) في تحديد درجة التحدي. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية، الذين هم على رأس عملهم في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2010/2009 في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة والبالغ عددهم 197 وقد استجاب منهم 180 عضو هيئة تدريس. وقد أظهرت النتائج أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر مجتمع الدراسة، فيما يخص مجالي التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع، وعلاقة الأحزاب بالحكومة، قد جاءت بدرجة متوسطة، في حين جاءت درجة التحدي الناتجة عن الأحزاب ذاتها، بدرجة منخفضة. وأكدت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغيري الجامعة والرتبة

الأكاديمية، في حين كانت هناك فروق دالة إحصائية لمتغير التخصص ولمصلحة تخصص العلوم السياسية.

دراسة الصباغة (2014): "الحكومة المنتخبة: الواقع والأمنيات". هدفت الدراسة للتعرف وضع وضع دستور الكويت الذي يعمل كضابط لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية. وضّحت الدراسة الأدوات والمهام بين السلطات، بما يكفل توازن السلطات الثلاث؛ التشريعية، التنفيذية، والقضائية. وتناولت الدراسة واقع الديمقراطية الكويتية من خلال تحديد دور التيارات السياسية تأثيرها على النظام السياسي. كما حاولت الدراسة توضيح الاحتمالات المستقبلية للتعددية السياسية، والتحقق من إمكانية انتقال دولة الكويت إلى النظام البرلماني. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن يتم تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لأنها الوسيط للتعبير عن المطالب الشعبية.

دراسة المسيعدين (2015): "الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن". هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن؛ من خلال الربط بين هذا النظام وعدد من المؤشرات التي من أهمها: نسبة التصويت في الانتخابات النيابية، ومستوى تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، كما تطرقت إلى نسبة تمثيل المرأة داخل مجلس النواب، وأيضاً معرفة ماهية الانتخاب وملاحظ تطوّر النظام الانتخابي في الأردن. واعتمد الباحث على المنهج التاريخي، وذلك من خلال دراسة تطوّر النظام الانتخابي في الأردن، والمنهج القانوني في إطار الحديث عن بعض النصوص القانونية المتعلقة بقانون الانتخاب والنظام الانتخابي، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي عند تحليل الآثار السياسية للنظام الانتخابي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، لعل من أهمها أن النظام الانتخابي يؤثر بقوة على دور الأحزاب والكتل السياسية، وتمثيلها، ومشاركة المواطنين. وأوصت الدراسة بتطوير

النظام الانتخابي باتجاه أكثر عدالة، وبالأخذ بنظام التمثيل النسبي والقائمة المفتوحة، إلى حد أعلى مما هو معمول به.

الدراسات الأجنبية

دراسة نهار (Nahar, 2012):

"The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections".

"أثر الأحزاب السياسية على الانتخابات البرلمانية الأردنية عام 2007". هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي قامت به الأحزاب السياسية الأردنية في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2007، وبيان فاعلية الأحزاب السياسية الأردنية في العملية السياسية والانتخابات النيابية، والمشكلات التي تعترض طريقها، وسبل حلها، مستندة إلى المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية في الأردن لا تزال محدودة النشاط والفاعلية في الانتخابات النيابية، رغم السماح لها بالعمل منذ تأسيس الدولة الأردنية، ويعود ذلك، في نظر الباحث، إلى أسباب تتعلق بطبيعة تلك الأحزاب، وسيطرة العامل الشخصي بين قياداتها، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بطبيعة المجتمع الأردني ذاته.

دراسة براري (Barari, 2013): "The Limits of Political Reform in Jordan".

"حدود الإصلاح السياسي في الأردن". تطرقت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن، ودور العوامل الخارجية في ذلك. واستعرضت الدراسة المبادرات الإصلاحية من منظور دور عدد من الجهات الداخلية، وما أتى به ما يسمى "الربيع العربي" من تأثيرات في هذا المجال. وربط الباحث بين حزم الإصلاحات والمطالب الشعبية، معتبرا أن هذه الإصلاحات جاءت لظرف عام فرضه "الربيع العربي". واستخلصت الدراسة أن الإصلاح السياسي في الأردن، بما في ذلك ما اتصل بالأحزاب منه،

مشروط بالمؤثرات الخارجية، خاصة الأميركية والسعودية، والضغط الداخلية، ممثلة في مناداة المواطنين بالإصلاح، وكيفية إدارة صاحب القرار لهذين المتغيرين.

دراسة هنيدي (2014): "The Values, Beliefs and Attitudes of Elites in Jordan towards Political, Social, and Economic Development"

"قيم ومعتقدات ومواقف النخب في الأردن نحو التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية". هدفت هذه الدراسة إلى تعرف قيم النخب في الأردن ومعتقداتها، ومواقفها، نحو التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ووصف الثقافة السياسية للنخب الأردنية وتبين مراكز التأثير، وخاصة التأثير السياسي. ورأت الدراسة في نتائجها، أنه ما لم يتم تغيير وإصلاح إضافي، سيصعب الارتقاء بسرعة باتجاه آفاق تحررية، ودستورية وتنموية مطلوبة. وتستخلص الدراسة عموماً أن هناك حاجة لخطوات انتقالية من أجل الماضي قدما في اتجاه تطوري تنموي.

دراسة سانشيز (2017): "Desafios para Jordania en 2017: un Futuro (Sanchez, 2017)"

"Incierto". "التحديات التي تواجه الأردن في عام 2017: مستقبل غير مؤكد". بينت الدراسة أهم التحديات التي تواجه الأردن عام 2017. وكانت قضايا الأحزاب السياسية والانتخابات محورا أساسيا في هذه الدراسة. وبعد تحليل أبرز الصعوبات السياسية والاقتصادية، في ظل الأوضاع المضطربة التي تسود المنطقة. وتوصلت الدراسة إلى أن الأردن مطالب بالسير قدما في طريق الإصلاحات. ورأت الباحثة أن الأزمة السورية وتبعاتها، والتطرف السياسي ذا الشكل الديني، من أبرز التحديات، إلى جانب الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتبعاته، والظروف الاقتصادية الصعبة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية تسير بوتيرة بطيئة، وأن فعاليتها غير كافية، رغم أنه لا يمكن إنكارها.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوعات مشابهة لموضوع هذه الدراسة، إلا أن كثيرا من تلك الدراسات تناول جوانب محددة دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، بما فيه دورها في مجلس النواب، أو تاريخها، دون تقديم مشهد شامل لهذا الدور في مراحلها المختلفة، وصولا إلى واقعه الراهن، وهو ما حاولت هذه الدراسة تغطيته بصورة أشمل. كما طرحت هذه الدراسة آليات تفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، بما فرض ضرورة تحديد ما هو مشترك وعمّ، وأكثر أهمية، من المعوقات، ومن الوسائل والأدوات اللازمة لمواجهتها، وصولا إلى استنباط ما يمكن أن يُوصل إلى تفعيل دور تلك الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب، وهو ما لم تقم به غالبية الدراسات السابقة. وتميزت الدراسة كذلك بربط عدد من المؤثرات المتشابكة في مجالات متعددة واسعة مما يدخل في تحليل مشكلة الدراسة وفي الإجابة عن أسئلتها، وهو ما لم يكن لازما في عدد آخر من الدراسات ذات العلاقة.

وتتميز الدراسة أيضا، بأنها تأتي في خضم البحث عن حلول لمعضلة الانحسار في دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، في الوقت الراهن. كما تتميز الدراسة بأنها تطرح، ما أمكنها ذلك، مقترحات وتوصيات ذات شمولية، تتوخى الموضوعية، والواقعية، والانتقال من النظرية إلى إمكانيات التطبيق.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التكاملي، ويضم في ثناياه مناهج عدة منها: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التحليلي التاريخي، والمنهج المقارن. كما ستعتمد على ما يحتمه البحث من مناهج؛ حيث يلزم، نظراً لما تعرضت له العملية السياسية في الأردن من تطورات وتحولات. ويقوم المنهج التكاملي بتوفير الأدوات المنهجية في استيعاب العلاقات بين الأدوار السياسية والبرلمانية، من حيث التصنيف، والتحليل، والنقد. ويقدم المنهج الوصفي التحليلي مداخل تفهم أسباب ضعف دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في البرلمان، وتحليل أدوات مواجهة المعوقات على هذا الطريق. ويوفر المنهج التحليلي التاريخي إمكانية التتبع المنظم للتحولات التاريخية التي شهدتها الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، ومراحل تطور العمل البرلماني الأردني. وتقدم أدوات المنهج المقارن مداخل للمقارنة بين مختلف الأحزاب والقوى من حيث دورها في مجلس النواب، وأحياناً، بالمقارنة مع تجارب أحزاب وقوى في بلدان أخرى، إذا استلزم السياق ذلك. كما سيستخدم المنهج القانوني، حيث يلزم، إذ إن التشريعات والقوانين والنظم الانتخابية وغيرها من العناصر والمركبات التشريعية والقانونية ستكون حاضرة في الدراسة.

الفصل الثاني

معوّقات الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية

يصعب في الواقع تناول الحياة السياسية والبرلمانية لأي دولة معاصرة، بمعزل عن تجربة الأحزاب السياسية فيها، ودور تلك الأحزاب. وفيما يخص الأنظمة البرلمانية الديمقراطية المعاصرة، والأردن يُعدّ واحدا منها، لا معنى ربما للحديث عن حكومات برلمانية منتخبة، دون أحزاب وقوى سياسية ذات وزن برلماني، تستطيع تشكيل تلك الحكومات. وفي هذا الإطار، تأتي دراسة دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في الفترة من 1989 حتى 2017 ودورها في مجلس النواب كحالة دراسية.

وسيتناول الفصل الثاني معوّقات الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية من خلال

المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مقدمات الدور الراهن للأحزاب السياسية الأردنية.

المبحث الثاني: معوّقات فاعلية الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب.

المبحث الأول

مقدمات الدور الراهن للأحزاب السياسية الأردنية

تُعدّ الأحزاب أهم مؤسسة مدنية من مؤسسات المجتمع المدني التي لها دور واضح في أي نظام سياسي، والأحزاب السياسية الأردنية حديثة نسبياً، فقد ظهرت أول تشكيلاتها في بداية عهد الدولة الأردنية، وتطورت مع تطورها، بالرغم من عدم وجود دور مؤثر لها، إلا في حين تفاعلها مع النظام الإقليمي العربي، ذلك التفاعل الذي في الوقت نفسه سيكون مهدداً لها بإلغاء القانون، إذا ما تعارض مع مصالح النظام السياسي الأردني المتمثل في جزء كبير منه في مؤسسة القصر، ومؤسسة الجيش، كما حدث في عام 1957. ومنذ العام 1921، أي منذ وجود الأردن كنظام سياسي، إلى الآن، تبرز بين المراحل التاريخية الماضية الأهم في مراحل التجربة الحزبية الأردنية، المرحلة منذ عام 1946 إلى عام 1957، أي منذ وجود المملكة واستقلال الأردن، إلى إعلان الأحكام العرفية وإلغاء هذه المرحلة الحزبية، ثم أنت المرحلة الحالية منذ العام 1989 (المصالحة، 1999: 3).

وتمثل الأحزاب السياسية وسيلة حيوية لمشاركة المواطنين في حكومتهم، ولتحقيق الديمقراطية التمثيلية. وبينما ترسخ منذ زمن طويل دور الأحزاب وأهميتها، فإن تنظيم عمل الأحزاب ونشاطها بقوانين يُعدّ تطوراً حديثاً نسبياً. فبالرغم من إشارة الكثير من الدول التي تستخدم أنظمة الإدارة القائمة على الأحزاب الآن في دساتيرها أو غير ذلك من قوانينها إلى دور الأحزاب السياسية، لم تظهر النماذج الأولى للتشريعات المؤثرة في عمل الأحزاب السياسية حتى الأربعينيات من القرن العشرين، بل حتى في عصرنا هذا، مع تطور التنظيم القانوني للأحزاب، تختلف درجة تنظيم عمل الأحزاب بين الدول اختلافاً كبيراً؛ نظراً للاختلافات في الأعراف القانونية والأنظمة الدستورية، ويؤدي ذلك إلى اختلاف درجة التنظيم الذي تخضع له الأحزاب السياسية. وقد حال التطور التاريخي، والسياقات الثقافية الفريدة بطبيعة الحال دون التوصل

إلى مجموعة شاملة موحدة من لوائح تنظيم الأحزاب السياسية. ومع ذلك، فإن الأسس الفكرية لأي مجتمع ديمقراطي، مقترنة بحقوق الإنسان المعترف بها، تسمح بتطوير بعض المبادئ المشتركة لتنظيم الأحزاب السياسية، تصلح للتطبيق على أي نظام قانوني (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2011: 15).

دور الأحزاب ووظيفتها

تعدّ ظاهرة الأحزاب السياسية بمحتواها الجماهيري المنظم، أي التي ترتبط بالجمهور أو بقطاع كامل منه، ظاهرة حديثة، تعود جذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر (المصالحة، 1999: 5). أما الظاهرة الحزبية، بمعنى التشيع السياسي أو المذهبية السياسية، فتمتد جذورها إلى ما هو أبعد من ذلك في بطون التاريخ. وربما أمكن القول بأن نشوءها ونموها كان مترافقا مع نشوء الظاهرة السياسية نفسها ونموها. حيث تؤكد المتابعة الواقعية أنه لم يوجد نظام للسلطة إلا وكان له المؤيدون له والمتحزبون معه، وكان له المعارضون المتحزبون أو المشيعون ضده، وذلك بغض النظر عن حجم من يؤيد أو من يعارض وسفهه (عساف، 1983: 198-199).

إن الأحزاب السياسية، بالمعنى المعاصر، لم توجد إلا مع بداية القرن التاسع عشر؛ حيث نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت إلى بلاد أخرى، مثل بريطانيا وبلدان أوروبية أخرى، ومنها البلاد العربية. ومن هنا فإن الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية والدستورية البارزة في هذا العصر، وهي تتصل اتصالا مباشرا مع طبيعة التطورات التاريخية، والعوامل المؤثرة فيها، وعلى رأسها مجموع التطورات التي تتصل بالعملية الدستورية، والنظام الانتخابي، وإن للوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي دورا في نشأة العمل السياسي الحزبي، وطبيعته، وأهدافه (الخطيب، 1994: 40-41، 353).

يرى بعض الباحثين أن هناك ثلاثة عناصر لا بد من توافرها لتكوين حزب سياسي، وهي:

أ. مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم.

ب. هدف هذه الجماعة الوصول إلى الحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين، سواء أكانت أغراضه اجتماعية أم اقتصادية...الخ.

ج. تسلك هذه الجماعة لتحقيق هدفها الطرق الديمقراطية. ومن هنا، فإن الأحزاب التي تلجأ إلى استخدام القوة والعنف تخرج من نطاق التعريف، وأيضا تلك التي لا يكون من مبادئها الاشتراك في الحكم (الخطيب، 1999: 15).

وفى واقع الأمر، تحدد البيئة السياسية والظروف التي تسعى من خلالها الأحزاب للوصول إلى السلطة طبيعة التنظيم والاستراتيجية التي يستخدمها الحزب في سعيه إلى هذه السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف استراتيجية، وعمل بل وطبيعة الأحزاب نفسها التي تعمل في المجتمع الديمقراطي اختلافا جذريا عن الأحزاب في الوسط السلطوي. فالأحزاب في المجتمعات الديمقراطية أداة اتصال الرأي بين الشعب والحكومة، وهذه وظيفة قيادية هامة، تأتي أيضا في إطار الحاجة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي لصالح سياسة الحزب ومرشحيه. أما في المجتمعات السلطوية، فيختلف الحزب من حيث التنظيم والممارسة والوظيفة والهدف من الحزب الذي يعمل في مجتمع ديمقراطي. والحق أن الفروق واسعة إلى حد يثير التساؤل عما إذا كان من الممكن أن يُطلق على الحزب في المجتمع السلطوي اسم آخر خاصة عند توليه السلطة، وعندما يصبح أداة الجماعة الحاكمة في المجتمع (المصالحة، 1999: 16).

أما بالنسبة لوظائف الأحزاب السياسية، فيمكن حصرها بالنقاط الآتية (المصالحة، 1999: 17): أ. العمل على تكوين ثقافة سياسية لدى الأفراد تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة والحكم عليها حكما أقرب إلى الصحة. ب. العمل كهزمة وصل بين الحاكمين والمحكومين، ففي

رحابها يلتقي الشعب بنوابه. ج. تُعدّ عناصر من عناصر الاستقرار في الحياة السياسية للدولة. د. تدخل الأحزاب في اختيار المرشحين، فالأحزاب تقدم للهيئة الناخبة المرشحين المؤهلين لتولي الوظائف النيابية والإدارية. هـ. تعمل الأحزاب السياسية على إنارة الرأي العام وتكوينه (خضر، 1986: 63-64، كما ورد لدى: المصالحة، 1999: 17).

الأحزاب السياسية في الأردن منذ تأسيس الأمانة

لم تشهد منطقة شرقي الأردن قبل مجيء الاستقلاليين عام 1920 نشاطاً حزبياً ملحوظاً، وإن وُجد لبعض الشخصيات الأردنية علاقة مع الأحزاب أمثال: علي خلقي الشرايري، ومحمد المحيسن، وكايد المفلح العبيدات.

وتعود جذور الحياة الحزبية في الأردن إلى تأسيس إمارة شرقي الأردن في عام 1921، وكان أول حزب سياسي في الأردن هو حزب الاستقلال. ثم شكلت جمعية الشرق العربي في أربد عام 1923 للسعي وراء الوحدة العربية، والعمل من أجل استقلال منطقة الشرق العربي استقلالاً تاماً، وحزب الشعب الأردني لتأييد الحكم الدستوري والحفاظ على استقلال البلاد ونشر مبادئ الإخاء. وربما كانت الأحزاب السياسية التي تشكلت شرقي الأردن في الفترة من 1927—1940 تمثل انعكاساً للبنية الاجتماعية السائدة، ذات الطابع العشائري، ولم تكن تعمر طويلاً. أما المرحلة الثانية من تاريخ الحياة الحزبية في الأردن، فهي مرحلة نشوء المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946. ففي ذلك العام ظهر حزبان بموافقة الحكومة، وهما حزب النهضة العربية والذي هدف لتحقيق أهداف النهضة. وهناك حزب آخر ظهر في الفترة نفسها، و"أغلق" بعد شهرين، وغادر أعضائه إلى دمشق احتجاجاً، وهو حزب الشعب الأردني، برئاسة عبد المهدي الشمايلة، الذي عاد بعد عامين، ورخص الحزب ثانية. ودعا الحزب إلى الإصلاح

والرقي في الأردن، ولم يعمر طويلا. لم تكن فترة حكم الملك طلال كافية لتظهر فيها نشاطات الأحزاب، ولكن الملك أسهم بوضع الدستور لكبح جماح السلطة التنفيذية التي كانت الأحزاب طوال الفترة الماضية تعمل لتحقيق أهدافها السياسية باستثناءات بسيطة. كان لانضمام الضفة الغربية للشرقية دورا كبيرا في تغيير طبيعة الأحزاب ودورها لعدة أسباب، أبرزها أن القيود قد خفت تدريجيا، وفتحت المجال للحريات، بل إن كل هجرة أو نزوح من فلسطين إلى الضفة الشرقية، رافقته إجراءات فتح الباب للحريات؛ كما حصل بعد عام 1948، وعام 1967، وبعد عودة المقيمين في الكويت عام 1991. ومن أهم المظاهر الجديدة في الأردن بعد ضم الضفة الغربية، وبداية الحراك السياسي في عام 1953، ومجيء الملك حسين، وفتح الباب للديموقراطية والحريات، ظهور أحزاب معارضة شكلت نخبة منافسة للحكومة وأصبحت تصل إلى القرى، على عكس ما كان عليه الحال سابقا. بيد أن سيطرة الملك على الأحزاب كانت سريعة، وقبل استفحال أمرها. وساعد الملك، أن رئيس الحزب، إذا فقد مركزه الحزبي، فإن مركز الحزب يتأثر بذلك. وهناك أحزاب لم تكن "مناهضة" مثل الأحزاب السابقة، مثل الإخوان المسلمين، ولم يكن لحزب التحرير تأثير في الحياة السياسية أصلا. أما "حزب" جمعية الإخوان المسلمين، فقد كان دائما مؤيدا للسلطة التنفيذية، وله مواقف في وسط الخمسينيات، عندما اشتد الضغط الناصري القومي على الأردن. وهكذا، فإن الأحزاب قد أقل نجمها، وفترة فعاليتها كانت مقيدة ما بين عام 1952 وعام 1956، ولم تؤثر على الحياة السياسية، والحكومة تصرفت بحزم، خصوصا وأن الأردن كان يرتبط بمعاهدة مع بريطانيا، حيث لم تكن بريطانيا تسمح للشيعيين أو البعثيين بالعمل (مركز القدس للدراسات السياسية، 2007: 18-24).

ولقد ظل الوضع كذلك حتى قيام الاتحاد الوطني العربي عام 1972، وهو تنظيم حزبي أبرز أهدافه اعتبار قضية فلسطين قضية عربية، وأن المصلحة الاقتصادية تحدد الأولويات مع الدول الأجنبية.

هذا الاتحاد لم يستمر، إذ أثر عليه مؤتمر الرباط، الذي اعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وهكذا، ظلت جماعات الضغط عنصراً فعالاً في السياسة الأردنية، وبخاصة في غياب الأحزاب ومجلس النواب الفعال. ولوحظ ذلك عملياً في الثمانينيات من القرن الماضي، في أحداث جامعة اليرموك 1986، وأحداث عام 1989 في معان، عندما تحركت جماعات الضغط وعبرت عن رأيها بالعنف. وقد أسهم ذلك في عودة الأحزاب للعمل بشكل علني عام 1992 (مجموعة من الباحثين، 2004).

ويمكن تقسيم الحياة الحزبية في الأردن إلى أربع مراحل (فريحات، 2012: 303-308):

أولاً: فترة تأسيس الإمارة (1921-1946م)، وظهر في هذه المرحلة (14) حزباً. فمع تأسيس إمارة شرق الأردن، تأسس على الساحة الأردنية من الأحزاب السياسية بموجب أحكام قانون الجمعيات العثمانية لعام 1909، وبعد إصدار القانون الأساسي - الدستور عام 1928، أصبح ترخيص الأحزاب السياسية كجمعيات، تبعاً لنص المادة (11) أحكام ذلك القانون، والتي نصّت على أن "جميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها، طبقاً لأحكام القانون". ونتيجة لصدور قانون الجمعيات، واتباع الحكومة لسياسة القمع والتكيل ضد المعارضين ما بين 1936-1939م، وازدياد ذلك في فترة الحرب العالمية الثانية، من حيث اتخاذ الحكومة لتدابير أمنية؛ كالعامل بقانون الدفاع، وإصدار سبعة أنظمة دفاع لعام 1939م أدى ذلك كله إلى غياب الأحزاب السياسية الشرعية لغاية 13 أيلول 1944. ويُلاحظ على الأحزاب السابقة أنها بدأت بأحزاب عربية شمل نطاق عملها بلاد

الشام، ثم أخذت منذ عام 1927م الطابع الأردني. (فريحات، 2012: 304، وعدد من المصادر والمراجع التي أوردها).

ثانياً: مرحلة ما بعد الاستقلال حتى 1957: شهد الأردن في هذه الفترة عدة تطورات ممثلة بالاستقلال عام 1946م، وصدور الدستور الأردني لسنة 1947م ولسنة 1952م، والحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م، ووحدة الضفتين عام 1950م، وبالتالي حدوث تغيير في البنية السكانية والثقافية؛ الأمر الذي أثر على مضمون الفكر السياسي السائد، إضافة إلى تنامي مكانة الاتحاد السوفيتي، والذي أعطى الفكر الاشتراكي نوعاً من الجاذبية. ويمكن تقسيم الأحزاب التي ظهرت في هذه الفترة إلى تيارات واتجاهات متعددة، منها: 1. الأحزاب الدينية القائمة على فكرة إقامة الدولة الإسلامية، ومجتمع مسلم يطبق الشريعة الإسلامية في مختلف مناحي الحياة، ثم تحرير العالم الإسلامي من الهيمنة الأجنبية. ويمثل هذا التيار حزبان رئيسان هما حزب الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي. 2. الأحزاب القومية التي تركز على مبادئ وأفكار الوحدة العربية ورسالة الأمة، وأهمها حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب النهضة العربية. 3. الأحزاب الوطنية، كالحزب العربي الدستوري، وحزب الأمة، 4. الأحزاب اليسارية ذات التوجه الاشتراكي. ومن الملاحظ على الأحزاب في هذه الفترة أنها عكست تنوعاً أيديولوجياً واضحاً، وإن جزءاً هاماً منها يمثل امتداداً لتيارات أيديولوجية خارجية المصدر، منها الدينية أو القومية، والذي برز في فترة رفض العرب للارتباط بالغرب. وقد تمكنت الأحزاب من تحقيق نتائج في الانتخابات النيابية العامة، فحصلت الأحزاب (17) مقعداً في انتخابات عام 1956، واستطاع الحزب الوطني

الاشتراكي برئاسة سليمان النابلسي تحقيق أغلبية برلمانية، بالتحالف مع الأحزاب اليسارية والقومية، وشكل النابلسي حكومة مؤلفة من حزبه والأحزاب المؤيدة، ولم تستمر هذه الحكومة أكثر من سنة.

ثالثاً: مرحلة صدور قانون الأحزاب لسنة (1992-2007م): عادت الحياة الديمقراطية للمملكة

بعد (32) عاماً من الانقطاع، وسبقت ذلك تطورات دولية وإقليمية ومحلية دفعت بهذا الاتجاه،

وتبلورت عملية التحول إلى الديمقراطية في مسارات عديدة منها صدور قانون الأحزاب السياسية

رقم (32) لسنة 1992، بعد (35) عاماً من حل الأحزاب، وجاء في (28)، ألغى في المادة (27)

منه العمل بالقانون رقم (15) لسنة 1955، مع أنه عملياً ألغى عام 1957م. ورغم عودة الحياة

الحزبية، إلا أن الأحزاب لم تلعب دور المؤثر في الحياة السياسية، والعقبات التشريعية، مثل قانون

الانتخاب المؤقت لسنة 1986، والقانون المعدل لسنة 1993، أو ما يعرف بقانون الصوت الواحد.

رابعاً: مرحلة صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (9) لسنة 2007-2011: نتيجة لدعوات إيجاد

قانون أحزاب عصري جديد، واسترشاداً بالمرحلة، وتنفيذاً لرؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين

في دعوته للأحزاب، وحثها على القيام بمراجعة أوضاعها، وتنظيم تياراتها للمشاركة السياسية، صدر

قانون الأحزاب السياسية رقم (9) لسنة 2007، الذي احتوى على (30) مادة، منحت المادة (27) منه

الفرصة لأي حزب قائم تصويب أوضاعه، وفقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ

نفاذه، وإذا لم يتم التصويب يُعدّ الحزب منحللاً. لذا، فالمجال مفتوح أمام الأحزاب للانسحاب، أو الاندماج؛

لتحقيق المشاركة السياسية الحقيقية المسؤولة والتأثير على الرأي العام. ولقي هذا القانون اعتراضات

كثيرة. وبلغ عدد الأحزاب المرخصة في بداية شهر كانون الثاني 2011 حوالي (20) حزباً (فريجات،

.(2012 :303-308).

خامساً: مرحلة 2012 مرورا بقانون الأحزاب رقم (6) لسنة 2016 حتى الآن، وهي المرحلة التي شهدت وتشهد حالة ربما تصح تسميتها بحالة المراوحة في المكان، وعدم تحقيق إنجازات تُذكر في مجال تنمية فاعلية الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، بل شهدت تراجعاً هاماً، مثلتها أحياناً حالات حلّ أحزاب هامة نسبياً لنفسها، وشعور عام بأن هناك حلقات مفقودة، أبرزها ضرورة الوصول إلى قانون انتخابات جديد على أساس التمثيل النسبي، وبنظام القوائم الحزبية على مستوى الوطن ككلّ، وأن تكون نسبة التمثيل لهذه القوائم عالية نسبياً.

ورغم أن قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 حمل عدداً من الإيجابيات، إلا أن فيه سلبيات وقصور في جوانب كثيرة أساسية لا بدّ من معالجتها. وفي الواقع، وحتى يمكن فهم هذه المرحلة، وتداعياتها على دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، ربما لا بدّ من وصف المشهد الذي يحيط بها ويكتنفها. فهذه المرحلة شهدت وتشهد تراجعاً كبيراً في الأوضاع الاقتصادية والمالية العامة؛ وبالتالي زيادة الأعباء المعيشية على المواطنين، مع تواضع الإنجاز على صعيد مشروع الإصلاح الوطني الديمقراطي الذي عجز الطرفان، الحكومة والمجتمع، عن تفعيله ودفعه إلى الأمام. وكانت الحكومة والفريق الليبرالي الذي يسيرها قد قدما حزمة من إصلاحات ديمقراطية" رأى كثيرون أنها شكلية إلى حد ما من حيث محتواها السياسي والتشريعي، مقابل حزمة من التشريعات المالية والاقتصادية جاءت بمجملها غير ملبية لحاجات عامة الناس من الشعب الأردني؛ هذا بينما برز تأثير التيار التقليدي وقوى الشد العكسي في كل من القوانين والسياسات المكملة والناظمة للعملية الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، مثل قوانين الأحزاب والانتخاب والبلديات واللامركزية وقوانين الأحوال الشخصية وحماية الأسرة، والتي تصفها المعارضة باستمرار بالشكلية إلى درجة

كبيرة، بينما تبرز نتائج نفود الفريق الليبرالي في تخلي الحكومة عن مشروعها التنموي الإصلاحية وعن دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة بعد محاولات الحد من توفير عدد من الخدمات المعيشية. وانغمس الفريق "الليبرالي" في جهود إنقاذ الاقتصاد والمالية العامة، كما استمرت بعض الأجهزة الأمنية والقضائية تقارع التفاعلات الأمنية والحقوقية لهذه الحالة الصعبة التي يعانها المواطنون، وتفاعلاتها على صعيد المجتمع، الذي العديد من الخدمات، ولم يلمس أثراً واضحاً للبرنامج الديمقراطي. وبالمقابل، لا يمكن تجاهل طروحات حكومية تقول إن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تعانيان ضعفاً بنيوياً، لا سيما من حيث الحوكمة والشفافية وغياب البرامج الواقعية ذات المصدقية والقدرة على العمل والتأثير في أوساط المجتمع من جانب كل من الأحزاب وهيئات مدنية كثيرة (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2017: 18-19).

ولعلّ من المهم، من قبيل المقارنة، تأكيد أن الأجواء التي سادت إبان انتخابات 1989 كانت مختلفة تماماً. وقد مثلت تلك المرحلة القصيرة نسبياً (1989-1993) محطة بالغة الأهمية في الحياة السياسية والحزبية الأردنية، تلتها مراحل لا تزال مستمرة، لم تكن في مستوى الطموح، خاصة في ظلّ النظم الانتخابية القائمة على "الصوت الواحد" الذي ساد، بشكل أو بآخر، وفي ظلّ رفض القبول بقائمة وطنية، حتى الآن. وارتبط ذلك بضعف الأحزاب السياسية، وعدم توافر الظروف الحزبية والتشريعية المناسبة. ولعلّ مراجعة سياسية لشكل البرلمانات منذ عام 1989 إلى اليوم توحى بأن الكتلة السياسية في البرلمان تراجعت طردياً مع العامل الزمني، والأمر لا يتعلق فقط بوجود الأحزاب السياسية اليمينية أو اليسارية فيه. فحتى تيار الوسط في برلمان عام 1989، كان ممثلاً بشخصيات خرجت من رحم العمل السياسي الناضج. وليس قانون الانتخاب وحده آنذاك، وقد كان قانوناً (مؤقتاً)، ما أسهم في تشكيل البرلمان. فالتشوق الشعبي للتجربة الديمقراطية، جعل الناس ترمي بثقلها في الاتجاه السياسي والنخبوي،

والأجواء كانت سياسية وإصلاحية بكل ما في الكلمة من معنى. وما حدث فيما بعد ليس تضاؤل تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان فحسب، بل ولادة كتلة وسطية فقدت سماتها السياسية لصالح الجهد الخدمي الذي يرتبط مفهوماً بالمجالس المحلية لا البرلمانات الوطنية. وما من شك أن (الصوت الواحد) لم يتناسب قط مع البنية الاجتماعية التي تنتصر للقربى والعلاقات الاجتماعية والمصلحة الشخصية؛ فتجاهل حساسية اختياراتها لممثليها من البرلمانين وتأثيره في المجمل على الوطن. والمفارقة أن البنية هذه تتولى فيما بعد التذمر من أداء نوابها-اختيارها وقدرة البرلمان على الفعل المؤثر" (حدادين، 2015).

المبحث الثاني

معوقات فاعلية الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب

تمثل الأحزاب السياسية منصات جماعية للتعبير عن حقوق الأفراد الأساسية في التنظيم والتعبير، وقد اعترفت بها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كفاعلات أصيلة في العملية الديمقراطية. كما أنها أوسع الوسائل استخداماً من أجل المشاركة السياسية وممارسة الحقوق المتعلقة بذلك. والأحزاب ركن أساسي من أركان المجتمع السياسي التعددي، وهي تؤدي دوراً نشطاً في ضمان الوعي والمشاركة بين المواطنين. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تؤدي الأحزاب دور الجسور بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وتستطيع أن تحدد أولويات جدول الأعمال التشريعي ضمن نظام الحكم بفعالية. تمثل حرية التنظيم الحق المحوري الحاكم لعمل الأحزاب السياسية. وقد منحت مجموعة من المعاهدات العالمية والأوروبية والإقليمية الأخرى المعترف بها جميع الأفراد الحق في ممارسة التنظيم الحر ممارسة كاملة، بما في ذلك تكوين المنظمات السياسية. كما أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالعلاقة الأصيلة بين حرية التنظيم وحقوق تربط بينها جميعاً روابط اعتماد متبادلة وهي حقوق حرية التعبير والرأي والتجمع. وبالرغم من تصوير معاهدات دولية وأوروبية وإقليمية أخرى ذات صلة هذه الحقوق على أنها تتصل بالفرد، فإن ما يسمح بالتوسع في هذه الحماية لتشمل الأحزاب باعتبارها كيانات ممثلة لأفراد محميين هو الممارسة الحرة للتنظيم ذاته وعلى ذلك يجب منح جماعات الأفراد التي تقرر أن تنظم نفسها على هيئة حزب سياسي الحماية الكاملة للحقوق ذات الصلة. ولا يجوز وضع أي قيود على حقوق التنظيم والتعبير والتجمع الحر إلا في حدود الضرورة في أي مجتمع ديمقراطي. ويمكن الاطلاع على عدد من التوصيات غير الملزمة المفيدة في بيان كيفية حماية هذه الحقوق الأساسية في توصيات الجمعية البرلمانية

لمجلس أوروبا والمبادئ التوجيهية والآراء التي اعتمدها لجنة البندقية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2011: 17-18).

قبل الشروع في دراسة الأحزاب الأردنية، ودورها في البرلمان، تجدر الإشارة إلى المبدأ الذي يحكم العلاقة بين السلطات الثلاث؛ التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، في النظم البرلمانية الديمقراطية المعاصرة، وهو مبدأ الفصل بين السلطات. ويقصد بمبدأ الفصل بين السلطات، إسناد خصائص السيادة، السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تختلف بعضها عن بعض إلى هيئات مستقلة بعضها عن بعض أيضاً، استقلالاً عضوياً لا شكلياً على أساس أن لكل سلطة نطاقها الخاص بها ويجب ألا تخرج عنها وألا توقف عمل السلطة الأخرى. وللسلطة معنيان وظيفي وعضوي، فبينما يقصد بالسلطة بمعناها الوظيفي، العمل الذي تقوم به هيئة معينة، فإنه يقصد بها بالمعنى العضوي، الهيئة التي تقوم بعمل معين، فالسلطة التشريعية بمعناها العضوي هي المجلس النيابي، وبمعناها الوظيفي وضع القواعد القانونية العامة من قبل المجلس النيابي، والسلطة التنفيذية بمعناها العضوي هي الحكومة، وبمعناها الوظيفي، تنفيذ القوانين، اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن وإدارة المؤسسات والمصالح، والسلطة القضائية بمعناها العضوي هي المحاكم وبمعناها الوظيفي تطبيق القانون على الوقائع المعينة التي تعرض عليها في المنازعات (ثاكريبي، 2011: 93-94).

المشاركة السياسية

تتصل قضايا المشاركة السياسية بفعالية النظام البرلماني الديمقراطي، وفعالية دور الأحزاب فيه، والتي تجد تعبيرها في المجلس النيابي. ولا يمكن تقويم المشاركة السياسية في أي مجتمع بدون التعرض للمشكلات التي تعترض السلوك والعمل السياسي المفضي لهذه المشاركة، ومن بين تلك المشكلات قضية الفئات شبه الغائبة أو المغيبة عن السلطة التشريعية. فلكي تكون هذه السلطة كفوّة في تمثيلها للمواطنين،

يجب أن تضمن تمثيلاً متوازناً لهؤلاء المواطنين. وإن غياب فئة أو مكوّن اجتماعي عن البرلمان، لا بد أن يثير التساؤل عن أسباب غيابهم، هل هو عزوف من جانبهم، أم أن قواعد اللعبة الانتخابية لا تتيح لهم المشاركة والنجاح فيها من الأصل. وتكمن المشكلة هنا في تغييب دور المرأة وبعض الأقليات الدينية والقومية، وبعض الأحزاب والحركات والتيارات عن السلطات الحاكمة، ومنها السلطة القضائية في بعض الدول التي أضحت واحدة من أبرز إشكاليات تطور النظام والمؤسسات السياسية، بما يُعد من معوقات العمل السياسي في تلك الدول (العزياوي، 2015: 110).

وتُعد نسبة المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، من حيث نسبة من يدلون بأصواتهم إلى من يحق لهم التصويت، جيدة بشكل عام، ومثال ذلك المشاركة الشعبية في الانتخابات لمجلس النواب السابع عشر التي أُجريت في 2013/1/23، وفق قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2012، حيث شهد هذا المجلس زيادة عدد المقاعد النيابية من (120) إلى (150) مقعداً، صوت فيها ما نسبته (56,5%)، وفقاً للهيئة المستقلة للانتخابات التي تم تشكيلها بموجب القانون المقر من مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية في آذار 2012. وقد ترشح في انتخابات 2013 (1425) مرشحاً، من بينهم (191) امرأة. وخصّصت مقاعد للقوائم الوطنية عددها (27) مقعداً، وأصبح للناخب الحق بالإدلاء بصوتين؛ صوت للدائرة الانتخابية المحلية، وآخر للدائرة الانتخابية العامة، وخصّص للكوّتا النسائية (15) مقعداً. وشهد هذا المجلس وصول (18) سيدة إلى قبة البرلمان، حيث استطاعت سيدتان الفوز من خلال دوائرهن الانتخابية المحلية بعيداً عن الكوتا، وسيدة أخرى من خلال القائمة الوطنية.

ولكن ما هو جوهر في المشاركة السياسية في الأردن، من حيث دور الأحزاب، وقدرتها على تشكيل حكومات، لا يزال في مستويات دنيا. وقد واجهت عملية المشاركة السياسية التي سعى لها النظام السياسي الأردني تحديات جمة، يتسم بعضها بالتقليدية، كونها تواجه جميع الأنظمة السياسية، وتصلح

عند الحديث عن النظام السياسي الواحد في فترات زمنية مختلفة، والبعض الآخر يتصل ببيئة النظام، بمعنى أن الملامح والوقائع تجعل من بعض السمات تبدو أكثر تأثيراً في المناخ الانتخابي. ولعل من أبرز التحديات التقليدية، تلك المتصلة بالأبعاد السياسية، وهي طبيعة النظام السياسي، ونظام الحكم، والعلاقة بين السلطات، والبرلمان، والأبعاد الدستورية والقانونية، وكل ما يتعلق بالنظام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية، وتنظيم الحقوق السياسية، والأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالدين، والنوع، والعمل، والعمر، والأبعاد الاقتصادية التي تتصل بالدخل، ومستوى المعيشة، والعمل، ونسبة البطالة، وأخيراً، الأبعاد الثقافية المتعلقة بالمعتقدات، والثوابت، والأنساق الفكرية، والأطر، والبنى التربوية (ربيع، 2015: 105).

الأحزاب الأردنية وتشكيل الحكومات البرلمانية

لقد مرت الحياة الحزبية في الأردن، منذ بداياتها مع بدايات تأسيس الدولة، بالعديد من المحطات السياسية التي تتعلق بالوضع السياسي الداخلي والإقليمي. ففي عام 1952 أكد الدستور الأردني حق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة والانخراط فيها. وفي العام 1955 صدر أول قانون للأحزاب السياسية، وأسهم في بدء عملية ترخيص الأحزاب السياسية، حيث خاضت الأحزاب المرخصة آنذاك أول تجربة برلمانية في العام 1956. وبعد ذلك، غابت الأحزاب السياسية الأردنية عن العمل الحزبي المنظم، بسبب الظروف السياسية الداخلية والإقليمية التي أحاطت بالأردن، والتي انعكست عملياً في منع النشاط الحزبي. وقد بقي هذا الوضع قائماً حتى العام 1989 الذي شهد تحولاً، حيث استؤنفت الحياة الديمقراطية في الأردن؛ وذلك من خلال عودة الانتخابات البرلمانية، وما تلاها من صدور لقانون الأحزاب في العام 1992، الأمر الذي أدى إلى إعادة الحياة للأحزاب السياسية، حيث تم تشكيل ما يزيد عن 30 حزبا سياسيا (مركز أمان).

يمثل الدور الرقابي-السياسي جوهر دور البرلمان. ويختلف الدور الرقابي باختلاف شكل الحكم، فهو في النظام البرلماني يقوم على أساس التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين؛ التشريعية، والتنفيذية. فمظاهر الرقابة البرلمانية على الحكومة تتجلى في السؤال، والاستجواب، وإجراء التحقيق، والمسؤولية الوزارية، أما رقابة الحكومة على البرلمان، فتتجلى في حق الحكومة دعوة البرلمان إلى الانعقاد، أو تأجيله، أو حق رئيس الدولة في الامتناع عن تصديق القوانين، لا بل حق الحكومة في حل البرلمان (ثاكرقي، 2011: 111-112).

ويكاد ينعقد الإجماع الفقهي فيما يخص تشكيل الحكومات البرلمانية في النظام البرلماني الديمقراطي، على أن النظام البرلماني "عرف ثلاثة أنواع من التطبيقات التي تصبح فيها الحكومة حكومة برلمانية. ووفقاً لهذه التطبيقات، فإن الحكومة تكون برلمانية إذا شكلها حزب الأغلبية، أو ائتلاف أحزاب تشكل أغلبية في المجلس النيابي" ... "وفقاً للتقليد الإنجليزي، يُشترط في الوزير أن يكون نائباً في مجلس العموم البريطاني، وفي دول نشأت فيها أحزاب أغلبية فيما بعد، تُشكل الحكومة من قياداتها الموجودة خارج البرلمانات، لتصبح هذه الحكومة هي أداة الأغلبية البرلمانية الحزبية في تنفيذ رؤى الحزب وبرامجه وتطبيقها. وقد اقتضى هذا الأمر أن يكون على النائب الذي يصبح وزيراً، تجميد عضويته في مجلس النواب أو الاستقالة منه. وهناك دولٌ أخذت بالنظام البرلماني لا تنص دساتيرها على وجوب كون أو منع نوابها من الجمع بين النيابة والوزارة، ومن هذه الدول إسبانيا والدنمارك. وقد أخذ الدستور الأردني لعام 1952 بهذا الاتجاه، فلم يمنع أو يوجب إشراك النواب في الوزارة" ... وقد عرف الأردن في ظل دستور عام 1952، حكومة برلمانية واحدة، قاد إليها قانون أحزاب ونظام انتخابي وقوانين حريات تم وضعها في عهد كلوب باشا. وهذه الحكومة هي التي شكلها المرحوم سليمان النابلسي خلال الفترة من 1956/10/29 حتى 1957/4/10، وكانت تلك الحكومة تتكون من ائتلاف حزبي، عدد وزرائها (11) وزيراً، فشكلها

المرحوم النابلسي باعتباره رئيساً لحزبٍ نوابه أكثر عدداً من الأحزاب الأخرى، رغم أنه لم ينجح في الانتخابات" (الحموري، 2013).

ولكن الحقيقة الماثلة في مجالس النواب المتعاقبة تقول "إن معظم الكتل النيابية لم تضع برامج سياسية لتسترشد بها في عملها، وحتى الكتل التي وضعت لنفسها برامج، لم تستند إليها في عملها، وبالتالي غاب عن بيئة عمل الكتل أحد أهم العناصر التي كان من شأنها أن توحد السلوك النيابي لأعضاء الكتلة وتوجهاتهم. وجرى الالتفاف على الصعوبات التي تواجهها الكتل في مجال توحيد مواقف أعضائها تجاه التصويت على الثقة بالحكومة والموازنة العامة والتشريعات والقرارات المختلفة بـ "تعويم" عملية التصويت، أي تصويت كل عضو كم يحلو له. ولم تؤسس الكتل النيابية لنفسها كهيئات جماعية دوراً رقابياً محدد المعالم، وابتعدت معظم الكتل عن الاهتمام بالقضايا المحلية العامة، وأبدى بعضها فقط اهتماماً محدوداً بقضايا عامة محددة، إلا أنه لم يرتق إلى حد تبني تلك القضايا بشكل كتلوي، والدفاع عنها تحت قبة المجلس، ودعوة الحكومة لتنفيذ مطالبها... وتلاحظ هلامية الكتل النيابية في المجلس النيابي السابع عشر بسبب ضعف الحضور الحزبي في مجلس النواب" (أبو رمان، 2015: 7-8).

الإصلاحات الدستورية والحكومة البرلمانية ودور الأحزاب

شهد الأردن جملة واسعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية منذ العام 2011، وكان من أبرزها إقرار حزمة من التعديلات الدستورية التي شملت 43 تعديلاً على نصوص الدستور الأردني، أهمها: إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب؛ والمحكمة الدستورية، وتعديل مواد تتعلق بتمكين الحريات وحمايتها، وتقليص اختصاص محكمة أمن الدولة، إضافة إلى توفير ضمانات دستورية لحل مجلس النواب تتمثل باستقالة الحكومة التي تنسب بحل المجلس خلال أسبوع من تاريخ الحل، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات. وأعطت بعض التعديلات الملك صلاحيات تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات العامة مباشرة،

من دون تنسيب بذلك من وزير الداخلية أو الدفاع ورئيس الوزراء، لإبعاد هذين المنصبين عن التجاذب السياسي، خصوصاً متى أوصلت الإصلاحات السياسية إلى تحقيق رؤية الملك في الوصول إلى حكوماتٍ برلمانيةٍ قائمة على الأحزاب السياسية الفاعلة. والملك صار يعين مباشرة رئيس المجلس القضائي، ورئيس المحكمة الدستورية وأعضاءها، وعدد من المناصب التي يُراد إبعادها عن أي تجاذب سياسي (العناني، 2016).

وبعدما كان أن الملك مقيد بتكليف زعيم الأغلبية وفق النظم الدستورية، إما نصاً بالدستور أو عرفاً بالتقليد، وذلك لكي تحصل الحكومة على ثقة الأغلبية البرلمانية"، جاء التعديل الدستوري عام 2011 بما يضمن تحقيق ذلك من خلال تعديل المادة (53) فقرة (6)، حيث نص التعديل على "وجوب أن تحصل الوزارة على الثقة إذ صوتت لها الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب"، وهو تعديل كان يفتقر إليه الدستور الأردني، وهو تطور وتأسيس دستوري لمفهوم الحكومة البرلمانية. فسابقاً، لم يكن على الحكومة أن تحصل على ثقة الأغلبية، أما الآن، فعلى الحكومة أن تحصل على الأغلبية المطلقة بالتصويت بمنح الثقة، وبالتالي كان التعديل الدستوري الجديد يتحدث عن مفهوم تكليف زعيم الأغلبية بموجب هذه المادة. وجاءت هذه المادة متوافقة مع المادة 52 من الدستور والتي تنص على أن: (الرئيس الوزراء الذي يكون عضواً في أحد مجلسي الأعيان والنواب حق التصويت في مجلسه وحق الكلام في كلا المجلسين، أما الوزراء الذين ليسوا من أعضاء أحد المجلسين فلهم أن يتكلموا فيهما دون أن يكون لهم حق التصويت...)، مما يعني أن الدستور يتحدث عن الوزير النائب، فالدستور الأردني اخذ بمبدأ المرونة بين السلطات في أن يكون الوزير نائبا أو لا يكون، وبالتالي، وفق المادة (52)، والفقرة (6) من المادة (53) من الدستور، أصبح البناء قائماً لمفهوم الحكومة البرلمانية" (الشناق، 2014).

وبالرغم من كل هذه المعطيات، إلا أن هناك عدد من الظواهر والمظاهر التي يُؤسف لها في التجربة الراهنة، من قبيل أن الكتل البرلمانية القائمة عموماً "هي كتل هلامية مثل غالبية الأحزاب الأردنية، بمعظمها شخصية، تحقق أهداف فئة معينة، وجهة معينة، وهي أحزاب وكتل غير متجذرة. فالكتل تشكلت في البرلمان بناء على توافق، وليس على برامج أو أفكار، والمطلوب هو تشكيل كتلة أو تجمع أو حزب برامجي ليُمثل الأغلبية البرلمانية، ومن ثم يشكل الحكومة، مع الحاجة إلى أقلية برلمانية تشكل حكومة ظل موازية، وتطوير هذه الآلية بما يتناسب وبيئتنا وأعرافنا وتقاليدينا، وعندها يكون هناك تداول حقيقي وسلمي للسلطة" (الخرابشة، 2014).

في الواقع، لا بد من توافر عدد من الشروط والمقومات الأساسية للوصول إلى حالة سياسية تسمح بتشكيل حكومات برلمانية، خلاصتها تتمثل في صورة شرطين موضوعيين؛ يجب أن يتوافرا معا: "أولاً: بيئة سياسية، وثانياً: بيئة تشريعية. والبيئة السياسية، هي أن تفتتح النظم السياسية أولاً، بالأطرق للحكم الرشيد وتحقيق الاستقرار بكل أشكاله السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، من دون إعادة النظر في بنية النظام السياسي ونمط الحكم، وأن تصل هذه النظم إلى قناعة تامة بانها لا تستطيع الاستمرار بطريقة حكمها السابقة، وأنه آن أوان وضع الشراكة مع القاعدة الاجتماعية على الطريق القويم. والبيئة التشريعية، تعني، أن يدعم دستور الدولة، أي دولة وفي أي مكان، وبنص صريح إقامة الحكومات البرلمانية، فغياب النص الدستوري الجامع المانع، سيكون شكلاً من القصور والعلة التي ستصيب بالعطب أي محاولة لتصميم البيئة التشريعية التي من شأنها التأسيس لأسلوب الحكم الجديد. وفي سياق اللازم التشريعي، ما بعد الدستوري، لا بد من إحداث أو إيجاد تشريعيين مهمين وأساسيين عند التفكير في تصميم مرحلة الحكومات البرلمانية، وهما قانون للانتخاب، وآخر للأحزاب، وبغيرهما يصعب أو يستحيل أن تكون البيئة التشريعية ملائمة وتتيح الانتقال الفعلي والعملية للدخول في تغيير عميق لأسلوب الحكم" (المجالي، 2015).

أوراق الملك النقاشية ومسيرة الإصلاح السياسي

في الواقع، يبدو ضرورياً تناول موقف مؤسسة أساسية في قمة المشهد السياسي الأردني، وهي مؤسسة القصر الملكي، نظراً لدورها الدستوري أو المعنوي، والمباشر أو غير المباشر، في مجمل العملية الديمقراطية الجارية في الأردن. وتتضاعف أهمية هذه المسألة نظراً للاهتمام الخاص الذي يوليه الملك للعديد من قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية، وفي وجه أكثر تحديداً، في الوصول إلى نظام برلماني ديمقراطي تتولى السلطة التنفيذية فيه حكومة منتخبة يشكلها الحزب أو كتل الأحزاب والقوى الفائزة في الانتخابات البرلمانية.

لقد دعمت الأوراق النقاشية التي قدمها الملك عبد الله الثاني بن الحسين الإصلاح في مختلف وجوهه، وخاصة ذلك الذي يهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، والوصول إلى حكومات برلمانية تؤلفها الأحزاب السياسية. وقد رسمت الورقة النقاشية الثانية للملك خارطة الحكومة البرلمانية وحكومة الظل حين بينت أن المعارضة الأردنية تحتاج إلى بلورة أعراف "تحكم آلية التعاون فيما بينها من أجل مساءلة الحكومات وعرض رؤى بناءة بديلة (كحكومة ظل)"، وأن مسار تعميق الديمقراطية في الأردن "يكمن في الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة"، للوصول "إلى مرحلة يشكل ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب الحكومة". وفور انتهاء الانتخابات النيابية القادمة، تجري المباشرة "بإطلاق نهج الحكومات البرلمانية، ومن ضمنها كيفية اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاري. وبالرغم من أن التجارب الدولية المقارنة تشير إلى الحاجة إلى عدة دورات برلمانية لإنضاج هذه الممارسة واستقرارها"، إلا أن ما يحدد الإطار الزمني لعملية التحول الديمقراطي هذه هو النجاح في "تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين، وتتمتع بقيادات مؤهلة وقادرة على تحمل أمانة المسؤولية الحكومية" (الورقة النقاشية الثانية).

وأكدت الورقة النقاشية الثالثة التي طرحها الملك، أهمية تشكيل حكومات برلمانية تنطلق من ائتلافات تتوخى المصالح العليا للدولة الأردنية لا من ائتلافات نفعية غير ممثلة ولا مستقرة. وجاء في الورقة النقاشية الثالثة أن فلسفة الحكم لدى الهاشميين لا تقوم على احتكار السلطة أو استخدام القوة، بل إنه حكم يستند إلى الشرعية التاريخية لخدمة المصلحة العليا للدولة الأردنية. وأكد الملك في ورقته النقاشية الرابعة أن الهدف الاستراتيجي للإصلاح السياسي في الأردن، حين يقول: "الهدف الأساسي من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية، بحيث نصل إلى حكومات مستندة إلى أحزاب برلمانية وطنية وذلك على مدى الدورات البرلمانية القادمة، وبحيث تكون هذه الأحزاب قادرة على تحقيق حضور فاعل في مجلس النواب، يمكنها من تشكيل حكومة أغلبية على أساس حزبي برامجي، ويوازونها معارضة نيابية تمثل الأقلية، وتعمل ضمن مفهوم حكومة الظل" (الورقة النقاشية الرابعة).

ولم يجرِ الاكتفاء بذلك، بل اشتملت الإجراءات أبعادا تنفيذية اتخذها الملك عبد الله ضمن طريق التغيير السياسي ممثلا بالوصول إلى نظام برلماني ديمقراطي تشكل فيه القوى الفائزة في الانتخابات الحكومات، إلى جانبها معارضة مسؤولة قوية وفاعلة. وجرى اتخاذ عدد من الإجراءات، بينها: تغيير الحكومة لثلاث مرات، وهي حكومات كل من عون الخصاونة (تشرين أول 2011 - نيسان 2012)، وحكومة فايز الطراونة (نيسان 2012 - تشرين أول 2012)، وحكومة عبد الله النسور (تشرين أول 2012 - كانون الثاني 2013)، واتخذت حزمة من القرارات الاقتصادية لدعم الطبقات الوسطى والتغلب على مشكلة البطالة، وتم إصدار مرسوم في تشرين الثاني 2012 حُل بموجبه مجلس النواب الأردني، الذي لم يكن قد مضى على وجوده سوى أقل من عامين، وهو إجراء عدته جهات حكومية نية حقيقية من القيادة السياسية (الملك) لخلق مجلس جديد يتماشى مع متطلبات الشعب ويحقق لهم ما لم تحققه المجالس الستة عشر السابقة. وإلى جانب ذلك، طُلب من الحكومة تقديم استقالته استجابة للتعديلات الدستورية التي

صدرت في أيلول 2011، وكان الملك قد وجه بتشكيل لجنة عليا للنظر في تلك التعديلات، وتم تكليف عبد الله النور برئاسة الحكومة في العاشر من تشرين الأول 2012، ثم أُجريت انتخابات برلمانية في الثالث والعشرين من كانون الثاني 2013. ووجه الملك للمجلس النيابي للعمل على تغيير قانون الانتخاب الذي وصفه بأنه "غير مثالي" (أحمد ومسعد، 2013: 164-165).

والخلاصة الأساسية من كل ذلك، أن الملك يدفع بقوة في اتجاه إصلاحات تنهض بالعمل الحزبي والسياسي والمشاركة الجماهيرية، وصولاً إلى حكومات برلمانية منتخبة في الأردن. ولكن يبدو أن هناك معوقات أخرى غير الإرادة السياسية لا تزال تعترض طريق تحقيق ذلك.

وعلى مستوى الأحزاب، لا بد من الإقرار بأنها تشهد أزمة ارتداد وتراجع وتدهور، سواء في وظيفة الحزب أو في شرعيته الاجتماعية، أو في موقعه في النظام السياسي، الأمر الذي يستدعي الاقتراب منه، ومحاولة قياس ومعرفة أسبابه، والتي يمكن تكثيفها بالآتي (الغويين، 2018):

1. من ناحية البنية الداخلية، فإن الأوضاع الداخلية للأحزاب وديمقراطيتها تؤثر على كفاءتها في كافة مناحي الحياة السياسية، ولعل المفارقة الرئيسة في هذا السياق تكمن في أن البنية الداخلية للأحزاب الأردنية تشكل نمودجا مصغرا لأهم أخطاء وسلبيات النظام السياسي الذي تطالب بإصلاحه. 2. وعلى مستوى صنع القرار، تطالب الأحزاب بالديمقراطية، ولكنها لا تطبقها ولا تمارسها داخل الحزب، فالكيفية التي يتخذ بها القرار داخل الحزب تعطي الأولوية لتقدير الأوزان النسبية للأشخاص، وتقديم الأكبر سنا والأقدم، بغض النظر عن الفعالية والدور والقدرة على إفادة الحزب، فيتم صنع القرار على مستوى منفرد حيناً، أو بالتعاون مع حلقة ضيقة من النخبة الحزبية المهيمنة مع محدودية مشاركة المستوى الوسيط، وضالة مشاركة المستوى القاعدي في تلك العملية.

3. أما على مستوى التجديد ودوران النخبة، فقد نجم عن طبيعة المناخ التنظيمي الذي عكسته المؤشرات السابقة، حالة من الجمود في داخل الأحزاب؛ تمثلت في الافتقار إلى تجديد النخب الداخلية، وهيمنة الحرس القديم. والملاحظ أن اغلب الأحزاب تعاني من مشكلة تكريس بقاء شخص واحد في قيادة الحزب، يقابله تراخ في إعداد قيادات جديدة، فضلا عن ثلاثية الشخصانية والعائلية والشللية التي تعمل على ترسيخ السمة نفسها.

4. شهدت معظم أحزاب المعارضة انشقاقات مصدرها اختلاف الأجيال - "صراع الأجيال"، وانقسامات داخلية متفاوتة الدرجة والحدة، ودائرة من الصراعات والاتهامات بالخيانة والفساد بين رفاق الحزب الواحد.

5. افتقار أحزاب المعارضة، وخاصة اليسارية والقومية، للقاعدة الجماهيرية، أو الوجود الحقيقي في الشارع؛ لعدم قدرتها على فرز كوادر حزبية نشيطة، تشكل قناة اتصال جيدة بين فكر الحزب أو برنامجه وبين آمال وطموحات الناس.

6. أما على مستوى العلاقات البينية فلم تتجح أحزاب وقوى المعارضة منذ عام 1989 في إقامة تعاون حقيقي، وتكوين تحالفات وائتلافات حقيقية، وهو ما يبدأ في مرتبته الأدنى بالتنسيق، ويتدرج صعودا إلى التحالف والائتلاف، ويصل في أعلى مستوياته إلى الجبهة.

الفصل الثالث

أدوات مواجهة معوقات الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية

تمهيد

يتناول هذا الفصل من الدراسة أدوات مواجهة معوقات دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية، في مبحثين وعدد من المطالب. المبحث الأول يتناول أسس مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية، ويتم فيه عرض للتنظيم القانوني للأحزاب الأردنية، والتراجع في دور الأحزاب والقوى الأردنية، وقوانين الانتخاب والأحزاب. ويتناول المبحث الثاني كيفية مواجهة المعوقات أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب.

إن ما شهده العالم في العقود الثلاثة الأخيرة من تغيرات جذرية في واقع القوى الدولية ومعسكراتها واتجاهاتها واختلافاتها وصراعاتها، كان له نتائج وآثار عميقة على الحياة السياسية خاصة في منطقتنا العربية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. واتساع خيار الديمقراطية كنظام سياسي وترافقه مع تلك التحولات لم يكن مجرد مصادفة تاريخية، بقدر ما كان أحد التعبيرات عن أزمة الأيديولوجيا الشمولية، وتزايد القناعات بخيار النظام الديمقراطي والنضال السلمي، والمطالبة بالحياة النيابية والتعددية السياسية والعمل العلني، حتى داخل القوى والأحزاب الشمولية نفسها، وقبل انهيار المعسكر الاشتراكي ونتائجه (الساكت، 2017).

المبحث الأول

أسس مواجهة المعوقات أمام الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية

يتناول هذا المبحث أسس مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، بالبحث في التنظيم القانوني للأحزاب الأردنية، والتراجع في دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، مثلما يستعرض علاقة ذلك مع قانون الانتخاب، الذي يُعدّ مفتاح مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية.

المطلب الأول: التنظيم القانوني للأحزاب الأردنية

وفي هذا النسق، يرى الباحث أن نقطة الانطلاق للحياة السياسية والحزبية الأردنية المعاصرة تبقى تلك التي بدأت مع مرحلة الانفراج الديمقراطي، والتي انطلقت عملياً في أعوام 1989-1992، وصدور قانون الأحزاب رقم (32) لعام 1992، بما أُنْ لعودة الحياة الديمقراطية للمملكة بعد (32) عاماً من الانقطاع. وسبقت ذلك تطورات دولية وإقليمية ومحلية دفعت بهذا الاتجاه، وتبلورت عملية التحول إلى الديمقراطية في مسارات عديدة منها صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992، بعد (35) عاماً من حل الأحزاب، وجاء في (28) مادة، ألغى في المادة (27) منه العمل بالقانون رقم (15) لسنة 1955، مع أنه عملياً ألغى عام 1957.

بعد أول مجلس نيابي في مرحلة الانفراج الديمقراطي، المجلس الحادي عشر، حُلّ ذلك المجلس في 1993/8/4، وجرّت الانتخابات في 1993/11/8 وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت رقم (15) لسنة 1993 وتعديله الذي صدر في 17 / 8 / 1993، والذي نص على أن يكون لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد، وهو المعروف بقانون "الصوت الواحد" بدلا من القانون السابق رقم (22) لسنة 1986،

الذي كان يتيح للناخب أن ينتخب عدداً من المرشحين مساوياً لعدد النواب المخصصين لدائرته، وقد جرت العملية الانتخابية في الموعد المحدد، وفي ظل مشاركة عدد من الأحزاب، استناداً إلى الدستور وقانون الأحزاب رقم (32) لسنة 1992. وحلّ مجلس النواب الثاني عشر في 1/9/1997 وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت رقم (24) الذي صدر في 15/5/1997، الذي تم بموجبه إجراء تعديل على الجدول الملحق بالقانون الأصلي والخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية، وحلّ مجلس النواب الثالث عشر في 16 حزيران 2001، كما جرت الانتخابات النيابية للمجلس الرابع عشر في السابع عشر من حزيران 2003، وتوالت بعدها الانتخابات للمجلس، وصولاً إلى مجلس النواب الحالي الذي أفرزته انتخابات العام 2016، وهو المجلس الثامن عشر. وقد أخذ النظام البرلماني الأردني بنظام المجلسين: مجلس الأعيان - يتم تعيين أعضائه من جانب الملك، ومجلس النواب - يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2018).

صدر قانون الانتخاب رقم (34) لسنة 2001 (مؤقت) الذي أُجريت على أساسه الانتخابات في 17 حزيران 2003 للمجلس الرابع عشر، وبهذا القانون تمت زيادة أعداد المقاعد النيابية من 80 إلى 110، وخصّص فيها 6 مقاعد للنساء (الكوتا النسائية)، وقُسمت المملكة إلى 45 دائرة انتخابية موزعة على 12 محافظة. ثم جاءت مرحلة صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (9) لسنة 2007-2011، والتي دُشنت نتيجة لدعوات إيجاب قانون أحزاب عصري جديد، واسترشاداً بالمرحلة، وتنفيذاً لرؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في دعوته للأحزاب، وحثها على القيام بمراجعة أوضاعها، وتنظيم تياراتها للمشاركة السياسية، صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (9) لسنة 2007، الذي احتوى على (30) مادة، منحت المادة (27) منه الفرصة لأي حزب قائم تصويب أوضاعه، وفقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ نفاذه، وإذا لم يتم التصويب، يعتبر الحزب منحللاً. لذا، فالمجال مفتوح أمام الأحزاب للانسحاب، أو الاندماج؛ لتحقيق المشاركة السياسية الحقيقية المسؤولة، والتأثير على

الرأي العام. ولقي هذا القانون اعتراضات كثيرة، منها العدد الكافي لتأسيس حزب رسمي، والدعم المالي، وعدم منح فسحة كافية لتصويب الأوضاع، وغير ذلك من تفصيلات (المشاقبة، 2012: 103).

وبلغ عدد الأحزاب المرخصة في بداية شهر كانون الثاني 2011 حوالي (20) حزباً، ووصلت أعداد طلبات الترخيص لأحزاب جديدة إلى (18) حزباً تحت التأسيس. وهذا ما يعني أن الحصيلة حتى ذلك الحين هي مضاعفة ما هو موجود قبل حوالي سنتين مع رفع مجموع الأعضاء المؤسسين. تمثلت الأحزاب التي تم ترخيصها ب: حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الحياة الأردني، وحزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، والحزب الشيوعي الأردني، والحزب الوطني الدستوري، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)، وحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، وحزب البعث العربي التقدمي، والحزب الوطني الأردني، وحزب الجبهة الأردنية، وحزب الوسط الإسلامي، وحزب الرسالة، وحزب الرفاة، وحزب التيار الوطني، وحزب التنمية والعدالة، وحزب الحرية والمساواة، والاتحاد الوطني، والشباب الوطني الأردني (فريجات، 2012: 306-307).

وصدر قانون الانتخاب رقم (25) لسنة 2012، والقانون المعدل رقم (28) لسنة 2012 في تاريخ 25/7/2012، وحُدد عدد المقاعد النيابية بـ 150 مقعداً خصصت (108) مقاعد منها للدائرة الانتخابية المحلية، و 15 مقعداً للكويتا النسائية، و 27 مقعداً نيابياً للدائرة الانتخابية العامة على نظام القوائم النسبية المغلقة (المشاقبة، 2012: 103).

ينظم الحياة الحزبية في الأردن حالياً قانون الأحزاب السياسية، وهو القانون رقم (39) لسنة 2015، والمادة (4 - فقرة أ) منه تنص على أن "للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والانتساب إليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون". وتنص الفقرة (ب) من المادة نفسها على أن "للحزب الحق في

المشاركة بمختلف الانتخابات التي تجري في المملكة وفق أحكام القانون". وتنص المادة (5) على: "فقرة أ. يُؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية. فقرة ب- لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل". كما نصّت المادة (6) من هذا القانون على: "أ. يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن مائة وخمسين شخصا. ب- يُشترط في العضو المؤسس ما يلي: 1- أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل. 2- أن يكون قد أكمل الثامنة عشرة من عمره. 3- أن لا يكون محكوما بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأخلاق والآداب العامة، باستثناء الجرائم ذات الصفة السياسية، مالم يكن أُعيد إليه اعتباره. 4- أن يكون متمتعا بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة. 5- أن يكون مقيما عادة في المملكة. 6- أن لا يكون قاضيا. 7- أن لا يكون عضوا في أي حزب آخر أو أي تنظيم سياسي غير أردني. 8- أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية أو أي من الأجهزة الأمنية أو الدفاع المدني" (الجريدة الرسمية، 2015: 7835-7836).

المطلب الثاني: التراجع في دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية

رغم عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الأردن منذ عام 1989، فقد تأخرت العودة العلنية للأحزاب إلى الساحة السياسية حتى العام 1992. ومع ذلك فلا يمكن الحديث عن غياب كامل للأحزاب في انتخابات عام 1989، فإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين، التي لم يشملها قرار حظر الأحزاب عام 1957، والتي تقدمت بـ 26 مرشحاً، فقد ترشح العديد ممن ينتمون إلى التيارات السياسية المختلفة في الأردن، والتي كانت البوتقة التي تجمع العديد من الأحزاب الموجودة على الساحة الأردنية بشكل غير معلن، أو الرحم الذي خرجت منه العديد من الأحزاب الأردنية التي تشكلت لاحقاً. غير أن القضية الأكثر أهمية على هذا الصعيد تمثلت في أعداد الفائزين ممن ينتمون إلى التيارات السياسية التي لا تُعدّ قريبة

من السلطة. فبينما حصل التيار المحافظ والوسط، القريب من السلطة، على 35 مقعداً بما نسبته 43.7%، حصل التيار الإسلامي على 32 مقعداً، وحصل التيار القومي واليساري على 13 مقعداً، أي بما يشكل 40% و16.3% على التوالي، بحيث احتل هذان الأخيران معاً أغلبية مقاعد مجلس النواب. وسبق انتخابات 1993 صدور قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992، وبالتالي عودة الأحزاب بشكل علني إلى الساحة الأردنية (الرشواني، 2004).

وبعد صدور قانون الأحزاب الأردني عام 1992، وإعادة ترخيص الأحزاب الأيديولوجية، وإن بأسماء جديدة بعد حظرها منذ عام 1957، والحالة الحزبية تراوح مكانها. فقد أدت سنوات الأحكام العرفية وثقافتها إلى تشويه العمل الحزبي والتفكير الحزبي. واقترن العمل الحزبي بالمؤامرات والارتباط بالخارج. وبقيت الأحزاب أسيرة لخطابها الأيديولوجي القديم، ولم تلتفت لحياة المواطن ولا لتنمية مؤسسات المجتمع المدني بالقدر الكافي. ومع فترة ما سُمّي "الربيع العربي"، وبعد أن بدا أن الحالة الشعبية العربية يمكن أن تتطور، غابت فجأة كل معاني العمل الجماعي، وانفجر العداء الشديد بين الأحزاب والقوى، وبخاصة عندما رأى بعض الأحزاب أن الكفة الشعبية تميل باتجاه غيره. ومن جهة أخرى، فكرت بعض الأحزاب الأردنية بحل نفسها، ومنها حزب التيار الوطني الذي كان أمينه العام الأول المهندس عبد الهادي المجالي، في ظل نداءات رسمية بضرورة تشكيل أحزاب وسطية بين الأحزاب الدينية وبين الأحزاب القومية واليسارية (الفلاحات، 2017).

ويعزو كثيرون ضعف العمل الحزبي والسياسي إلى استمرار ثقافة وممارسة منع العمل الحزبي، إضافة إلى موروث نتائج أخطاء تجارب الأحزاب التي خلقت حالة من عدم الثقة الشعبية في العمل الحزبي وجدواه، ثم الفجوة التاريخية بين الأجيال التي سببتها مراحل منع العمل الحزبي ونتائج انهيار تجاربها، وندرة الشباب في صفوف الأحزاب بما يمثلونه من تفكير وأساليب عمل واهتمامات وطرق تنظيم

جديدة أفقدت الأحزاب القدرة على التطور والإبداع. وكذلك، ضعف الخبرة في عملية بناء الأحزاب الجديدة في الأردن، فمعظم الأحزاب في المراحل السابقة تشكلت كفروع لأحزاب قومية وأممية ذات أيديولوجية وبرامج وقواعد تنظيمية وإجراءات داخلية جاهزة، وفي ظروف نهوض قومي وسياسي تحرري، فضلاً عن تراجع التجربة الديمقراطية بتأثير المتغيرات الدولية والإقليمية، وعودة اتجاهات تتعامل مع التجربة كحالة شكلية مفرغة من مضمونها، وعدم وجود تطور فكري حقيقي وعميق في تبني الديمقراطية، واستمرار الفهم الخاطئ والمختلط لمفهوم السلطة والدولة (الساكت، 2017).

ولعل بالإمكان القول عمومًا، إنه رغم عودة الحياة الحزبية منذ الانفراج الديمقراطي الذي بدأ منذ أعوام 1989-1992، إلا أن الأحزاب لم تلعب دور المؤثر في الحياة السياسية، لأسباب عديدة، ربما من أهمها:

1. ضعف الانتساب للأحزاب، الذي يُعزى إلى عقلية الأفراد وثقافتهم لأهمية العمل الحزبي، وضعف البرامج والأفكار والأهداف وتشابهها، وغياب الفكر السياسي الذي يستطيع تقديم إجابات وطنية عن العديد من التساؤلات الخاصة بالأحزاب، وغياب الأحزاب التي تعبر عن تجربة وطنية خاصة، وغياب الرؤيا الواضحة للتحديات التي تواجه الأردن، إضافة إلى أن التجربة الحزبية في السنوات الماضية أثرت على عقلية المواطن سلباً.
2. العقوبات التشريعية، مثل قانون الانتخاب المؤقت لسنة 1986، والقانون المعدل لسنة 1993، أو ما يعرف بقانون الصوت الواحد (فريجات، 2012: 306-307).
3. ضعف الأحزاب نفسها، وتقليديتها، وعدم وجود بُنى مؤسسية لدى غالبيتها.

4. التأثيرات الخارجية التي قدّمت النشاط السياسي كما لو أنه مقدمة للعنف والدمار، خاصة في مرحلة "الربيع العربي".

5. معيقات تتصل بالنظم الحاكمة للانتخاب، وخاصة توزيع الدوائر، والشعور باللامبالاة تجاه الانتخابات البرلمانية، ومعها الحزبية والسياسية.

ويبدو أن من مسببات الأزمة في فاعلية الأحزاب والقوى السياسية الأردنية ودورها في مجلس النواب معوّقات للعمل السياسي والحزبي، في ضوء الثقة الجماهيرية ودرجتها تجاه الأحزاب، وعقلية التعامل مع المكون الحزبي في الحياة العامة والثقافة المجتمعية، وتأثير الموروث الاجتماعي، والعقلية الإدارية في إفساح المجال للمشاركة والتمثيل في المؤسسات والجامعات. وكذلك في طبيعة تكوّن الأحزاب وهيكلها التنظيمية، وقدرتها على صياغة برامج تلبي متطلبات التقدم الاجتماعي، ومواكبة عصرها فكرياً. والأزمة في توصيفها "أزمة سياسية"، وهي في جوهرها "أزمة ثقافية اجتماعية" تحتاج إلى حوار هادئ وموضوعي ونزيه، مفتوح على الأفق الوطني الواسع الجامع لكلّ الأردنيين، ومتجرداً من أي نزعات محدودة أو انحياز أو تطرف، والعمل باتجاه ما هو لصالح المجموع والوطن ومنعته ومستقبل أجياله (أبو حمور، 2017).

وهنا، ربما تجدر الإشارة إلى أن كل محاولات الأحزاب الوطنية الأردنية، التي كان بعضها أحزاب تكريس الزعامات العشائرية والجهوية والوظيفية السابقة القديمة وترميمها، قد فشلت وتآكلت واختفى بعضها، والسبب في ذلك يكمن في أنها تأسست خارج المسار المستجد في الأردن، وظلّت تجتر ماضي الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية القديمة، وأنها لم تستطع مواجهة حالات ضعفها، والاتجاه إلى نضال البرامج، ومواجهة التحديات الفعلية التي تؤرق الأردنيين، والتي تقف في طريق أجيالهم الصاعدة (القلاب، 2014).

المطلب الثالث: المشهد الراهن للأحزاب والقوى السياسية الأردنية

تمثلت انتخابات عام 1993 الفرصة الأولى للأحزاب السياسية للعودة إلى ممارسة دورها على هذا الصعيد، رغم ما أثارته من جدل نتيجة إقرار الحكومة لقانون انتخاب جديد عرف "بقانون الصوت الواحد" (لكل مواطن صوت واحد بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة لدائرتة) الذي يُنظر إليه باعتباره أداة لتحجيم دور القوى السياسية بما فيها الأحزاب، ولا سيما المعارضة، لمصلحة الانتماءات العشائرية. أما على صعيد النتائج، فقد كان حزب جبهة العمل الإسلامي الفائز الأكبر، كحزب سياسي، في هذه الانتخابات، رغم تراجعته مقارنة بانتخابات عام 1989، بحصوله على 16 مقعداً، في حين بلغ مجموع النواب المرشحين عن الأحزاب بشكل عام 29 نائباً وبما نسبته 36.25% من أعضاء البرلمان. لكن عند النظر إلى نتائج هذه الانتخابات بحسب التيارات السياسية، فإنه يظهر واضحاً سيطرة التيار الوسطي والمحافظ بحصوله على 47 مقعداً وبما نسبته 58.7% من إجمالي مقاعد مجلس النواب، في حين حصل التيار الإسلامي (العمل الإسلامي وإسلاميون مستقلون) على 22 مقعداً، والتيار القومي واليساري على 11 مقعداً بما يشكل 27.5% و 13.8% على التوالي. وفي انتخابات عام 1997 قادت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، أكبر الأحزاب السياسية الأردنية وأكثرها تأثيراً ونفوذاً، مقاطعة انتخابات عام 1997 بعد رفض الحكومة تلبية مطالبها للمشاركة في الانتخابات، والتي يأتي في مقدمتها إلغاء قانون الصوت الواحد. وكنتيجة لذلك فقد توزعت الأحزاب السياسية بين ثلاثة مواقف (الرشواني، 2004):

1. المقاطعة: وهو ما تبنته أحزاب جبهة العمل الإسلامي، والشعب الديمقراطي، والوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والعمل القومي، والجبهة الأردنية العربية الدستورية، والأنصار العربي الأردني، والحركة القومية الديمقراطية الشعبية.

2. المشاركة المشروطة: بموافقة الحكومة على تأمين ظروف سياسية وضمانات حقيقية للانتخابات، وهو ما تبناه الحزب الشيوعي الأردني وحزب المستقبل.

3. المشاركة: وقد قاد هذا الاتجاه الحزب الوطني الدستوري الذي تشكل عام 1997 من اندماج تسعة أحزاب من تيار للوسط.

وفي النهاية فقد شارك في الانتخابات 11 حزبا، طرحت 20 مرشحا معلنا. وبلغت نسبة النواب الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية وترشحوا عنها بصورة رسمية أو فردية 20 نائبا أي نحو 25% من أعضاء المجلس. وفي انتخابات عام 2003، ورغم استمرار العمل بآلية الصوت الواحد المثيرة للجدل، فإن أياً من الأحزاب الأردنية لم يعلن مقاطعته للانتخابات. وفي الوقت ذاته، بدت الملاحظة الرئيسية في هذه الانتخابات على صعيد المشاركة الحزبية، متمثلة في تراجع مشاركتها المعلنة، وتحديدًا على صعيد عدد المرشحين، لا سيما مع زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى 110 مقاعد، خُصّص ستة منها للنساء ولجوء العديد من الأحزاب إلى تشكيل ائتلافات حزبية انتخابية. ويمكن التمييز داخل الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في هذه الانتخابات من خلال طرح مرشحين أو دعم مرشحين مستقلين، بين اتجاهين رئيسيين: الاتجاه المعارض، الذي يضم في الأصل الأحزاب المنضوية ضمن لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، والاتجاه الوسطي القريب من السلطة. وبذلك يكون عدد المرشحين الحزبيين 54 مرشحا من أصل 800 مرشح على مستوى المملكة ككل، وبما نسبته 6% من مجموع المرشحين. غير أن مما تجب ملاحظته هنا هو لجوء الاتجاه الوسطي تحديداً إلى عدم إعلان أسماء عدد من مرشحيه. فبينما لم يعلن "المجلس الوطني للتنسيق الحزبي" عن اسم أي من مرشحيه، أكد عدد من أحزاب "تجمع الإصلاح الديمقراطي" صراحة وجود مرشحين لها يخوضون الانتخابات دون الإعلان عن مظلتهم الحزبية. ومن

ناحية أخرى، فإن "تجمع المرشحين المستقلين"، لا يُعد حزياً أو تكتلاً حزبياً، يحظى بدعم حزب الشعب الديمقراطي وحزب الشغيلة الشيوعي اليساريين (الرشواني، 2004).

أما على صعيد التوجهات السياسية، ورغم وجود عدد من نقاط الالتقاء بين الأحزاب والاتجاهات السياسية الأردنية المختلفة من خلال خطابها المعلن، لا سيما فيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني، والشعب العراقي في مواجهة الاحتلال الأميركي، وكذلك ترسيخ الديمقراطية في الأردن، والإصلاح على المستويات كافة، فإن التباين بين هذه الأحزاب والاتجاهات التي تمثلها ظهر جلياً من خلال آليات العمل ومدى القرب من المفهوم والخطاب الرسميين فيما يتعلق بهذه القضايا وغيرها، كما هو حال الأحزاب الوسطية المقربة من السلطة، والتي تنطلق في طروحاتها من منطلق وطني (قطري)، بخلاف الاتجاه المعارض الذي يضم التيار الإسلامي والقومي واليساري -الأكثر ثورية- والذي يبتعد في طروحاته الإسلامية والقومية ولربما الأممية عن المفهوم والخطاب الرسميين (الرشواني، 2004).

وعموماً، لا يزال من الممكن تصنيف الأحزاب الأردنية عموماً في أربعة تيارات، هي: 1. الأحزاب القومية 2. الأحزاب الدينية 3. الأحزاب اليسارية، ومنها الماركسية 4. الأحزاب الليبرالية/الوسطية. وفيما يأتي قائمة بالأحزاب الأردنية المرخصة (مرتبة أبجدياً):

1. البعث العربي التقدمي الأردني 2. جبهة العمل الوطني الأردني 3. حزب أحرار الأردن 4. حزب أردن اقوى الأردني 5. حزب الاتجاه الوطني الأردني 6. حزب الاتحاد الوطني الأردني 7. حزب الإصلاح الأردني 8. حزب الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد) 9. حزب الأنصار الأردني 10. حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني 11. حزب البلد الأمين الأردني 12. حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي (تواد) 13. حزب التيار الوطني الأردني 14. حزب الجبهة الأردنية الموحدة 15. حزب الحداثة والتغيير 16. حزب الحركة القومية 17. حزب الحرية والمساواة الأردني 18. حزب الحياة

الأردني 19. الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني 20. حزب الرابطة الأردنية حزب زمزم 21. حزب الرسالة الأردني 22. حزب الشباب الوطني الأردني 23. حزب الشراكة والإنقاذ 24. حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد" 25. حزب الشهامة الأردني 26. حزب الشورى الأردني 27. الحزب الشيوعي الأردني 28. حزب الطبيعة الديمقراطي الأردني 29. حزب العدالة الاجتماعية 30. حزب العدالة والإصلاح الأردني 31. حزب العدالة والتنمية الأردني 32. حزب الفرسان الأردني 33. حزب المحافظين 34. حزب المستقبل الأردني 35. حزب النداء 36. حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني 37. حزب الوحدة الوطنية 38. حزب الوسط الإسلامي الأردني 39. الحزب الوطني الأردني 40. الحزب الوطني الدستوري الأردني 41. حزب الوعد الأردني 42. حزب الوفاء الوطني 43. حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني 44. حزب جبهة النهضة الوطنية 45. حزب مساواة الأردني (مركز الفينيق، 2018).

وفي جانب وصفي-تحليلي ملموس، وفي أسباب أزمة اليسار الأردني على سبيل المثال، يبدو أنها تتمحور في العديد من جوانبها في أسباب أزمة اليسار العربي ككلّ وفي أسباب أزمة التيارات القومية العربية والأممية-الشيوعية، بما لا يلغي المكونات والأسباب الخاصة باليسار الأردني نفسه ومع محيطه. ويمكن في هذا الصدد تقديم عدد من الفرضيات التي تحاول تحديد الأهم. فلم يصغ اليسار العربي في برامج وشعارات تخاطب فعلا الفئات والطبقات التي زعم اليسار أنه يمثل مصالحها، ولم ينسجم الشعار الوطني الكفاحي مع الشعار الأممي في كثير من الأحيان. كما كان الشعاران، القومي والوطني، على غير انسجام مع الشعار الأممي، ولم يُطرح أصلا شعار يساري وطني واقعي مقنع، وانفصم الاقتصادي عن السياسي، وكلاهما عن الاجتماعي، في حين ترى المدرسة اليسارية وحدتها. والأهم ربما أن اليسار الأردني ركض بعيدا دون التمعّن في واقع تطور المجتمع الأردني ومستوياته، وكانت الأيديولوجيا وليدة الحاجة السياسية، ولم تكن ولادة الأيديولوجيا الشيوعية خصوصا ولادة طبيعية، وأصبح فيها ما هو خارجي

أهم مما هو داخلي، وما هو شكلي بديلاً لما هو جوهري. وتنظيماً، فشلت صيغة المركزية-الديمقراطية في توفير نظام ديمقراطي متقدم للحياة الحزبية الداخلية، فتحوّلت تلك الأحزاب إلى أنماط من الحكم الشمولي الزعامي. ولم تستوعب الأحزاب اليسارية دروس نتائج انعدام الديمقراطية الداخلية لديها. كما أن علاقة تلك الأحزاب والقوى جماهيرها المفترضة بُنيت بدورها على أسس المركزية - الديمقراطية ذاتها، واتّحدت في الجوهر مواطن ضعف الحياة التنظيمية الداخلية مع ضعف العلاقة مع الجماهير. وكان بقاء الشيوخ واستمرارهم في قيادة تلك الأحزاب مؤشراً على حالات من التكلّس، رغم أن هؤلاء لم يكونوا في الغالب الأكثر وعياً ودرايةً ومعرفةً، لا بالمعنى النظري، ولا في ميادين العمل السياسي والتنظيمي والجماهيري، ففقدت تلك القوى قدرتها على التجدد والتجديد ومواكبة المتغيرات، والنتيجة أن أكثر من 95% من أبناء تلك الأحزاب يقفون الآن خارج أطر العمل الحزبي السياسي المنظم (صباح، 2003: 5).

المطلب الرابع: قانون الانتخاب مفتاح لمواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية

تمت الإشارة في المبحث الأول من هذا الفصل إلى عدد من قوانين الانتخاب التي مرّت على المملكة في مرحلة الانفراج الديمقراطي، التي تكاد تكمل ثلاثين عاماً من عمرها. ولكن ما قد يكون غاب، هو أن من الأهمية تحديداً الأهداف الرئيسية المرجوة من أي قانون انتخاب، حتى لا تضيع التفاصيل الكثيرة جوهر المسألة. هناك ثلاثة أهداف رئيسية يجب أن يساعد على تحقيقها أي قانون جديد إن توفرت الإرادة للتقدم نحو إصلاح سياسي حقيقي يُعنى بالجوهر أكثر من الشكل (المعشر، 2018):

1. ينبغي أن يكون تحقيق التوازن بين السلطات والوصول إلى برلمان له قوة السلطة التنفيذية نفسها ترجمة للمادة الأولى من الدستور التي تنص على أن الحكم في المملكة "نيابي ملكي وراثي". وحتى تكون ترجمة المادة الأولى أمينة، ينبغي العمل تشريعياً وإدارياً لوجود برلمان قوي هيكلياً وليس

بشخصه فقط، يحقق مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات. بغير ذلك، فمن العبث التغني بقدره البرلمان على ممارسة دوره الرقابي والتشريعي بشكل غير منقوص.

2. ضرورة تجسير هوة الثقة السحيقة ما بين المواطن ومجلس النواب التي أدت إلى شعور الأغلبية العظمى من المواطنين بعدم تمثيل المجلس للشعب الأردني بشكل كافٍ والتحدث باسمه ومراقبة السلطة التنفيذية باستقلالية. لا تخدم هذه الهوة السحيقة أحداً، لأن ضعف الجبهة الداخلية لن يساعد البلد على الوقوف أمام العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه.

3. وهُو منبثق من الهدفين أعلاه، الوصول إلى حكومات نيابية حزبية تأتي من رحم البرلمان وتكون مبنية على أحزاب خاضت الانتخابات وفق برامج محددة وحازت على ثقة الشعب بناء على هذه البرامج. (المعشر، 2018).

ولذلك كله، فإن أي قانون جديد يجب أن يعتمد على قوائم حزبية، بغض النظر إن كانت وطنية أو على مستوى المحافظة أو خليطاً بين الاثنين. وبغير ذلك، يرى كثير من المعنيين أن من العبث الحديث عن حكومات نيابية حزبية أو عن برلمان قوي يمارس دوره المنصوص عليه في الدستور. ويرفض كثيرون حجة الحكومة بأن الشعب الأردني غير جاهز للحياة الحزبية، مقدمين المثال من تونس، التي كانت دولة بوليسية قبل العام 2011؛ حيث الأحزاب كافة ممنوعة باستثناء الحزب الحاكم، ولكنها استطاعت تحقيق النقلة النوعية نحو حياة حزبية، وتتعلم اليوم بطيف واسع من أحزاب ناشطة برامجية ومتعددة الاتجاهات وممثلة في البرلمان (المعشر، 2018).

ومؤخراً، جاءت مبادرات للوصول إلى قانون انتخاب جديد قائم على النسبية، والقوائم الوطنية المغلقة بشكل أساسي. وقدم بيان الأحزاب العشرين (2018/4/22) ما أسماه "تلبية لتطلعات شعبنا الأردني بإصلاح سياسي يكون مفتاحه قانون انتخاب يمكن الأحزاب من الترشح ضمن قوائم حزبية تحمل

برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، تسهم في تحسين حياة الأردنيين والأردنيات، ويكون الملمح لإصلاح شامل على كل المستويات" (بيان الأحزاب، 2018/4/22).

وقدمت هذه الأحزاب مشروع قانون انتخاب يعكس رؤيتها لإحداث الإصلاح التدريجي باتجاه أردن المستقبل. ويقوم المشروع على أساس أن "التحول نحو التمثيل السياسي في سلوك الناخب، بعيداً عن الروابط المنفعية والاقتراع على أسس مصلحة أو فردية، وصهر الولاءات الفرعية ضمن هوية سياسية وطنية جامعة تمثلها الأحزاب ترفع من سوية أداء مجلس النواب، وتقل قدرته على القيام بدوره الدستوري، هو وحده الكفيل بضخ الحيوية في العمل السياسي الذي طغت عليه اعتبارات المال الفاسد والقرباية والمصالح الضيقة على اعتبارات المصلحة العامة، وهو الطريق الأوحى لتحقيق رؤى الملك وطموحات الشعب بالتحول نحو حكومات برلمانية حزبية قادرة على تطبيق برامج واضحة المعالم ترفع متوسط الدخل في القطاعين العام والخاص، وتحسن مستوى المعيشة، وتحفز الاقتصاد الكلي والجزئي، وتدفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسب تتفوق بها على نسب النمو السكاني، وتكافح بها مظاهر الفقر والبطالة، وتخفف المديونية، وتحسن من أداء المالية العامة للدولة، وبهذا وحده، يستعيد الشعب الأردني ثقته في سلطاته التشريعية والتنفيذية، ويسترد حلمه بتحقيق نموه الذاتي عبر منظومة من التنمية المجتمعية العادلة والشاملة (بيان الأحزاب، 2018/4/22).

وتعمل الأحزاب العشرون مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعبر ممثليها في مجلس النواب، وبالتعاون مع كتل نيابية فاعلة على تقديم مشروع القانون المقترح عبر بوابة المجلس ليُصار إلى مناقشته في اللجنة القانونية لمجلس النواب. وتأمل هذه الأحزاب أن الأخذ بمشروعها لقانون انتخاب جديد سيكون الخطوة الأولى ضمن عدد من الخطوات الإصلاحية المنشودة أفقياً وعمودياً التي يمكن أن توصل الأردن إلى برلمان يُنتخب بالكامل على أسس حزبية وضمن دائرة انتخابية عامة تشمل الوطن الأردني كله من

أقصى شماله إلى جنوبه. وهو قانون إن أخذ به يسير مع إصلاحات أخرى سبقته كتطبيق اللامركزية في جميع المحافظات وتمهيد الطريق أمام الناخب والمرشح معا للتحول من ثقافة نائب الخدمات إلى نائب الرقابة والتشريع، ومن نظام القائمة النسبية المفتوحة بحساب الباقي الأعلى على مستوى الدائرة والتي شجعت التنافس السلبي داخل القائمة في دوائر ضيقة لا تؤهل أكثر من مرشح واحد للفوز بالتنافس، إلى القائمة الحزبية البرمجية الموحدة على مستوى الوطن، مدمجين كل الكوتات السابقة ضمن تلك القوائم الحزبية الموحدة كشرط لصحة ترشح القائمة، ومزيلين شبهات دستورية شابت قوانين الانتخاب السابقة فيما يتعلق بترشح النساء والمسيحيين والشركس والشيشان ودوائر البادية، هذا علاوة على اقتراح العودة إلى نظام أكثر في الدوائر المحلية على أن يمنح المقترعون فيها أصواتا بعدد مقاعد الدائرة. وقد وقّعت على مشروع القانون الأحزاب التالية: حزب الوفاء الوطني، العدالة والإصلاح، أردن أقوى، الاتجاه الوطني، الوعد، الحرية والمساواة، النداء، الوحدة الوطنية، أحرار الأردن، التجمع الوطني الديمقراطي، الفرسان، العون، جبهة النهضة الوطنية، الشورى، الإصلاح، الوطني الأردني، الجبهة الأردنية الموحدة، الرسالة، التيار الوطني (بيان الأحزاب، 2018/4/22).

المبحث الثاني

الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب

يتناول هذا المبحث مواجهة المعوقات أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب، من خلال تبيان دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، ومن ثمّ يحاول استنتاج كيفية مواجهة العقبات أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب.

المطلب الأول: خلفيات مجلس النواب الأردني وقوانين الانتخاب ودور الأحزاب في المجلس

أعطى القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن والصادر في عام 1928 الشرعية الدستورية لإدارة شؤون البلاد. وعليه، فقد وُضع قانون انتخاب للانتخاب أول مجلس تشريعي، وتم انتخاب خمسة مجالس تشريعية خلال فترة الإمارة كان أولها عام 1929 أما آخرها فقد انتهى عام 1947، ومن الملاحظ على هذه المجالس أن صلاحياتها كانت تقتصر على إقرار مشاريع القوانين التي يقدمها المجلس التنفيذي دون أن يكون لها الحق في اقتراح القوانين. وتعتبر الحياة النيابية ركن من الأركان التي يقوم عليها البناء الديمقراطي في الأردن، وقد مرت الحياة النيابية بعدة مراحل (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2018).

بتاريخ 22 آذار 1946، عقدت المعاهدة الأردنية البريطانية الثانية التي اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال إمارة شرق الأردن، وتبع ذلك تحويل الإمارة إلى مملكة وإعلان دستور المملكة الأردنية الهاشمية، وفي نيسان/أبريل 1947 نُشر قانون الانتخاب لمجلس النواب، وتألّف مجلس الأمة من (20) نائباً ينتخبون مباشرة من الشعب و (10) أعيان وحددت مدة المجلس بأربع سنوات. كان هذا المجلس أول مجلس نواب يتأسس في عهد المملكة الأردنية، وقد تم حله بتاريخ 1950/1/1 لإجراء انتخابات جديدة تشمل الـضفتين على أساس الوحدة المتوقعة بينهما. وبعد قرار وحدة الـضفتين تشكل مجلس الأمة الأردني

الثاني، جامعا لممثلي واعيان ضفتي المملكة، وعلى إثر ذلك القرار، أُدخلت تعديلات على الدستور وعلى قانون الانتخاب، تضاعف بموجبها عدد أعضاء مجلس الأمة، وأصبح عدد الأعيان عشرين عضواً، وعدد النواب أربعين عضواً، وعقد هذا المجلس أول جلساته في العشرين من أيار عام 1950، واستمر هذا المجلس لغاية 3 أيار 1951 وانتخب مجلس الأمة الثالث في 1 أيلول 1951، وأنهى مدته في 22 حزيران عام 1954. وبعدها، انتُخب مجلس الأمة الرابع بتاريخ 17 تشرين أول عام 1954 وأنهى مدته في 26 حزيران عام 1956. وفي 21 تشرين أول عام 1956 انتخب مجلس الأمة الخامس وقد أتمّ مدته الدستورية بتاريخ 21 تشرين أول عام 1961، ومدد له سنة واحدة من الملك، بحكم صلاحيته المنصوص عليها في المادة 68 من الدستور (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2018).

وخلال مدة مجلس الأمة الخامس صدر قانون جديد للانتخابات في عام 1960 تضمن زيادة عدد النواب إلى ستين نائبا ، ثلاثون منهم عن الضفة الشرقية وثلاثون عن الضفة الغربية وأصبح عدد الأعيان ثلاثين عيناً ، وفي 22 تشرين أول عام 1961 تم انتخاب مجلس الأمة السادس وأنهى مدته في 17 تشرين أول عام 1962، وفي عام 27 تشرين ثاني عام 1962 تم انتخاب مجلس الأمة السابع الذي أنهى مدته في 21 نيسان عام 1963 وفي 8 تموز عام 1963 تم انتخاب مجلس الأمة الثامن و أنهى بتاريخ 23 كانون أول عام 1966 ، وفي 18 نيسان عام 1967 جرت انتخابات نيابية لمجلس الأمة التاسع. وفي الخامس من حزيران من العام نفسه، شنت إسرائيل عدوانها على البلاد العربية واحتلت الضفة الغربية وبقي مجلس الأمة قائما وأتم مدته الدستورية ومدد له سنتان لغاية 18 نيسان عام 1973 تلا ذلك قرار مؤتمر القمة العربي في الرباط عام 1974 باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات فصدرت إرادة ملكية سامية بحل مجلس النواب في 23 تشرين الثاني عام 1974 (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2018).

وحتى لا يحصل خلل دستوري في ممارسة الدولة لمسؤولياتها، تم تعيين مجلس وطني استشاري تكون مهمته إبداء الرأي والمشورة ومناقشة السياسة العامة للدولة في إطار التعاون مع الحكومة بروح المصلحة العامة، وقد استمر عمل المجلس الوطني الاستشاري حتى صدرت الإرادة الملكية بحله اعتباراً من تاريخ 7 كانون الثاني عام 1984. وبعدها أُعيد لمجلس النواب ممارسته لصلاحياته بموجب إرادة ملكية تتضمن دعوة المجلس السابق (المجلس التاسع) كما صدرت إرادة ملكية أخرى بدعوة مجلس الأمة للانعقاد في دورة استثنائية اعتباراً من تاريخ 9 كانون ثاني عام 1984. وفي الثالث عشر من آذار عام 1984 جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة في مجلس النواب عن الضفة الشرقية، كما قام المجلس بانتخاب أعضاء الضفة الغربية للمقاعد الشاغرة لها فعادت بذلك الحياة البرلمانية إلى الأردن وسمي هذا المجلس (بالمجلس العاشر لمجلس الأمة) واستمر هذا المجلس حتى 30 تموز عام 1988 بعد أن أكمل مدته الدستورية وتمديد مدته حتى تاريخ حله وذلك قبل قرار فك الارتباط بين الضفتين. وبعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في 31 تموز 1988 جرى تعديل على قانون الانتخاب ليناسب الوضع الجديد واقتصرت الدوائر الانتخابية في المملكة على الدوائر في الضفة الشرقية ثم أجريت الانتخابات العامة لمجلس الأمة الحادي عشر في 8 تشرين ثاني 1989 ولأول مرة منذ عام 1967 وفقاً لقانون الانتخاب الأردني رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته لعام 1989، وقد تألف هذا المجلس من ثمانية نائبا يمثلون مختلف المحافظات في المملكة وتمثلت فيه عدة فئات سياسية وحزبية وعقائدية، كما صدرت الإرادة الملكية بتعيين أعضاء مجلس الأعيان البالغ عددهم أربعين عضواً (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2018).

الأحزاب السياسية

وفي عهد الملك عبد الله الثاني، منذ العام 1999، استمرت الأحزاب المرخصة في عملها، وحينما أصدر الملك عبد الله الثاني شعار "الأردن أولاً" في 2002/10/30، ورد في نص وثيقة الهيئة الوطنية للشعار تحت عنوان (الآليات) مجموعة من التحديات، كان التحدي الرابع منها عن الأحزاب. وكان أول إجراءات هذا التحدي: "لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، وتعديل قانون الأحزاب، ومنع قيام الأحزاب على أسس جهوية أو عرقية أو طائفية. وبشكل عام، توجد حالياً أربعة أقطاب رئيسية هي: أحزاب وسطية، مثل الحزب الوطني الدستوري الذي تشكل في نيسان عام 1997 من تسعة أحزاب سياسية متنوعة، وحزب جبهة العمل الإسلامي، وأحزاب اليسار من الشيوعيين والاشتراكيين والقوميين العرب، وهناك أحزاب صغيرة أخرى. ويُلاحظ على الأحزاب الأردنية أنها مشرذمة، وتحلّ مواقعاً هامشياً في عملية صنع القرار، وعدم جماهيرية هذه الأحزاب، باستثناءات جدّ محدودة، فهي أحزاب نُخب، أو أحزاب صلات عائلية أو عشائرية، وأنه تعاني من ضعف المشاركة السياسية للمواطنين الأردنيين، وأنها كذلك خاضعة لتأثيرات خارجية، ولا تحاكي هموم الشارع الأردني، كما يُؤخذ عليها غياب المؤسسية في عملها، وتدني مستويات الوعي بالعمل الحزبي والسياسي لدى كثير منها، ويُلاحظ أيضاً ضعف مواردها المالية، وكثرتها (السوسنة، 2009).

وعلى الرغم من أن المرحلة الحالية تتطلب الاستمرار في تطوير أداء عمل مجلس النواب، وتفعيل الكتل البرلمانية، على أساس حزبي وبرامجي؛ بما يسهم في إدامة الأنموذج الإصلاحي، والتحوّل نحو الحكومات البرلمانية في المستقبل، إلا أن الحقيقة الماثلة في مجلس النواب الحالي تقول "إن معظم الكتل النيابية لم تضع برامج سياسية لتسترشد بها في عملها، وحتى الكتل التي وضعت لنفسها برامج، لم تستند إليها في عملها، وبالتالي غاب عن بيئة عمل الكتل أحد أهم العناصر التي كان من شأنها أن

توحّد السلوك النيابي لأعضاء الكتلة وتوجهاتهم. وجرى الالتفاف على الصعوبات التي تواجهها الكتل في مجال توحيد مواقف أعضائها تجاه التصويت على الثقة بالحكومة والموازنة العامة والتشريعات والقرارات المختلفة ب (تعويم) عملية التصويت، أي تصويت كل عضو كما يحلو له. ولم تؤسس الكتل النيابية لنفسها كهيئات جماعية دوراً رقابياً محدد المعالم" (أبو رمان وآخرون، 2015).

جعل التشوّق الشعبي للتجربة الديمقراطية الناس ترمي بتقلها في الاتجاه السياسي والنخبوي، والأجواء كانت سياسية وإصلاحية بكل ما في الكلمة من معنى. وما حدث فيما بعد، ليس تضاول تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان فحسب، بل ولادة كتلة وسطية فقدت سماتها السياسية لصالح الجهد الخدمي الذي يرتبط مفهوماً بالمجالس المحلية لا البرلمانات الوطنية. وما من شك أنّ (الصوت الواحد) لم يتناسب قط مع البنية الاجتماعية التي تنتصر للقربى والعلاقات الاجتماعية والمصلحة الشخصية؛ فتجاهل حساسية اختياراتها لممثليها من البرلمانين، وتأثيره في الممثل على الوطن. والمفارقة أنّ البنية هذه تتولى فيما بعد التذمّر من أداء نوابها-اختيارها ومن قدرة البرلمان على الفعل المؤثر" (حدادين، 2015).

إن منهجية العمل البرلماني في الديمقراطيات المعاصرة، وهي منهجية التي تحتاجها التجربة البرلمانية الأردنية في الشروط الراهنة، تتميز ب : 1. مغادرة الصوت الواحد والاستعداد لولوج تجربة القوائم النسبية المفتوحة على مستوى المحافظات. 2. الاقتراب الحذر والخجول من تجربة الحكومات البرلمانية. 3. دخول البرلمان الأردني حديثاً على تجربة "مأسسة الكتل" البرلمانية، بناظم لعلاقاتها الداخلية، ودورها وحقوقها، وكل ما يتصل بدورها في المجلس بكونها كتلة وليست مجموعة أشخاص، وبروز الحاجة لتطوير هذه التجربة. 4. الحاجة لتبديد صورة "نواب الخدمات"، مقابل تكريس صورة "نواب الوطن"، أصحاب الرؤى والبرامج وخطط العمل" (الرنناوي، 2015).

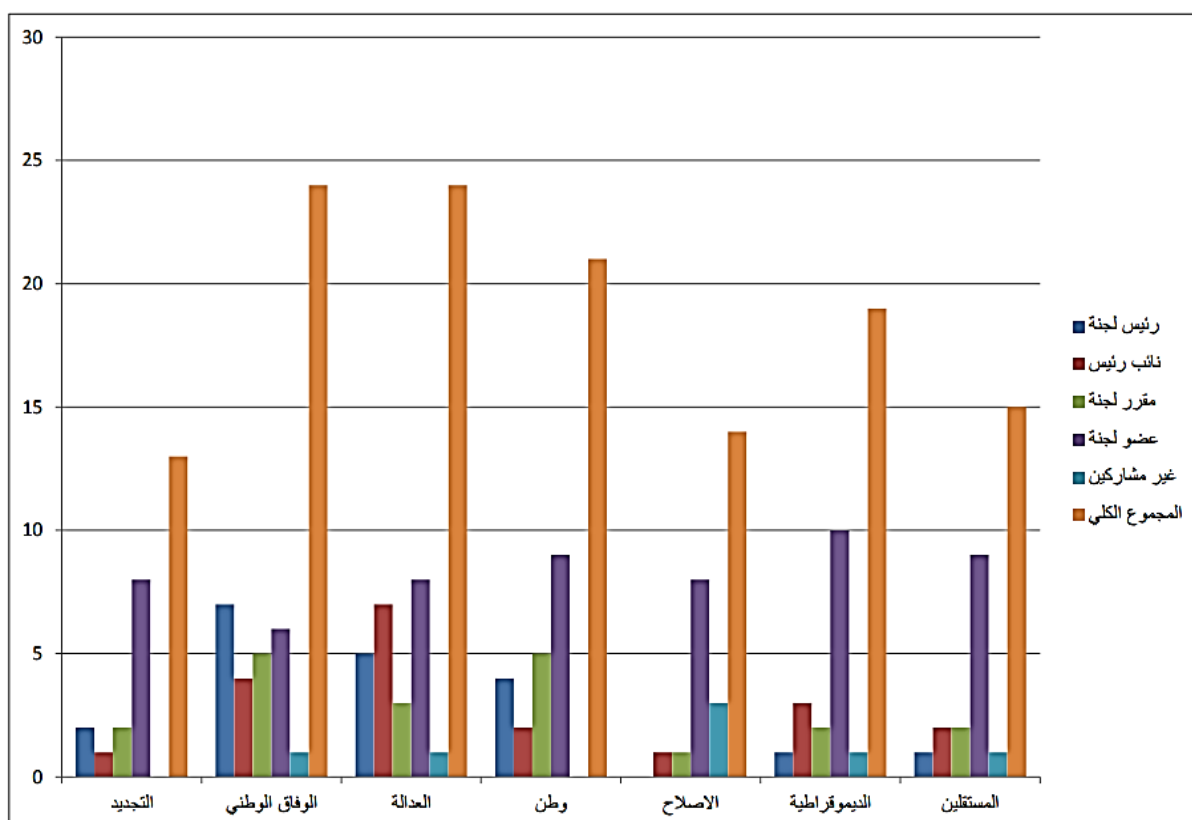
وفي مثل هذا الضعف للأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب، يصعب بالفعل أن يُؤمل على المدى القريب، أو حتى المتوسط، في أن يصل الأردن إلى مرحلة تشكيل حكومة منتخبة يؤلفها حزب أو كتل حزبي فائز في الانتخابات البرلمانية. فلا بد من توافر شروط ومقومات أساسية للحكومات البرلمانية، في صورة شرطين موضوعيين؛ يجب أن يتوافرا معاً، هما: "أولاً: بيئة سياسية، وثانياً: بيئة تشريعية. والبيئة السياسية، هي أن تقتنع النظم السياسية أولاً بأن لا طريق للحكم الرشيد وتحقيق الاستقرار بكل أشكاله السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، من دون إعادة النظر في بنية النظام السياسي ونمط الحكم، وأن تصل هذه النظم إلى قناعة تامة بأنها لا تستطيع الاستمرار بطريقة حكمها السابقة. كما أن البيئة التشريعية، تعني أن يدعم دستور الدولة أي دولة وفي أي مكان وبنص صريح إقامة الحكومات البرلمانية فغياب النص الدستوري الجامع المانع سيكون شكلاً من القصور والعلة التي ستصيب بالعطب أي محاولة لتصميم البيئة التشريعية التي من شأنها التأسيس لأسلوب الحكم الجديد." (المجالي، 2015).

وراهنا، وبعدما تناولت المباحث السابقة عرضاً موسعاً نسبياً لمسيرة الأحزاب في مرحلة الانفراج الديمقراطي، تبدو الصورة الراهنة لدور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب الأردني الحالي، المجلس الثامن عشر، واهنة. والشكلان (1، 2) يبينان الكتل النيابية القائمة، وعدد أعضائها، ونسبتها المئوية، بما يشير ضمناً إلى أوزان الأحزاب والقوى السياسية في المجلس.

الرقم	الكتلة النيابية	عدد أعضائها	المكتب الدائم	إدارة اللجنة				عضو لجنة	غير مشاركين	المجموع الكلي	النسبة %
				رئيس لجنة	نائب رئيس	مقرر لجنة	المجموع				
1	التجديد	13		2	1	2	5	8	0	13	10
2	الوفاق الوطني	24	1	7	4	5	17	6	1	24	18
3	العدالة	24		5	7	3	15	8	1	24	18
4	وطن	21	1	4	2	5	12	9	0	21	16
5	الإصلاح	14	1	0	1	1	3	8	3	14	11
6	الديمقراطية	19	2	1	3	2	8	10	1	19	15
7	المستقلين	15		1	2	2	5	9	1	15	12
	المجموع	130	5	20	20	20	65	58	7	130	100

الشكل (1). أعضاء اللجان من كل كتلة نيابية، ونسبتهم من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب (مع مراعاة وجود بعض النواب المشاركين في أكثر من لجنة، ووجود بعض النواب غير المشاركين بأي لجنة، وعددهم 7).

المصدر: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، مديرية الشؤون البرلمانية، قسم شؤون اللجان والجلسات (السلامات، 2017).



الشكل (2). رسم بياني يمثل أعضاء اللجان من كل كتلة نيابية، ونسبتهم من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب (مع مراعاة وجود بعض النواب المشاركين في أكثر من لجنة، ووجود بعض النواب غير المشاركين بأي لجنة، وعددهم 7).

المصدر: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، مديرية الشؤون البرلمانية، قسم شؤون اللجان والجلسات (السلامات، 2017).

المطلب الثاني: كيفية مواجهة العقبات أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب

أظهرت دراسة أعدها مؤخراً "مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني" على عينة مكونة من 1620 مواطناً أردنياً موزعين في مختلف أنحاء المملكة عن توجهات المجتمع الأردني حول الأحزاب والمعرفة السياسية وتوجهات المشاركة في الانتخابات، أن 70.6% من الأردنيين لا يعرفون الأحزاب السياسية، وأجاب 75.1% أنهم لا يعرفون الأحزاب؛ لعدم اهتمامهم بها. وبينت الدراسة حول توجهات المشاركة في الانتخابات، أن أعلى نسبة مشاركة متوقعة في محافظة المفرق بنسبة (73.3%) وأن أقل نسبة مشاركة متوقعة في العاصمة عمان بنسبة (25.6%). وفيما يتعلق بالفروق بين الأحزاب اليمينية واليسارية وأحزاب الوسط، بينت النتائج أن معرفة المواطنين حول التوجهات الحزبية ما تزال ضعيفة بنسبة (15.1%)، وإن من كانت لديه معرفة حول الأحزاب اعتمد في مصدر هذه المعرفة على وسائل الإعلام والأخبار والمقالات بنسبة (51.2%) مقارنة بوسائل أخرى مثل النشاطات الحزبية أو مواقع التواصل الاجتماعي التي احتلت نسبة (13.3%)، كما بينت النتائج أن ما نسبته (31.6%) من المواطنين لا يرى في التوجهات الحزبية السياسية ما يمثله، في حين يرى ما نسبته (24.4%) أن الأحزاب الوسطية تمثله أكثر. وفيما يتعلق بتوجهات ومعرفة المواطنين الأردنيين بالقائمة الوطنية (النسبية) في قانون الانتخابات البرلمانية 2013، بينت النتائج أن معرفة المواطنين عن وجود قائمة وطنية (نسبية) في قانون الانتخابات الحالي جداً وبنسبة (22%) فقط، وأن (41.1%) من المواطنين يعتقدون أن إضافة القائمة النسبية لقانون الانتخابات سوف يساهم في تفعيل الحياة الحزبية في الأردن، وأن المواطنين الأردنيين يتقنون بأن وجود القائمة الوطنية في قانون الانتخابات سوف يعزز التكتل بين الناشطين السياسيين (28.3%) ويقلل الاعتماد على العشائرية (31.7%) (السييل، 2014).

فبعد كل هذه التجربة الطويلة من محاولات أن تكون في الأردن أحزاب فعلية وحقيقية، سواء في

صف المعارضة، أو في صف الموالاتة، تكون رافداً للدولة والحكومات المتلاحقة لتصحيح مسار كل ما

حدث من اعوجاج أو وقعت أخطاء، فإنه قد حان الوقت لتكون هناك وقفة جادة لإعادة النظر بهذه المسيرة منذ عام 1989 أو منذ صدر قانون الحياة الحزبية في بدايات تسعينيات القرن الماضي (القلاب، 2014).

ويبدو أنه أصبح من الضروري تطوير قانون الأحزاب ونظام التمويل، بما يدعم بناء أحزاب تمثل شرائح المجتمع الأردني والتوجهات المتعددة للمواطنين، ودعم عملية مشاركتها في الانتخابات البلدية والنيابية، وإيجاد آلية ملزمة لمشاركة الأحزاب الرئيسية في عملية وضع السياسات. كما يبدو ضروريا كذلك، انخراط الأحزاب وأعضائها في العمل الاجتماعي والتطوعي كسبيل أساسي في بناء مصداقيتها وعلاقتها بالجمهور، وفي الوقت نفسه، لا بد من وقف الحملات الإعلامية والممارسات التي تُوجه ضد العمل الحزبي والانتماء للأحزاب المشروعة، من أجل بناء حياة سياسية فعالة، وقوى وأحزاب تمثل اتجاهات وحضورا شعبيا رئيسيا، استنادا إلى النظام البرلماني الدستوري وسيادة القانون، والنضال السلمي. ويحتاج ذلك إلى توافر قنوات حقيقية بالخيار الديمقراطي وأسس النظام الديمقراطي ومؤسساته وشروطه ومرتكزاته لدى مختلف القوى والاتجاهات، وبشكل أهم لدى السلطة التنفيذية ومؤسساتها المختلفة (الساكت، 2017).

وفي الواقع، وردا على من يقولون إن الشعب الأردني "غير مهياً للديمقراطية"، يتم إيراد مراحل شهدت كثيرا من عناصر "الازدهار الديمقراطي"، ومنها، في الخمسينيات، تشكيل حكومة سليمان النابلسي البرلمانية (1956/10/29 - 1957/4/14)، وعودة الحياة البرلمانية وانتخابات مجلس النواب (عام 1989 وما بعده). وهذه أمثلة من محطات لا بد أن يُنظر إليها بمنظور علمي موضوعي من حيث الإطار الزمني والمرحلة التاريخية وظروفها الإقليمية والدولية، ودراسة إشكاليات التجربة السياسية والحزبية، ولا سيما في المرحلة التي أعقبت عام 1989 (أبو حمور، 2017).

الفصل الرابع

نظرة استشرافية لمستقبل الأحزاب والقوى السياسية

في مجلس النواب الأردني

شهد الأردن منذ كان إمارة شرق الأردن، في مرحلة التأسيس، أشكالاً مختلفة من الحياة النيابية، التي تفاوتت في مستويات نضجها وتقدمها، بما فرضته شروط الحالة الأردنية الداخلية والمحيطية على مدى ما يقارب قرنًا من الزمن. ويمكن إعادة الإشارة إلى عناوين أبرز مراحل الحياة البرلمانية الأردنية، في أهم محطاتها، منذ بدأت الحياة الديمقراطية في الأردن بعد استقلال إمارة شرق الأردن سنة 1923، وصدور أول قانون للانتخابات النيابية في عام 1924، حيث أُجريت الانتخابات في عام 1929، وانعقد المجلس التشريعي في العام نفسه، وكان قد تأسس عدد من الأحزاب الأردنية في ذلك الوقت. وبعد صدور دستور المملكة لعام 1952، جرى انتخاب المجلس النيابي الخامس في عام 1956، الذي أُنتخب على أساس التكتل الحزبي، واستمرت الحياة النيابية دون انقطاع، حتى صدر قرار الحكومة بحلّ المجلس النيابي التاسع وتجميده في 1974/11/23، بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية للمملكة بعدوان عام 1967 (عبيد، 2016: 1-2).

وتحاول الدراسة في هذا الجزء منها أن تقدم اجتهادًا في رؤية استشرافية لمستقبل الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني. فالطموح الأردني العام الجامع هو أن تقوم هذه الأحزاب والقوى بدور أكثر فاعلية ما أمكن.

المبحث الأول

رؤية مستقبلية لدور الأحزاب والقوى شعبياً وانتخابياً

في عام 1989، أُجريت الانتخابات البرلمانية في أجواء من الانفتاح الديمقراطي، وبمشاركة حزبية وشعبية واسعة وبنجاح كبير واستمرت الحياة البرلمانية الأردنية دون انقطاع حتى الآن. ولقد كانت انتخابات 1989 محطة منيرة نسبياً في الحياة السياسية الأردنية، ولكن المحطات التي تلتها شهدت تراجعاً مؤثراً بفعل نظام "الصوت الواحد" الذي ساد بشكل أو بآخر حتى الآن. وارتبطت تلك التراجعات بعجز الأحزاب السياسية وعدم توافر بيئة تشريعية سياسية مواتية وتردد عمليات الإصلاح السياسي. ويبدو أنه ومنذ العام 1989 إلى اليوم، تراجعت الكتلة السياسية في البرلمان طردياً مع العامل الزمني، والأمراً لا يتعلق فقط بوجود الأحزاب السياسية اليمينية أو اليسارية فيه. فحتى تيار الوسط في برلمان 1989، كان ممثلاً بشخصيات خرجت من رحم العمل السياسي الناضج. وليس قانون الانتخاب وحده آنذاك وقد كان قانوناً (مؤقتاً) ما أسهم في تشكيل البرلمان. فالتشوق الشعبي للتجربة الديمقراطية، جعل الناس ترمي بثقلها في الاتجاه السياسي والنخبوي، والأجواء كانت سياسية وإصلاحية بكل ما في الكلمة من معنى. وما حدث فيما بعد، ليس تضالاً لتمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان فحسب، بل ولادة كتلة وسطية فقدت سماتها السياسية لصالح الجهد الخدمي الذي يرتبط مفهوماً بالمجالس المحلية لا البرلمانات الوطنية. وما من شك أنّ (الصوت الواحد) لم يتناسب قط مع البنية الاجتماعية التي تنتصر للقوى والعلاقات الاجتماعية والمصلحة الشخصية؛ فتجاهل حساسية اختياراتها لممثليها من البرلمانيين، وتأثيره في المجمل على الوطن. والمفارقة أنّ البنية هذه تتولى فيما بعد التذمر من أداء نوابها-اختيارها وقدرة البرلمان على الفعل المؤثر " (حدادين، 2015).

سبقت الإشارة إلى أنه ومنذ العام 1989 حتى الآن لم تنقطع مسيرة الحياة البرلمانية ولكن سيادة النظام الانتخابي الموسوم بنظام "الصوت الواحد"، كان عنوان المرحلة، بتغيرات غير جوهرية، منذ الانتخابات التالية لانتخابات العام 1989، أي منذ ما يقارب ثلاثين عامًا، بالرغم مما يشبه الإجماع، على أنّ نظام الصوت الواحد ألحق أضرارًا بليغة بالمسيرة السياسية الإصلاحية الأردنية، وكان سببًا مركزيًا من بين الأسباب التي حالت في المحصلة دون الوصول إلى حكومات برلمانية ديمقراطية في المملكة. ولكن، ما كان لتغيير هذا النظام وحده أن يعدّ بتحول جادّ في اتجاه الحكومات البرلمانية، دون حزمة إصلاحات سياسية ودستورية وتشريعية تُنتج البيئة الملائمة لمثل هذا التحوّل المركزيّ الكبير.

ولعلّ من المهمّ تأكيد أنّه، وبالرغم من الاختلافات العميقة في تناول مختلف محطات الحياة البرلمانية الأردنية، إلّا أنّ هناك إجماعًا وطنيًا ساد على الدوام، على ضرورة الوصول إلى مجالس نيابية منتخبة بنزاهة وفعالة، وذات صلاحيات تشريعية ورقابية تتسجم مع ما استقرّت عليه تجارب النظم الديمقراطية البرلمانية المعاصرة.

لقد أنجزت غرفتنا التشريعيّة (النواب والأعيان)، للمجلس السابع عشر، عددًا من القوانين الإصلاحية الأساسية الهامّة التي تمّ إقرارها، وكان أبرزها قوانين البلديات واللامركزية، ومشروع قانون الانتخاب، الذي تابعه المجتمع الأردني باهتمام، وبخاصة أنه على أعتاب التحضير لمرحلة جديدة لانتخابات مجلس النواب الثامن عشر. ويُذكر في هذا السياق أنّ مشروع قانون الانتخاب قد تمّ إقراره دون المساس بجوهره متمثلاً بمغادرة قانون الصوت الواحد والقائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة باستثناء المحافظات الكبرى (العاصمة عمان، والزرقاء، وإربد)، التي اقترح المشروع تقسيمها إلى دوائر. وبهذا المعنى، يمكن القول إنّ "اللحظة على المستوى الوطني فريدة؛ فهي المرة الأولى التي تلتقي فيها إرادة مؤسسات الدولة والمجتمع كافة على خطوة إصلاحية بمستوى قانون الانتخاب، كانت على الدوام محل انقسام وخلاف،

وعقبة أعاقَت تطور الحياة السياسية الأردنية. ولحظة التوافق هذه يمكن البناء عليها في مسارات أخرى ما تزال بحاجة إلى إصلاح وتطوير، لا يبدوان في متناول اليد من دون تفاهات مع أوسع القوى الاجتماعية والسياسية" (الخيطان، 2015).

ولكن الباحث يرى أن النتائج كانت في الواقع مخيبة، ولم ينجح قانون الانتخاب الأخير أيضا في تنشيط الحياة الحزبية والسياسية الأردنية عموما، ويبدو كذلك أنه دون قوائم نسبية مغلقة وعلى مستوى الوطن كدائرة واحدة، لن يكون هناك تغير جوهري يُذكر، بعد كل أشكال الصوت الواحد بصيغته المختلفة. تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع، وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة، ذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة والقوى المتنافسة والأمزجة المتباينة، والطموح والأطماع والآمال والمصالح المختلفة، وهذه كلها تُعدّ محركات النشاط السياسي وهي تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية. وتعتبر الأحزاب من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية، كما تعتبر الأحزاب ملجأ لتجسيد المثل العليا، بل إن البعض يعتبر الأحزاب هي الوجه المتحرك للفكرة القانونية، والأداة للمساهمة في الحياة السياسية. ولكي تؤدي الأحزاب هذا الدور في الحياة السياسية فإنها تتولى القيام بعدة وظائف: 1. نشر أيديولوجيتها بين الناخبين. 2. اختيار مرشحي الحزب. 3. توفير اتصال دائم بين الناخبين والنواب. 4. تنظيم النواب داخل البرلمان. 5. حل الصراعات داخل الحزب (الشرقاوي، 2005: 22-23).

وفي هذا المعنى، ومع أن مصداقية الديمقراطية ترتبط بدرجة كبيرة بكيفية عمل مؤسساتها على أرض الواقع. لكن، وفي بعض الأنظمة الديمقراطية الجديدة، لم ينل المواطنون أي منافع ملموسة من حكوماتهم الجديدة، أو كانت المنافع متدنية جدا. فقد بقيت مستويات الفقر على حالها، وبقيت الخدمات الحكومية غير فاعلة، وظل المواطنون يشعرون وكأن حبل الاتصال مع حكوماتهم مقطوع. وعندما تمارس

الأحزاب السياسية عملها بشكل فعال، فإنها تجمع مصالح المواطنين، واطعة همومهم المحلية ضمن إطار وطني. فبإمكان الأحزاب السياسية، من خلال سعيها للتحكم بالسياسات العامة والتأثير فيها، أن تؤدي دورا وسيطا، فتربط المؤسسات الحكومية بفتات المجتمع. فهي التي تستطيع حشد الدعم للتشريعات المهمة، والدفاع عن المواقف التي تحسن من مستوى الرفاهية العامة، كما تدافع عن مصالح المواطنين. وعلى المنوال نفسه، تؤدي البرلمانات دورا حساسا في إدارة الحكم الديمقراطي، من خلال التواصل مع المواطنين، ومعالجة مخاوفهم، وصياغة القوانين والسياسات التي تعكس المصالح الوطنية والمحلية، والإشراف على عمل السلطة التنفيذية. ولا يخفى على أحد أن الأحكام المؤسسية، والمفاوضات، وبرامج عمل السياسات في البرلمانات، تتركز بشكل غالب إلى المجموعات أو التكتلات البرلمانية. فضلا عن ذلك، فإن المعايير الرسمية وغير الرسمية التي ترعى أدوار المجموعات البرلمانية ومسؤولياتها، ضمن صفوف الأكثرية والمعارضة، تحدّد إلى أي مدى يمكن اعتبار الهيئة التشريعية منبرا شرعيا لإجراء نقاشات معمقة حول شؤون إدارة الحكم برأي المواطنين والأحزاب (كيلي وأشياغور، د. ت. : 1).

تكون المجموعات البرلمانية، في أغلب الأحيان، الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الأحزاب للعمل على تطبيق السياسات التي تتادي بها، وحل مشكلات الناخبين، والترويج لإنجازاتها (كيلي وأشياغور، د. ت. : 1).

وبصفة عامة، يمكن أن القول إن مولد الأحزاب ونموها مرتبط بالديمقراطية، وبتوسع هيئة الناخبين، وبتبني نظام الاقتراع العام، وتقوية مركز البرلمانات. فكلما ازدادت مهام البرلمانات وشعرت باستقلالها، كلما استشعر أعضاؤها ضرورة تنظيم صفوفهم، وكلما ازداد عدد الناخبين، كلما بدا من الضروري تكوين لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكي تكون أصواتهم مؤثرة. وهكذا، فإن نشأة كثير من الأحزاب في أوروبا والولايات المتحدة مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان. ويطلق الفقهاء على

الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها ذات أصل داخلي، أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات. بينما توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمانات والناخبين، يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي، وهذه هي الأحزاب التي قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية. وإذا نظرنا إلى دول العالم الثالث، نجد أن فيها جميعاً الآن أحزاب، باستثناء عدد قليل جداً من الدول. وأحزاب دول العالم الثالث تأثرت بحركات التحرر، فبعضها نشأ لمقاومة الاستعمار واستمر ليمسك بالسلطة بعد الاستقلال، وبعضها نشأ بعد الاستقلال (الشرقاوي، 2005: 18-19).

الهموم الأردنية

في الاحتجاجات التي شهدتها الأردن خلال مرحلة احتجاجات ما عُرف بالربيع العربي، يمكن حصر المطالب الرئيسية للحركات الاحتجاجية بما يلي:

1. تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال معالجة التثوهات والاختلالات في النظام الاقتصادي (معالجة الأسعار وبشكل خاص أسعار المشتقات النفطية، ومعالجة عجز المديونية وشكلتي الفقر والبطالة، وخفض معدل المديونية الخارجية ومراجعة السياسات الاقتصادية).
2. تحقيق الإصلاح السياسي من خلال تخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير والمشاركة السياسية. وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية، وتعديل القوانين السياسية المقيدة للعمل السياسي (كقانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخاب للصوت الواحد، وقانون المطبوعات والنشر)، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة، ورفع القبضة الأمنية عن الحياة السياسية.

3. إصلاح نظام الحكم من خلال التأكيد على الملكية الدستورية بإنشاء حكومة برلمانية منتخبة لها

الولاية العامة، وإجراء تعديلات دستورية تعزز من دور الشعب في الحكم وتضمن حقوقه.

4. تعزيز مؤشرات الحكم الصالح من خلال: مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين والمساءلة والشفافية،

وتركيز مطالب الحركات الاحتجاجية العمالية والمهنية على تحسين ظروف العمل للعمال في

القطاعات المختلفة، وإنشاء نقابات خاصة تدافع عن مصالحهم وحقوقهم، على غرار اعتصام

المعلمين للمطالبة بنقابة خاصة بهم، وتحسين أوضاع المتقاعدين.

5. تركيز المطالبة القبلية العشائرية والمطالب الجغرافية على تحسين الأوضاع الخاصة بهم، مثل

إشكالية توزيع أراضي الواجيات العشائرية.

6. انتقال الحركات من مطالبها الشعبية الإصلاحية إلى مطالب خارجية مناهضة للتوجهات

الأميركية والإسرائيلية في المنطقة (المجالي، 2013: 29؛ لدى: الخوالدة، 2017: 22).

وهذه العينة من المطالب، كما يعتقد الباحث، لا تبدو شديدة الإثارة لحماس الشارع الأردني، إما

لضعف الأحزاب في إيصال مضمونها إلى الناس، أو لأن بعضها فقط يثير فعلا ردودا وتفاعلا جماهيريا

فاعلا. وهذه واحدة من مشكلات الأحزاب السياسية في الأردن، والتي تبدو أحيانا وكأنها في وادٍ آخر،

بعيد عن الهموم الحقيقية للمواطنين، باستثناءات اقتصادية مطلبية وسياسية عامة معروفة.

لقد تأثرت الحياة السياسية في الأردن بعدد من الإصلاحات، أهمها ربما يخص السلطة التشريعية

(البرلمان)، وخاصة التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني لسنة 1952 م وتعديلاته في

مرحلة ما يُسمى "الربيع العربي"، والتي أثرت بشكل مباشر على السلطة التشريعية، ويمكن ملاحظة أثر

التعديلات الدستورية على السلطة التشريعية في الآتي:

1. عملت التعديلات الدستورية على تحصين مجلس النواب الجديد من الحل؛ من خلال اعتبار أنه إذا حل مجلس النواب لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه.

2. أكدت التعديلات الدستورية على ضرورة وجود مجلس النواب في الحياة السياسية، حيث أنه بموجب أحكام الدستور لا تستطيع الحكومة إبعاد مجلس النواب عن الساحة السياسية لأكثر من أربعة أشهر، إذ أنه يجب إجراء الانتخاب خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس؛ فإذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد، وفي حالة حل المجلس من قبل الحكومة فيجب إجراء انتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر. وإذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الأربعة، يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن يُنتخب المجلس الجديد.

3. أكدت التعديلات الدستورية على دور السلطة التشريعية وأهميتها، وذلك من خلال زيادة مدة الدورة العادية لمجلس الأمة إلى ستة أشهر بدل أربعة أشهر.

4. أكدت التعديلات الدستورية على مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز دور السلطة التشريعية في تشريع القوانين وسنّها، من خلال عدم السماح للحكومة بوضع القوانين المؤقتة في حالة وجود مجلس النواب في الساحة السياسية، حتى وإن كان في حالة عدم انعقاد.

5. أكدت التعديلات الدستورية على مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز دور السلطة التشريعية في تشريع وسن القوانين، من خلال حصر حالات وضع القوانين المؤقتة من قبل الحكومة، وضبطها، عندما يكون مجلس النواب منحلًا، من خلال اعتبار أنه يحق لمجلس الوزراء، بموافقة الملك، أن يضع

قوانين مؤقتة لمواجهة الأمور التالية: الكوارث العامة وحالة الحرب والطوارئ. والحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتل التأجيل.

6. أكدت التعديلات الدستورية على دور الرقابة الإدارية والمالية لمجلس الأمة على السلطة التنفيذية من خلال النص على أن يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلسي الأعيان والنواب تقريراً عاماً يتضمن المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وآراءه وملاحظاته. وذلك في بدء كل دورة عادية وكلما طلب أحد المجلسين منه ذلك.

7. عملت التعديلات الدستورية على خلق توازن حقيقي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات من خلال اعتبار أن الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها، الأمر الذي يحتم ضرورة التعاون والتفاهم بين السلطتين، وعدم الوصول إلى حالة عدم الانسجام وعدم التوافق في العمل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلا بعد دراسة معمقة ودقيقة، لأن قيام السلطة التنفيذية باتخاذ خطوة قرار حل مجلس النواب يعني حتماً رحيلها في الوقت نفسه. وبالتالي، فإن هذا الأمر يخلق توازناً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. فالسلطة التنفيذية تملك حق حل المجلس ولكن مقابل هذا الحق ستسقط بحكم الدستور مقابل هذا الحل.

8. عملت التعديلات الدستورية على زيادة مدة رئيس المجلس الذي يُنتخب في بدء الدورة العادية لمدة سنتين شمسيين، مع جواز إعادة انتخابه (الحوالدة، 2017: 29-30).

ومرة أخرى، يبدو أن لا بد من تأكيد أهمية قانون الانتخاب في كل ما يتصل بهذه الدراسة. فهناك آثار سياسية واضحة للنظام الانتخابي في الأردن؛ وهو نظام يؤثر في نسبة التصويت في الانتخابات النيابية، ومستوى تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب. فالنظام الانتخابي يؤثر بقوة على دور

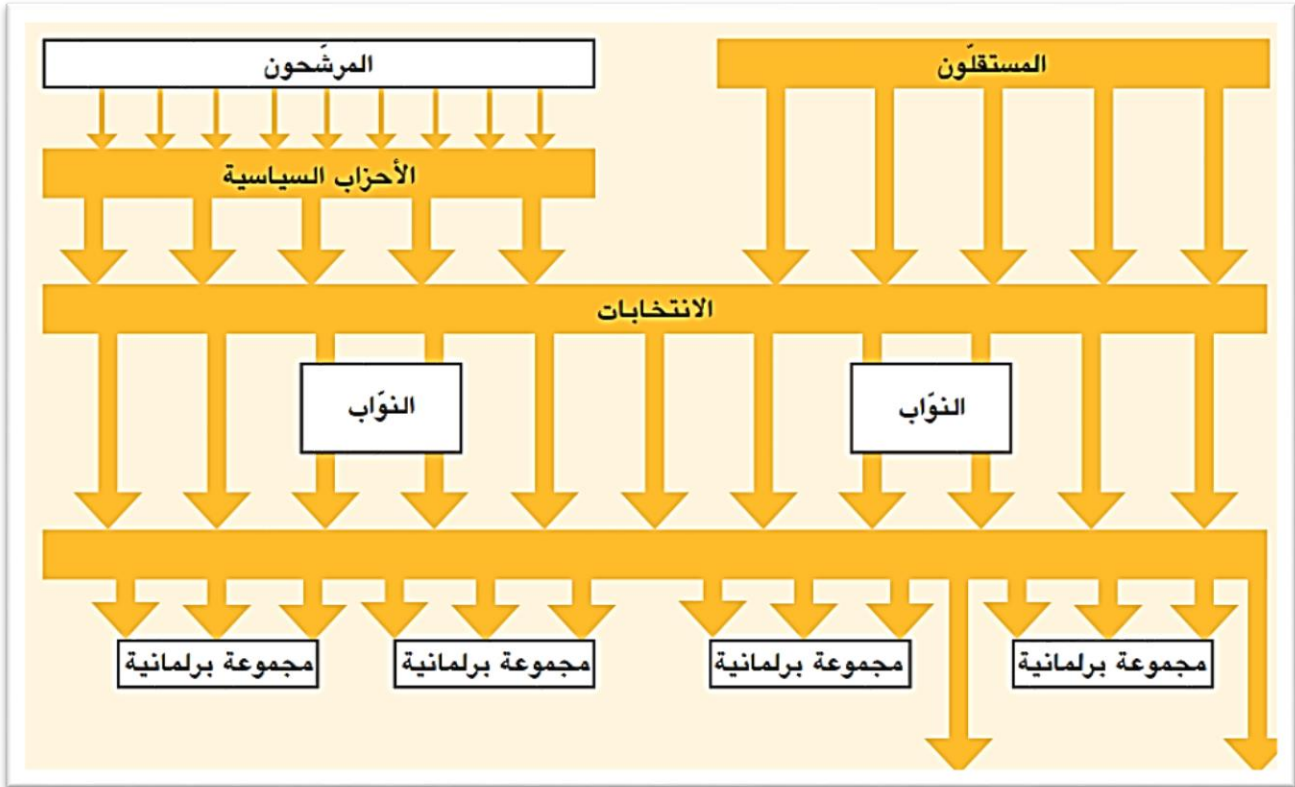
الأحزاب والكتل السياسية وتمثيلها ومشاركة المواطنين ولا بد من تطوير نظام انتخابي أكثر عدالة والأخذ بنظام التمثيل النسبي والقائمة المفتوحة إلى حد أعلى مما هو معمول به. ومن الأهمية بمكان إدراك أن لكل نظام انتخابي آثاره السياسية المتباينة. وقد شرع الأردن في الأخذ بنظام القائمة النسبية المغلقة، وذلك في الانتخابات النيابية التي أجريت في العام 2013، مع الاحتفاظ بنظام الصوت الواحد، ما جعل الأردن من الدول التي تأخذ بالنظام الانتخابي المختلط، وقد أُريد من هذا النظام تحقيق عدّة أهداف أهمها زيادة نسبة التصويت، وزيادة نسبة المشاركة السياسية للأحزاب، إضافة إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب. وقد كشف النظام الانتخابي الجديد عن عدم فعاليته في زيادة نسبة التصويت في الانتخابات النيابية، وبهذا الرفع من نسبة المشاركة السياسية في ظل عزوف سياسي وانتخابي. ولعلّ من أهم أسباب ذلك هو مقاطعة الانتخابات النيابية، إضافة إلى عدم التناسب بين حجم الدائرة الانتخابية والمقاعد المخصصة لها، الأمر الذي يدفع المواطنين نحو عدم المشاركة في الانتخابات النيابية، وبذلك فإن شكل النظام الانتخابي، سواء أكان نظام القائمة، أم نظام الصوت الواحد، أم النظام المختلط، لن يكون له دور كبير في زيادة نسبة التصويت، ما لم تتم إعادة التناسب بين حجم الدائرة الانتخابية والمقاعد المخصصة لها على الأقل. ومن ناحية أخرى، فإن النظام الانتخابي الجديد الذي كان الهدف منه زيادة تمثيل الأحزاب في مجلس النواب لم يسفر إلا عن الفوز بعشرة مقاعد ضمن مقاعد القائمة النسبية المغلقة، بنسبة 38 بالمئة، وبنسبة 19 بالمئة من عدد المقاعد المخصصة للدائرة الوطنية. وقد كان من الأجدى اقتصار المرشحين ضمن القائمة النسبية المغلقة على الأحزاب السياسية فقط. وعلى الرغم من ذلك، فقد زاد هذا النظام من عدد الأحزاب السياسية داخل البرلمان بنسبة أكبر من نظام الصوت الواحد، ولكنه أقل من نسبة عدد الأعضاء الحزبيين في ظلّ نظام القائمة. ولعلّ من الناجع من أجل زيادة نسبة التصويت، وزيادة تمثيل الأحزاب والمرأة، النظر في المقترحات الآتية (المسيّعين، 2015: 80-96):

1. إعادة ثقة الناخبين في العملية الانتخابية، فعلى الرغم من وجود الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، إلا أن ثقة المواطنين بالجهة المشرفة على العملية الانتخابية حالت دون مشاركة فاعلة فيها، وذلك نتيجة تراكمات سابقة تدخّلت فيها السلطات المنظمة للعملية الانتخابية. ففي استطلاع للرأي، أفاد 53 بالمئة من أفراد العينة أن الانتخابات النيابية لم تكن نزيهة.
2. لا بدّ من مراعاة عدالة التمثيل بين الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لها، إذ إن غياب العدالة يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات النيابية نتيجة عدم القناعة بجدواها.
3. الأخذ بنظام القائمة النسبية المفتوحة، لأن من شأن ذلك إعطاء الفرصة للناخبين كي ينتخبوا من يمثلهم، وذلك على نقيض القائمة النسبية المغلقة، التي يتم فيها انتخاب القائمة ككل وليس مرشحاً بعينه داخل القائمة.
4. زيادة عدد المقاعد المخصصة للقائمة النسبية، بحيث تصبح على الأقل نصف عدد أعضاء مجلس النواب.
5. فضلاً عن نظام الكوتا المخصصة للنساء، لا بد من أن تتضمن القائمة النسبية نسبة معينة للنساء، وذلك من أجل زيادة تعزيز فرص النساء في الوصول إلى مجلس النواب.

المبحث الثاني

مستقبل دور الأحزاب والقوى في مجلس النواب

تشكل الأحزاب السياسية حجر الأساس في كل مجتمع ديمقراطي. فهي تجمع مصالح العامة، وتعبّر عنها من خلال طرح سياسات عامة، وتأمين البنى اللازمة للمشاركة السياسية. فضلا عن ذلك، تدرب الأحزاب القادة السياسيين، وتنافس في الانتخابات، لتكتسب درجة من السيطرة على المؤسسات الحكومية. وعندما تحصل هذه الأحزاب على أكثرية الأصوات، فإنها ترسي الأساس التنظيمي لتشكيل الحكومة. أما حين تنال الأقلية من الأصوات، فإنها تقف في صفوف المعارضة، أو تشكل بديلا عن الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أن المرشحين يسعون إلى تعزيز مصالح حزبهم في الهيئة التشريعية، عند نجاحهم في الانتخابات، فيمثلون برامج عمل محددة لسياسات، تحظى بالشرعية اللازمة، بموجب الصلاحية التي أسبغها عليهم الناخبون. وفي البرلمان، يندمج النواب المنتمون إلى الحزب غالبا، ضمن مجموعات أو تكتلات برلمانية، وهي الطريقة الأساسية التي تعتمد عليها الأحزاب لتنظم نفسها ضمن الهيئة التشريعية. ومن هنا إن المجموعات البرلمانية الفعالة ضرورية لإنشاء أحزاب سياسية أكثر فعالية وتمثيلا. وبالطبع، وكما يبين الشكل (3)، يتقدم للانتخابات التشريعية مستقلون ومنتمون لأحزاب (كيلي وأشياغبور، د. ت. : 3-4).



الشكل (3). مرحلة فوز المرشحين للهيئة التشريعية وتشكيل التكتلات البرلمانية.

المصدر: (كيلي وأشياغبور، د. ت. : 4).

ويسعى كل حزب إلى الحصول على أكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بأيديولوجيته وبرنامجه الانتخابي. ومن الناحية الواقعية، لا يمكن لأي حزب أن يحرز انتصاراً إذا لم يكن قادراً على التعبير عن المشاعر والآمال والأفكار الكامنة لدى قطاع من المواطنين، بحيث يشعر هذا القطاع أنه يجد نفسه في الحزب. صحيح أن الحزب يطور المشاعر والآمال والأفكار ويعطيها قوة ووضوحاً، ولكن هذه الأفكار تكون موجودة قبل الأحزاب وبدون الأحزاب، وعلى ذلك فإن أيديولوجية أي حزب تفقد تأثيرها تدريجياً إذا فقدت استجابتها لآمال الرأي العام. وهكذا، فإن الأحزاب السياسية تساعد على وجوب تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين. وهي، عندما تقوم بهذا الدور، تفتح أمام المواطن فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع. وبغير الأحزاب، تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز

بين اتجاهات المرشحين، وتجد نفسها مضطرة إلى اختيار الشخصيات البارزة في المجتمع (الشرقاوي، 2005: 23-24).

لا ريب في أن تطور الأحزاب السياسية أضيف بعداً إضافياً على أشكال التمثيل، إذ يختار الناخبون اليوم في العديد من الأنظمة الديمقراطية أحد الأحزاب السياسية لتمثيلهم، بدل اختيار شخص بعينه. واستناداً إلى قوة النظام الحزبي، ونوع النظام الانتخابي المطبق، قد لا يؤدي المرشح الفردي إلا دوراً بسيطاً في الانتخابات، في ظل منافسة محتدمة بين قادة الأحزاب وسياسات أحزابهم. وفي مثل هذه الحالات، يمكن للناخبين الاختيار ما بين القواعد والبرامج الأيديولوجية التي تعتمدها الأحزاب المتنافسة. مع العلم أن الخط الفاصل بين مواقف كل حزب سيكون واضحاً في أنظمة الأحزاب القوية. من هنا، يجب الحكم على الأحزاب السياسية المنتخبة على أساس سياساتها، استناداً إلى مدى تمكنها من تطبيق البرنامج الذي وعدت به. وبموجب هذا النظام التمثيلي القائم على الأيديولوجية، يُعدّ التماسك بين المجموعات البرلمانية ضرورياً في تمكن الحزب من تطبيق أهدافه. يبيّن الشكل (4) أهمية الانتماء الحزبي من زوايا متعددة، في عدد من بلدان العالم (كيلي وأشياغبور، د. ت.: 7، 9).

الدولة	هل يتماهى الناخبون أكثر مع الحزب أم المرشح	بالنسبة للمرشحين، ما مقدار أهمية الانتماء الحزبي	نوع النظام الانتخابي ^{١٤}
إيرلندا	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي - نظام الصوت الواحد القابل للتجبير ^{١٥}
باكستان	كلا الأمرين	مهم	نظام الفائز بأكثرية الأصوات
بلغاريا	الحزب	مهم للغاية	نظام العضوية المختلطة ^{١٦}
بنغلادش	كلا الأمرين	مهم للغاية	نظام الفائز بأكثرية الأصوات
البوسنة والهرسك	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي القائم على اللائحة المفتوحة
البيرو	المرشح	غير مهم	التمثيل النسبي
الجبل الأسود	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي
جنوب أفريقيا	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي
صربيا	كلا الأمرين	مهم جداً	التمثيل النسبي
العراق	الحزب	مهم	التمثيل النسبي القائم على اللائحة المفتوحة
كمبوديا	الحزب	ضروري - إلزامي	نظام العضوية المختلطة
كوسوفو	الحزب	مهم للغاية	التمثيل النسبي القائم على اللائحة المفتوحة
كولومبيا	كلا الأمرين	مهم جداً	التمثيل النسبي
مالي	المرشح	مهم جداً	التمثيل النسبي - جولتان
المجر	الحزب	مهم للغاية	نظام العضوية المختلطة
المغرب	المرشح	مهم جداً	التمثيل النسبي
المملكة المتحدة	الحزب	مهم للغاية	نظام الفائز بأكثرية الأصوات
نيجيريا	المرشح	ضروري - إلزامي	نظام الفائز بأكثرية الأصوات
اليمن	الحزب	مهم	نظام الفائز بأكثرية الأصوات

الشكل (4). أهمية الانتماء الحزبي. المصدر: (كيلي وأشياغور، د. ت. : 9).

التمثيل النسبي

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التفت علماء الرياضيات لتصميم النظم الانتخابية، وكان أولهم الدانمركي أندريا "Andrea"، الذي أسهم في إدخال نظام الاقتراع النسبي في دستور 1855. وكتب المحامي البريطاني توماس هير "Thomas Hare" آنذاك مقالا بعنوان "عملية التمثيل النسبي"، وأثار هذا النظام الجديد عدة نقاشات حادة شارك فيها جون ستيورات ميل "John Stuart Mill"

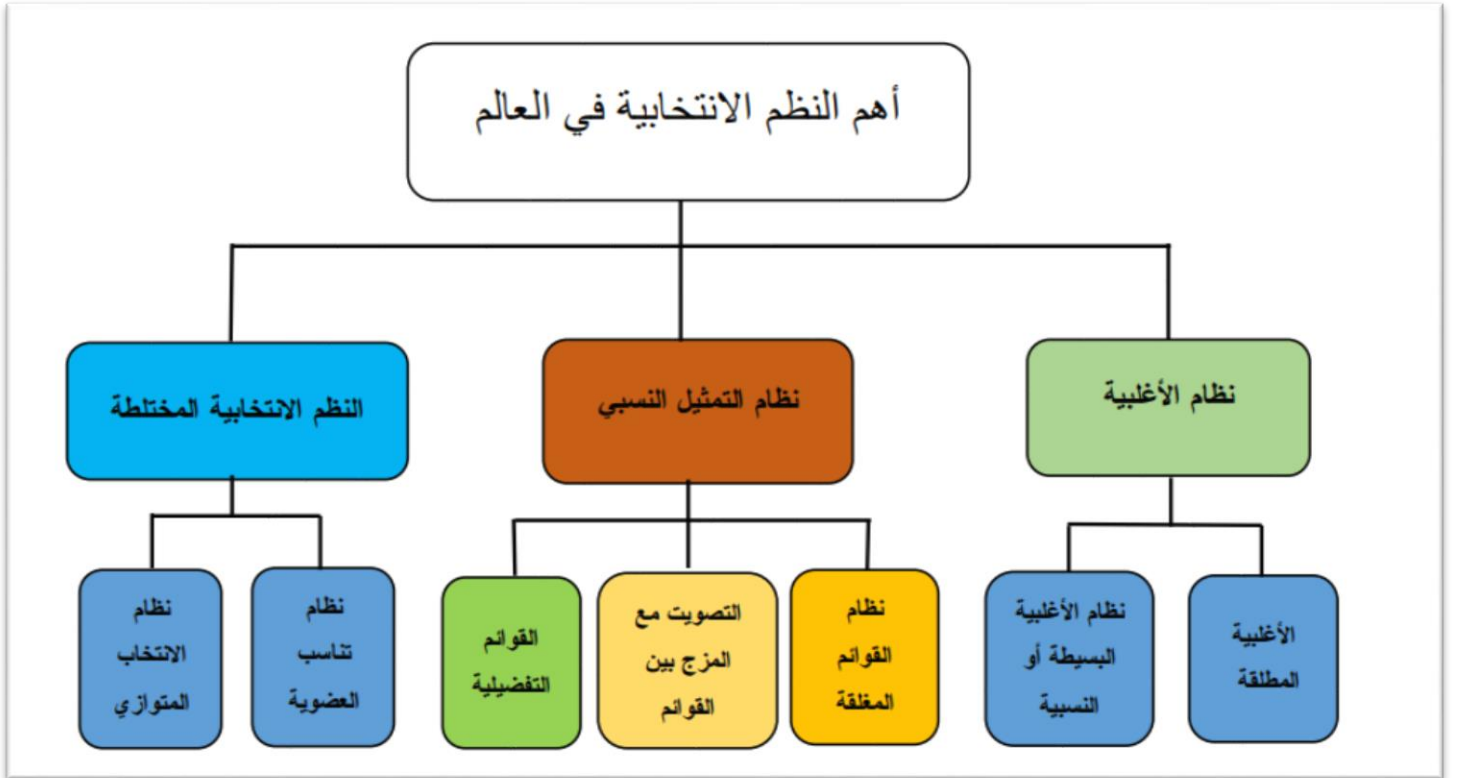
الذي تحمس للتمثيل النسبي، (1) (ولكن دون التخلي عن المبدأ التقليدي "الفائز هو من يُعَيَّن للمركز "The first past the post" وفي سنة 1899، أعد البلجيكي البروفيسور فيكتور دي هوندت "Victor D'Hondt" قانونًا انتخابيًا على أساس النظام النسبي، وأقره البرلمان البلجيكي آنذاك. ومن ثم، وصلت النسبية إلى فرنسا، حيث أسس إيف غويو "Yves Guyot" مع عدد من السياسيين لجنة للمطالبة بتطبيق النظام النسبي، وهو ما تم فعلا في انتخابات 1910، وحدث الأمر نفسه في بريطانيا، حيث برزت جمعية التمثيل النسبي، وضغطت من أجل اعتماده بدلا عن نظام الأغلبية، وتم الأخذ به أيضا من جانب بعض المقاطعات السويسرية، ثم السويد سنة 1908، وانتشرت موجة التمثيل النسبي بصورة أوسع بعد الحرب العالمية الأولى، حيث طبقت كل من هولندا والنرويج والدنمرك وإيطاليا (قبل النظام الفاشي)، وأخذت به كل من فرنسا وألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشر إلى غالبية بلدان العالم في السنوات الأخيرة (بدوي، 1961: 382؛ إسماعيل، 2011: 378؛ سليمان، 2016: 15).

يعتمد نظام التمثيل النسبي على طريقة الترشح بالقائمة، حيث تُوزع المقاعد المقررة للدائرة الانتخابية على القوائم المتنافسة بحسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة. وتُحدّد الأشكال الرئيسية المستخدمة لصيغة التمثيل النسبي على ضوء نوع القوائم المستخدمة لترشّح المرشحين. ويمكن تحديد أهم أشكال هذا النظام فيما يلي (بوشنافة، 2011: 464): أ- نظام القوائم المغلقة: وفيه يختار الناخبون قائمة حزبية، ولا يمكنهم اختيار أي مرشح بعينه، ومن ثم يُنتخب المرشحون وفق الترتيب الذي يحدده الحزب سلفا عند إعداد قائمته الانتخابية. ب- القوائم التفضيلية: ويحق للناخب في ظل هذا النظام أن يغير في ترتيب أسماء المرشحين الذين شملتهم القائمة التي وقع اختياره عليها، وفقا لوجهة نظره الشخصية إزاء المرشحين، وليس طبقا للترتيب الذي وضعه الحزب صاحب القائمة. ج- التصويت مع

المزج بين القوائم: ويسمح هذا النظام للناخب المزج بين القوائم الحزبية المختلفة، بحيث يكون قائمة جديدة تضم أسماء المرشحين الذين يعتبرهم أهلاً لتمثيله (سليمان، 2016: 22).

يسمح نظام التمثيل النسبي بتمثيل الأقليات السياسية تمثيلاً عادلاً في البرلمان، حيث تحصل هذه الأقليات على مقاعد نيابية تتناسب والأصوات التي حصلت عليها في الاستحقاقات الانتخابية. ومن جهة أخرى، تحتفظ الأحزاب الصغيرة باستقلالها وبرامجها الخاصة بها، على عكس نظام الأغلبية، الذي يؤدي إلى محاباة حزب الأغلبية، فتضطر بعض الأحزاب الصغيرة إلى الاندماج في الأحزاب الأخرى الأقوى منها، لكي تحصل على مقاعد في البرلمان. ويضمن التمثيل النسبي التمثيل الصادق للشعب بمختلف اتجاهاته وميوله، مما يؤدي إلى تكوين هيئة نيابية تعبر بصورة صادقة عن آراء الشعب. ولذلك، يُعدّ نظام التمثيل النسبي النظام الأكثر اتفاقاً مع النظام البرلماني، ويحول نظام التمثيل النسبي دون الاستبداد في البرلمانات، إذ تتمكن أحزاب صغيرة خلال هذا النظام من الحصول على مقاعد، فتعمل جاهدة لتفرض وجودها، وتشكل معارضة قوية في البرلمان. ولكن هناك أيضاً بعض الانتقادات التي تُوجه لنظام التمثيل النسبي، من أهمها أن هذا النظام يسمح بتمثيل أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية في البرلمان، فيجعل من الصعب تكوين أغلبية برلمانية متجانسة، مما يؤدي إلى عدم استقرار الحكومة، ويعرقل العمل التشريعي. ولذلك، تسعى الأحزاب لإقامة كتلات داخل البرلمان من أجل دعم حزب قوي لتشكيل حكومة ائتلافية مستقرة، تتوزع فيها الحقائق الوزارية على أعضاء تلك الأحزاب (شيحا، 2000: 332؛ الخطيب، 1999: 322، لدى: سليمان، 2016: 23).

وبين الشكل (5) أهم النظم الانتخابية في العالم.



الشكل (5). أهم النظم الانتخابية في العالم. المصدر: (سليمان، 2016: 27).

التحول الديمقراطي

على كثرة الكتابات والنظريات التي تسعى إلى تقديم تفسيرات وتأسيس لعملية التحول الديمقراطي، إلا أن هناك صعوبة في الاتفاق على ملامح أو عناصر نظرية أو إطار نظري محدد ومتفق عليه. وفي هذا الصدد أكدت فاليري بنس "Valerie Pens"، إحدى الباحثات البارزات في هذا المجال، على وجود خمسة ثوابت رئيسية في نظريات التحول الديمقراطي، تتمثل فيما يلي:

1. أهمية الاتفاق على إطار النظام السياسي وحدوده (Boundaries) (تحديد طبيعة النظام وهويته

- هوية الدولة-مسألة المواطنة).

2. أهمية دور الفاعلين (Agents) في عملية التحول، ودرجة فاعلية أدائهم، وفهمهم، وتمسكهم

بالقيم والممارسات الديمقراطية.

3. الحالة الاقتصادية المواكبة لعملية التحول، ودرجة النمو الاقتصادي، والقدرة على التعامل مع حالة الركود، التي عادة ما تصاحب حالة الثورات والتحول الديمقراطي.

4. أفضلية النظم البرلمانية على النظام الرئاسي كعامل مساعد في نجاح عملية التحول، حيث يتم الابتعاد عن الممارسات الفردية والسلطوية في الحكم.

5. وضوح الإجراءات وثباتها فيما يُعرف بمسار التحول، والاتفاق على قواعد المسار، وعدم تغيير تلك القواعد أثناء عملية التحول (سليمان، 2016: 33-34).

ويركز العديد من المنظرين على مسار العملية الانتقالية، والخطوات الإجرائية المتعلقة بها، مثل:

1. أهمية تراضي واتفاق والتزام النخبة السياسية حول مسار التحول الديمقراطي.

2. توقيت العمليات الانتخابية وترتيبها (أي هو الأنسب، إجراء انتخابات تشريعية أم رئاسية أولاً، أم تأسيس دستور والاستفتاء عليه قبل بناء بعض المؤسسات الرئيسية، أو انتخاب رئيس أولاً للإشراف على تلك العمليات؟).

3. قدرة المؤسسات على أداء دورها بكفاءة واستقلالية.

4. قبول المؤسسة العسكرية للخضوع للسيطرة المدنية، والتزامها بأدوارها الدفاعية، دون الخوض في العملية السياسية (شاهين وآخرون، 2014: 132-133).

دور الأحزاب في مجلس النواب وتشكيل حكومات برلمانية

في المحور الخاص بالانتخابات ونزاهتها وديمقراطيتها وبوجود المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب والحرص الشعبي الساهر على أن تكون الانتخابات نزيهة وديمقراطية، دون أدنى شك أو لبس، يبدو أن هذا الركن قائم بدرجة جيدة، بالرغم من بعض الملاحظات التي أُثيرت على مشروع قانون الانتخاب قبل إقراره، من قبيل تخويل الحكومة بتقسيم بعض المحافظات إلى دوائر انتخابية، والوزن

الانتخابي للأصوات، ومثيلاتها من الملاحظات، التي تقدمت بها أوساط عديدة. وبالرغم من ذلك، يبدو أن هناك قبولاً بالصيغة المقترحة الراهنة. وتبقى مخاطر تأثير المال السياسي المشوه لنزاهة الانتخابات وديمقراطيتها عقبة محتملة ماثلة، رغم تشديد العقوبات على ممارستها، مع أمل مبرر في أن يكون التصويت لقائمة برنامج سياسي واجتماعي-اقتصادي عائفاً إضافياً أمام ممارسات المال السياسي (عبيد، 2016: 14).

ومن الظواهر والمظاهر التي يُؤسف لها في التجربة الراهنة كما يبدو والتي يُؤمل تجاوزها في المستقبل أن الكتل البرلمانية القائمة عموماً "هي كتل هلامية، وهي، مثل غالبية الأحزاب في الأردن، بمعظمها شخصية تحقق أهداف فئة معينة وجهة معينة وهي أحزاب وكتل غير متجذرة. فالكتل تشكلت في البرلمان بناء على توافق، وليس على برامج أو أفكار، والمطلوب هو تشكيل كتلة أو تجمع أو حزب برامجي؛ ليمثل الأغلبية البرلمانية، ومن ثم يشكل الحكومة، مع الحاجة إلى أقلية برلمانية تشكل حكومة ظل موازية، وتطوير هذه الآلية بما يتناسب وبيئتنا وأعرافنا وتقاليدينا، وعندها يكون هناك تداول حقيقي وسلمي للسلطة" (الخرابشة، 2014).

ولكن يبدو أن العقبة الأكبر في الوصول إلى حكومة برلمانية ديمقراطية تبقى متمثلة أساساً في ضعف الأحزاب والقوى السياسية الأردنية؛ ودور تلك الأحزاب جماهيرياً وانتخابياً وبرلمانياً. ومن المهم ربما تأكيد تفاعل مركبات قوانين الإصلاح السياسي، وعلى الأخص قانون الأحزاب وقوانين الانتخاب وقانونا البلديات واللامركزية، وأثرها الإجمالي على الدور الذي يمكن لتلك الأحزاب والقيام به.

واستكمالاً، يبدو ملحاً أن يُشار إلى النظام الداخلي لمجلس النواب، وأهميته الخاصة، في كل ما يتصل بالقوى الحزبية، والكتل البرلمانية، الناشطة تحت قبة البرلمان. فالنظام الداخلي للبرلمان، هو "الأداة الأساسية لتنظيم وحسن سير العمل الداخلي للمجلس، ولضبط وتقنين العلاقات بين الفاعلين السياسيين،

بما يحقق التوازن في المعادلة بين الأغلبية والمعارضة، ويضمن حقوق الأقليات البرلمانية، كما أنه يحدد الواجبات، ويبين المخالفات، ويضع لها الجزاءات والعقوبات، وأخيراً وليس آخراً يُحتكم إليه لفض النزاعات والخلافات" (المدر، 2005: 7-8).

هذا كله، مع أن الباب مفتوح أمام تشكيل حكومات برلمانية (منتخبة) دستورياً، و"الملك مُقيد بتكليف زعيم الأغلبية وفق النظم الدستورية إما نصاً بالدستور أو عرفاً بالتقليد، وذلك لكي تحصل الحكومة على ثقة الأغلبية البرلمانية، فجاء التعديل الدستوري عام 2011 بما يضمن تحقيق ذلك من خلال تعديل المادة (53) فقرة (6)، حيث نص التعديل على (وجوب أن تحصل الوزارة على الثقة إذا صوتت لها الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب)، وهذا التعديل هو ما كان يفتقر إليه الدستور الأردني، وهو تطور وتأسيس دستوري لمفهوم الحكومة البرلمانية. فسابقاً، لم يكن شرطاً للحكومة أن تحصل على ثقة الأغلبية، أما الآن، فعلى الحكومة أن تحصل على الأغلبية المطلقة بالتصويت بمنح الثقة. وبالتالي، كان التعديل الدستوري الجديد يتحدث عن مفهوم تكليف زعيم الأغلبية بموجب هذه المادة. وجاءت هذه المادة متوافقة مع المادة 52 من الدستور والتي تنص على أن: (الرئيس الوزراء الذي يكون عضواً في أحد مجلسي الأعيان والنواب حق التصويت في مجلسه وحق الكلام في كلا المجلسين، أما الوزراء الذين ليسوا من أعضاء أحد المجلسين فلهم أن يتكلموا فيهما دون أن يكون لهم حق التصويت)، مما يعني أن الدستور يتحدث عن الوزير النائب، فالدستور الأردني اخذ بمبدأ المرونة بين السلطات في أن يكون الوزير نائباً أو لا يكون، وبالتالي، وفق المادة (52)، والفقرة (6) من المادة (53) من الدستور، أصبح البناء قائماً لمفهوم الحكومة البرلمانية" (الشناق، 2014).

وفي هذه الأجواء، يتطلع الأردنيون، بمزيد من الأمل والاهتمام، إلى النتائج التي ستمخض عنها حزمة الإصلاحات الدستورية والتشريعية والسياسية وعلى أمل وثقة بأن لا تعديلات محبطة فيما يخص

الانتهاء دون رجعة من الصوت الواحد، تُطرح أسئلة عديدة، حول ماهية المرجح، والأقل احتمالاً، في مستقبل الحياة النيابية الأردنية، ومصائر الحكومات البرلمانية، التي يجري العمل على تمهيد الطرق من أجل تكوينها وتشكيلها في المملكة. وفي هذا السياق، يمكن إيراد عدد من الاحتمالات فيما يتعلّق بالسيناريوهات الوطنية المستقبلية لتشكيل حكومات برلمانية أردنية، وهي سيناريوهات تبقى في حكم الغيب والمستقبل، وتحت طائلة المتغيرات والإرادات السياسية المحلية، وما يمكن أن تتجزه الأحزاب والتكتلات السياسية، من الآن، حتى الانتخابات النيابية القادمة. وفيما يأتي، عرض لأهمّ هذه السيناريوهات (عبيد، 2016: 19-21):

1. السيناريو الأول، وهو الأكثر تفاؤلاً، يفترض أن الأحزاب القائمة، و"مشاريع الأحزاب والتكتلات"، ستكون قادرة على تنظيم نفسها وإعداد عدتها، لخوض الانتخابات على أساس برامجي؛ بما يؤدي إلى نجاح كتل حزبي ما بالوصول إلى البرلمان بعدد من المقاعد، يؤهله لتشكيل حكومة. وهذا الاحتمال يبدو ضعيفاً، بالنظر إلى هشاشة وضع الأحزاب، التي لن يكون أيٌّ منها قادراً على إيصال عدد كاف من النواب، حتى بالتحالف مع آخرين. فحزب منفرد، لن يحصل إلا على عدد محدود جداً من المقاعد.

ولكن حالة ما بعد النتائج، قد تفرض تحالفات تزيد من فرص تحقق هذا السيناريو، فيتحول الحديث عندها إلى السيناريو الثاني.

2. السيناريو الثاني يقول إنّ التكتل الحقيقي، الذي سيقوم بتوليف الأغلبية، سينشأ بعد ظهور نتائج الانتخابات، وبعد مساومات حزبية وكُتلية مع مستقلين. أي أنّ نتائج الانتخابات، هي التي ستقرّر الكتلة، وأن لا كتلة في الأفق المنظور تستطيع تشكيل حالة شعبية داعمة تمكّنها، حتى مع تحالفاتها من الحصول على أغلبية برلمانية وتشكيل الحكومة وهذا احتمال قوي إن لم يكن الأقوى.

3. السيناريو الثالث يقول، إنَّ واقع الحال لا يسمح في الحقيقة بتشكيل حكومة برلمانية، بالمعنى الذي أوضحتها هذه الورقة الدراسية، وأنَّ جُلَّ ما يمكن الوصول إليه، في مرحلة الدورة الانتخابية النيابية الأولى القادمة للمجلس القادم، وربما دورة أخرى بعدها، هو حالة من التأهل لمرحلة الحكومة النيابية، فيما يبقى وضع الحكومة شبيهاً بالحكومات الراهنة، وآليات تشكيلها، مع دور أكبر وأهمّ لمجلس النواب، في المشاورات لتسمية الرئيس، وفي اختيار الوزراء. وهذا الاحتمال لا يقل رجحاناً عن الاحتمال السابق (السيناريو الثاني).

4. وفي السيناريو الرابع، وهو الأكثر تشاؤماً، وضعيف الاحتمال، يمكن أن تؤدي هشاشة الأحزاب، وضعف التكتلات، إلى حالة أشبه بحالة فراغ، تعيد الأمور إلى المطالبة بحلّ ومخرج، يتطلّب تدخّل جلاله الملك، بما يعيد الوضع مع تحسينات إلى ما هو معتاد حتى الآن في تشكيل الحكومات.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

تمهيد

تشغل مسألة دور الأحزاب السياسية الأردنية كلّ الأردنيين. وبعد مرحلة الانفتاح الديمقراطي والتجربة الديمقراطية الأولى منذ عام 1989، التي جاءت بعد انقطاع استمرّ منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، أراد الأردنيون الوصول بالأردن إلى مصاف الدول الرائدة في ممارسة معايير النظام البرلماني الديمقراطي. وبعد تجربة أولى ناجحة، جاء نظام الصوت الواحد، بأشكال متفاوتة، ليوجه ضربة لدور القوى والأحزاب السياسية، الأمر الذي عاد بالضرر على قوة الأحزاب في الانتخابات البرلمانية، وأدى إلى حالة تشبه الشلل في الجسم السياسي الحزبي الأردني، ولاحقاً، بمجمل الحالة السياسية الجماهيرية. ولعل هذه من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

وفي خطوة أخرى، أتت الدراسة لتبحث في تفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، لتطرح فوراً مسألة تفعيل دور هذه الأحزاب أولاً على المستوى الشعبي الجماهيري، وصولاً إلى وزن يسمح لها بالوصول إلى حالة تمكنها من تشكيل الحكومات، أو الجلوس المؤثر على مقاعد المعارضة. وتبرز في هذا المجال قضايا الوسائل والآليات والسبل التي يمكن بها تفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، بما يعزّز الدور المأمول لهذه الأحزاب في مجلس النواب، على طريق الوصول إلى النظام البرلماني الديمقراطي الذي يوصل حكومات منتخبة إلى السلطة التنفيذية، استناداً إلى فوز أحزاب تستطيع تأمين أغلبية برلمانية لتشكيل حكومات، بوجود معارضة فعالة.

النتائج

بعدها قدمت الدراسة أطرها العامة في البحث، حاولت تبين أهم المعوقات التي تحول دون قيام أحزاب وقوى سياسية فاعلة في مجلس النواب الأردني، وأهم الوسائل والأدوات والآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة تلك المعوقات، وتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني. وفي إجمال مستقبلي عام، حاولت الدراسة استشراف التوقعات المستقبلية لدور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب الأردني. وفيما يأتي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أثبتت الدراسة صحة فرضيتها التي مفادها: "هناك علاقة ترابطية بين وجود أحزاب وقوى فاعلة في المجتمعات السياسية وفي دوائرها وبين الإرادة السياسية للدولة لتحقيق ذلك وبناء ثقافة سياسية فيها". وأتى ذلك الإثبات ضمن سلسلة متصلة من البحث في الدراسات السابقة، العربية والأجنبية حول موضوعها، وبيان أهم معوقات الدور الفاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، بدءاً من مقدمات الدور الزاهن للأحزاب السياسية الأردنية، ودور الأحزاب ووظيفتها، رجوعاً إلى الأحزاب السياسية في الأردن منذ تأسيس الأمانة.

وتناولت الدراسة بالبحث كذلك، معوقات فاعلية الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب، فبحثت في المشاركة السياسية، ومسائل تشكيل الحكومات البرلمانية، رابطة كل ذلك بالإصلاحات الدستورية والحكومة البرلمانية ودور الأحزاب المفترض فيها. ثم حاولت الدراسة الاجتهاد في تحديد أدوات مواجهة معوقات دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية، وأسس مواجهة المعوقات أمام دور فاعل الأحزاب والقوى السياسية، دون أن تتجاوز التنظيم القانوني للأحزاب الأردنية، وبيئة التراجع في دور الأحزاب والقوى الأردنية.

2. خلصت الدراسة في نتائجها الرئيسية إلى أنه رغم عودة الحياة الحزبية منذ الانفراج الديمقراطي الذي بدأ منذ أعوام 1989-1992، إلا أن الأحزاب لم تلعب دورا مؤثرا في الحياة السياسية، لأسباب عديدة، حاولت تحديد أهمها، مثل ضعف الانتساب للأحزاب، الذي يُعزى إلى عقلية الأفراد وتدني مستوى وعيهم بأهمية العمل الحزبي، وضعف البرامج والأفكار والأهداف وتشابهها، وغياب الفكر السياسي الذي يستطيع تقديم إجابات وطنية عن العديد من التساؤلات الخاصة بالأحزاب، وغياب الأحزاب التي تعبر عن تجربة وطنية خاصة، وغياب الرؤيا الواضحة للتحديات التي تواجه الأردن، إضافة إلى أن التجربة الحزبية في السنوات الماضية أثرت على عقلية المواطن سلباً.

3. توصلت الدراسة أيضا إلى تحديد بعض العقبات التشريعية أمام دور فاعل للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، مثل قانون الانتخاب المؤقت لسنة 1986، والقانون المعدل لسنة 1993، أو ما يعرف بقانون الصوت الواحد، وضعف الأحزاب نفسها، وتقليديتها، وعدم وجود بُنى مؤسسية لدى غالبيتها، والتأثيرات الخارجية التي قَدّمت النشاط السياسي كما لو أنه مقدمة للعنف عدم الاستقرار وزعزعة الأمن، خاصة في مرحلة "الربيع العربي" ونتائجها، وما تلاها. كما توصلت الدراسة إلى سلبية تتصل بالنظم الحاكمة للانتخاب خاصة توزيع الدوائر، والشعور باللامبالاة تجاه الانتخابات البرلمانية، ومعها الحزبية والسياسية. وعندما توقفت الدراسة عند المشهد الراهن للأحزاب والقوى السياسية الأردنية، توصلت إلى أن قانون الانتخاب هو أحد أهم مفاتيح مواجهة المعوقات أمام الأحزاب والقوى السياسية الأردنية، بما في ذلك معوقات دور فاعل لها في مجلس النواب. وعند هذه المسألة تحديدا، توصلت الدراسة إلى أن لا دور فاعلا في المجلس، دون أحزاب قوية أساسا.

4. قدمت الدراسة توقعات مستقبلية لدور الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب الأردني، من حيث مستقبل دور تلك الأحزاب والقوى شعبيا وانتخابيا، ومن حيث تفاعلها مع هموم المواطن الأردني. وكذلك فعلت الدراسة بالنسبة لمستقبل دور الأحزاب والقوى السياسية الأردنية في مجلس النواب. وأولت الدراسة مسألة التمثيل النسبي في الانتخابات اهتماما خاصا، بعدما توصلت إلى أنه دون وزن كبير للتمثيل النسبي للقوائم الانتخابية التي تدخل الانتخابات، فإنه من الصعوبة بمكان الخروج من أزمة الوهن الحزبي-السياسي في الأردن، أي أن الطموح بحكومات برلمانية منتخبة يبقى ماثرا شكًا.

ويمكن للباحث أن يتقدم بعدد من التوصيات، أهمها:

- التعامل بأقصى درجات الجدية مع وجهات النظر المطالبة بتعديل جوهر في قانون الانتخاب، يعطي القوائم الحزبية وزنا نسبيا كبيرا.
- رفض منطق التعامل مع العمل الحزبي والسياسي على أنه نوع من العمل المشبوه، الذي يوقع المشكلات، وقلب هذا الفهم المتوارث منذ أيام الأحكام العرفية، إلى سلوك مجتمعي عام، يرحب بالعمل الحزبي والسياسي غير المصلحي النفعي، والذي يطمح إلى خدمة الشعب والوطن وقضاياهما.
- إعادة النظر بقانون الأحزاب باتجاه المزيد من المرونة.
- رفض محاولات الحد من الحريات الإعلامية والسياسية، وبعض الممارسات الضيقة، التي تنفّر من العمل السياسي والحزبي، والعمل على إشاعة أجواء الحريات المسؤولة.
- اللجوء إلى الشفافية في التعامل مع كل من يستخدم العمل السياسي والحزبي لأغراض نفعية ضيقة، وتشجيع كل القوى التي تعمل بأفق المصلحة الوطنية.

- تشجيع تشكيل الكتل البرلمانية ذات التوجهات الأيديولوجية والسياسية المتقاربة، لعلها تقوم ببعض دور الأحزاب الوازنة.
- القيام بمبادرات تربية توعوية للطلبة والشباب لتشجيعهم على ممارسة دور سياسي نشط، في خدمة شعبهم ووطنهم وأمتهم.

المصادر والمراجع

المصادر

- الأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني بن الحسين، مُتاحة على الموقع:
www.kingabdullah.jo
- الجريدة الرسمية (2015).
- الدستور الأردني.
- قوانين الأحزاب في الأردن.
- معجم المعاني الجامع. إنترنت: <http://www.almmaany.com>
- معجم لسان العرب. إنترنت: <http://www.lesanarab.com>
- وثائق الهيئة المستقلة للانتخابات.

المراجع

أ. المراجع العربية

1. الكتب

- أبو رمان، محمد، وأبو هنية، حسن (2012). **الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية**. مؤسسة فريدريش إيبيرت، عمان.
- أحمد، أحمد يوسف ومسعد، نيفين (تحرير) (2013). **"حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة"**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- إسماعيل، عصام (2011). **النظم الانتخابية**. ط2، منشورات زين الحقوقية، بيروت.
- بدوي، ثروت (1961). **النظم السياسية**. دار النهضة، بيروت.
- برو، فيليب (1998). **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة: صاصيلا، محمد عرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- خضر، طارق فتح الله (1986). **الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي - دراسة مقارنة**. دار نافع للطباعة والنشر.
- الخطيب، نعمان (1994). **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**. جامعة مؤتة، الأردن.
- الخطيب، نعمان أحمد (1999). **الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن**. مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن.
- زهران، إبراهيم، والعمامرة، شيرين (2008). **جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وشؤون الأردن السياسية**. منشورات الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- شاهين، عماد الدين (2014). **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الشرقاوي، سعاد (2005). **الأحزاب السياسية (أهميتها - نشأتها - نشاطها)**. مركز البحوث البرلمانية، مصر.

شيحا، براهيم عبد العزيز (2000). النظم السياسية والقانون الدستوري-تحليل النظام الدستوري المصري. منشأة المعارف، الإسكندرية.

الصباغة، حسين (2014). الحكومة المنتخبة: الواقع والأمنيات. ط 1. الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، الكويت.

الطماوي، سليمان (1979). السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر الإسلامي. دار الفكر العربي.

عساف، عبد المعطي (1983). مقدمة إلى علم السياسة. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.

كلي، نورم وأشياغبور، سيفكور (د. ت.). الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية. المعهد الديمقراطي الوطني، واشنطن.

لارسود، سنينا، وتافرون، ريتا (2017). التصميم من أجل المساواة: النظم الانتخابية ونظام الكوتا. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم.

المدور، رشيد (2005). النظام الداخلي لمجلس النواب، دراسة وتعليق. منشورات مجلس النواب، المملكة المغربية.

مركز القدس للدراسات السياسية (2007). دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية.

المشاقبة، أمين (2012). النظام السياسي الأردني. ط 2، الجامعة الأردنية، عمان.

المصالحة، محمد (1999). التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية-مقارنة. ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

الهيئة المستقلة للانتخاب (2013). التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية. صادر عن الهيئة المستقلة للانتخاب فسي المملكة الأردنية الهاشمية.

ثاكرقي، نجت صبري (2011). الإطار القانوني للأمن القومي - دراسة تحليلية. دار دجلة، الأردن.

2. الدوريات والمجلات المحكّمة والأوراق البحثية

أبو رمّان، حسين، سالم، هالة، عمارة، صبا (2015). مجلس النواب السابع عشر: استعادة الثقة، واستنهاض الدور. مركز القدس للدراسات السياسية - مرصد البرلمان الأردني.

بوشنافة، شمسة (2011). "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية". مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد نيسان 2011.

الخرابشة، محمود (2014). أعمال ندوة "الحكومات البرلمانية وتداول السلطة". مركز الرأي للدراسات - المؤسسة الصحفية الأردنية، تشرين الثاني 2014.

الحوالدة، صالح عبد الرزاق فالح (2017). "أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية في الأردن". مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، ص 11-36.

الدعجة، هائل ودعان وآخرون (2004). دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية. في: التنمية السياسية في الأردن. تحرير د. محمد القطاطشة، و د. مصطفى العدوان، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم عمان.

ربيع، عمرو (2015). "محددات المشاركة في الانتخابات المصرية". مجلة الديمقراطية، السنة السادسة عشرة، (58)، ص 105-109، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

السليحات، ملوح (2012). "ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية؟". دراسات، العلوم التربوية، المجلد 39، العدد 2.

الشناق، أحمد (2014). "ندوة الحكومات البرلمانية وتداول السلطة". مركز الرأي للدراسات - المؤسسة الصحفية الأردنية، تشرين الثاني 2014.

صباح، سهيل (2003). "اليسار الأردني... جذور المأزق وأسئلة المستقبل". ورقة عمل مقدمة إلى أعمال ندوة "الأحزاب السياسية الأردنية... الواقع والطموح"، التي نظمها "مركز القدس للدراسات السياسية"، 10-11 أيار 2003.

عبيد، زياد (2016). التصورات المستقبلية لتشكيل الحكومات النيابية (البرلمانية) في الأردن. مركز البحوث والدراسات التشريعية - مجلس النواب الأردني.

العدوان، عبد الحليم (2012). "التعددية الحزبية والسياسية في الأردن - الأحزاب الإسلامية أمودجا". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، ص 60-37.

العزام، عبد المجيد (2003). "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"، مجلة دراسات، المجلد، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العزباوي، يسري (2015). "التمثيل المتوقع للفئات المهمشة في برلمان 2015". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد 58، ص 110-117.

فريحات، أيمن (2012). التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن (1921-2011م). دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2، ص 324-301.

المجالي، رضوان محمود (2013). "الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد (38) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مجموعة من الباحثين (2004). مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2003. جمعية النساء العربيات ومؤسسة كونراد أديناور.

المسيديين، يوسف (2015). "الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن". مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، ص 96-80.

مصطفى، هالة (2001). الأحزاب السياسية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة، مصر.

منصر، جمال (2011). دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث. دفاثر الساسة والقانون، عدد خاص.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2011). مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية. مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

3. الرسائل الجامعية

سليمان، وليد (2016). دور النظام الانتخابي في الترسخ الديمقراطي في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

اللوزي، مالك (2012). "دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2011)". رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

4. الصحف

حداين، صفوت (2015). القضية أعمق من قانون انتخاب جديد. صحيفة "الرأي" الأردنية، 2015/9/1.

الخيطان، فهد (2015). النواب يخالفون التوقعات. صحيفة "الغد"، 2015/09/15.

صحيفة السبيل (2014). "دراسة: غالبية الأردنيين غير مهتمين بالأحزاب السياسية". "السبيل"، الثلاثاء 2014/2/25.

القلاب، صالح (2014). "لهذا فشلت كل الأحزاب الأردنية!". صحيفة "الرأي" الأردنية، 13/5/2014.

المجالي، عبد الهادي (2015). "مقومات الحكومة البرلمانية كامنة في وجود بيئة سياسية وتشريعية مناسبة". جفرا نيوز، 2015/10/21.

المعشر، مروان (2018). حوار مبكر حول قانون الانتخاب. ندوة "مركز القدس للدراسات السياسية"، 2018/4/21. "الغد" الأردنية.

ب. المراجع الأجنبية

Barari, Hassan A .(2013). **The Limits of Political Reform in Jordan**. Friedrich Ebert Stiftung, International Policy Analysis.

Huneidi, Laila (2014). "**The Values, Beliefs, and Attitudes of Elites in Jordan towards Political, Social, and Economic Development**". Dissertations and Theses. Paper 2017. A Ph.D. dissertation, in Public Affairs and Policy, Portland State University.

Nahar, Ghazi Saleh (2012). "**The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections**". International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 16, Special Issue.

Robert, D. (1982). **Dilemmas of Pluralist Democracy: Autonomy versus Control**. New Haven, Conan: Yale University Press.

Sanchez, Victoria Silva (2017). **Desafios para Jordania en 2017: un future incierto**. Instituto Espanol de Estudios Estrategicos. Documento de Opinion 54/2017.

ج. المواقع الإلكترونية

أبو حمور، محمد (2017). "أزمة العمل الحزبي وواقع الحياة السياسية - مساهمة في حوار مطلوب". محاضرة "منتدى الفكر العربي". تحرير: رائد الحساسنة. موقع "البوصلة"، إنترنت:
<http://www.albosala.com/News/Jordan/2017/10/22>

الحموري، محمد (2013). "هل توزيع النواب يجعل الحكومة برلمانية؟". إنترنت:
<http://2013.talabanews.net>

الرشواني، منار محمد (2004). الأحزاب السياسية في الأردن: تاريخها الانتخابي. موقع "الجزيرة نت".
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/44e4d5c3-e1f3-4ca4-972b-11c7f8991b34>

الرنتاوي، عريب (2015). أكبر بكثير من كتلة وأقل بقليل من حزب. مرصد البرلمان الأردني.
<http://www.jp.m.jo/index.php?type=articles&id=635>. إنترنت: 2015/12/04

الساكت، مازن (2017). محاضرة "منتدى الفكر العربي" عنوان "أزمة العمل الحزبي وواقع الحياة السياسية - مساهمة في حوار مطلوب". تحرير: رائد الحساسنة. موقع "البوصلة"، إنترنت:
<http://www.albosala.com/News/Jordan/2017/10/22/>

السوسنة (2009). "الأحزاب السياسية في الأردن: التطور والتقييم". "السوسنة". إنترنت:
<https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=102306>

العناني، جواد (2016). التعديلات الدستورية في الأردن. "العربي الجديد". إنترنت:
<https://www.alaraby.co.uk/economy>

الغويين، فيصل (2018). "أزمة أحزاب المعارضة في الأردن...". وكالة "عمون" الإخبارية، إنترنت:
<http://www.ammonnews.net/demo/print/153359>

الفلاحات، سالم (2017). "لم يحل حزب نفسه؟ حزب التيار الوطني 1/2". موقع "البوصلة"،
<http://www.albosala.com/News/Articles/2017/10/31/> إنترنت: 2017/10/31

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2018). دليل الحياة السياسية في الأردن. إنترنت:
<http://www.jordanpolitics.org/ar/parties/1/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9>

المركز الوطني لحقوق الإنسان (2017). التقرير السنوي الثالث عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية. إنترنت:
http://www.nchr.org.jo/Admin_Site/Files/PDF/d40d289f-92e1-425d-97df-c55f7c390d06.pdf

مركز أمان (2006). <http://www.amanjordan.org>

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2017). مديرية الشؤون البرلمانية، قسم شؤون اللجان والجلسات. (السلامات، 2017). إنترنت: <http://www.moppa.gov.jo>

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2018). موقع الوزارة، إنترنت: <http://www.moppa.gov.jo>

موقع السياسي (2017). إنترنت (2017/12/6): <http://www.elsyasi.com/articles/print/865>

بيان الأحزاب (2018). موقع "البوصلة"، 2018/4/22. الأحزاب الموقعة: حزب الوفاء الوطني، العدالة والإصلاح، أردن أقوى، الاتجاه الوطني، الوعد، الحرية والمساواة، النداء، الوحدة الوطنية، أحرار الأردن، التجمع الوطني الديمقراطي، الفرسان، العون، جبهة النهضة الوطنية، الشورى، الإصلاح، الوطني الأردني، الجبهة الأردنية الموحدة، الرسالة، التيار الوطني. إنترنت: <http://www.albosala.com/News/Jordan/2018/4/22>